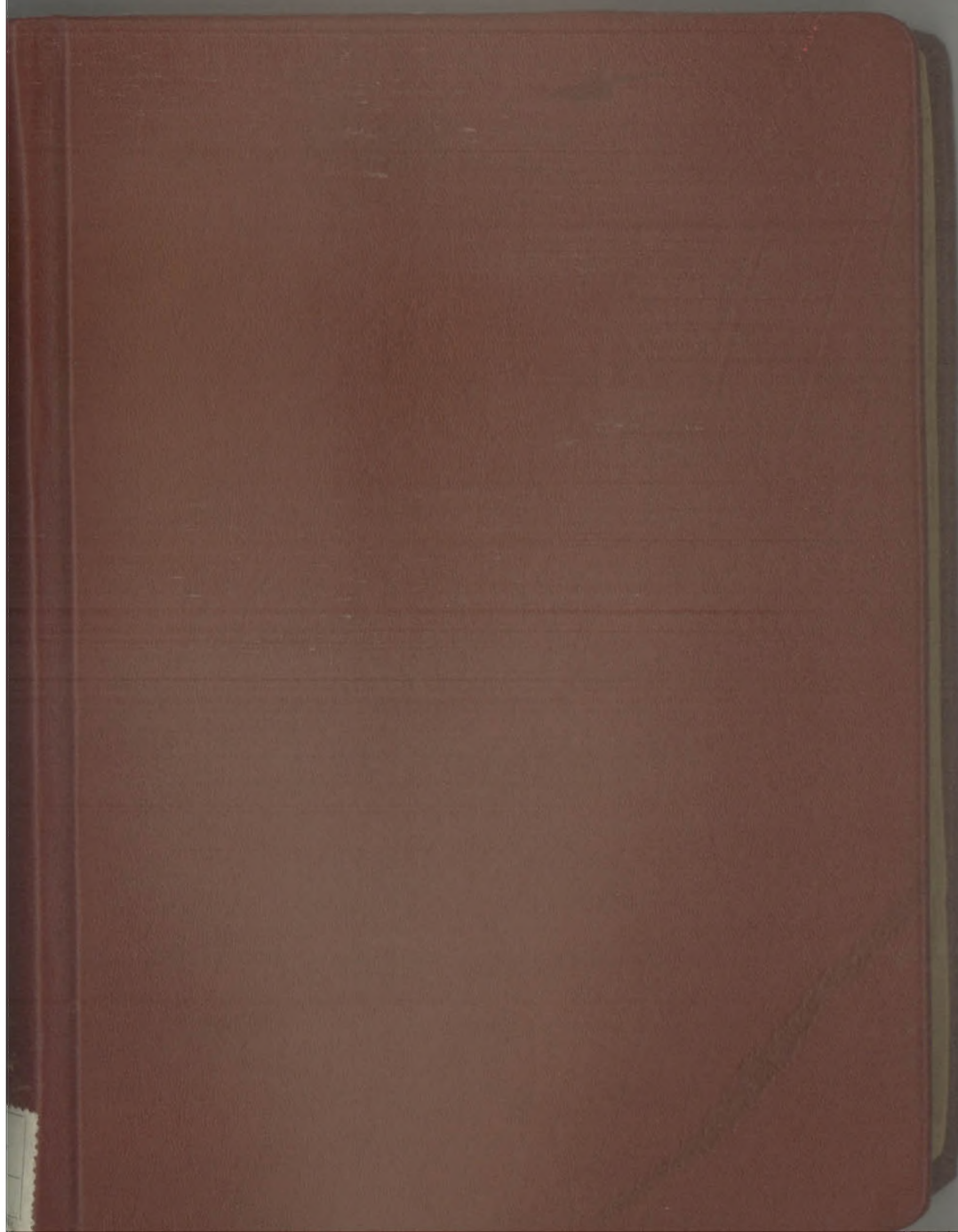


کتابخانه  
موسسه  
ایرانی





کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: البیّن

مؤلف: م. ک. (م. ک. - م. ک.)

تألیف: ۳۰۵

آقای سید محمدعلی طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی

شماره ثبت کتاب: ۴۱۱۲

تاریخ: ۳۰۵

۴۰۵

۴۰۵  
۴۱۱۲

کتابخانه مجلس شورای ملی

كتاب بيان شهاد اول محمد وآله



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين حمدا يستلزم اخلاص كونه ويستلزم شهادته

لنعم حمدا يكون لنا في الاخرة بهجته والقيمة وفي الدنيا

حسنة من عاين نعمته واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك

له شهادة تخرجنا من الهم عذابه واشهد وتوليننا جزاءه

واسشهد ان محمدا عبده ورسوله ابتغى له القادة اموه وانفاه

عذره ويقوم بفرجه على الدعية وعلى اهله بيته خير معشور

**اما بعد** فان الادلة العقلية والنقلية تطابق على ترف الطول

وساهاه معروفه شرع على القيوم وهذا البيان كاف في الملم

منه والمحتوم على طريق العترة الطاهرة اولى بالفهم الذين

نقلهم اسناد معصوم عن معصوم واستغنت على اتمامه

بالله القادر العالم على كل مقدور ومعلوم **كتاب**

**الطاهرة** وهي تطلق على التزامه عن الادناس وعلى رفع

الحجب وعلى كل واحد من الوضوء والغسل والتميم اذا اوفى استجاب

وتميم الناس والخلق والبرهان  
وليان والحقان نظام وحده  
وحدودها تلتف بالبيان  
وحدودها تلتف بالبيان  
الطاهر المعصوم  
والبرهان الطاهر المعصوم  
نقطة الوقف الطاهر المعصوم  
ما التمس به والسلطان ما التمس به  
مع نقض المعصوم لا يوطأ به



الصلوة وهو الملقب الذي استقر عليه اصطلاح العلماء منه والنظر  
في اطراف حقه الطريق **الاول** في ما يتبع له لا يرب في توفيق امتناعه

الصلوة وان كان ثوبا والطواف الواجب خاصة ومس كتابت القرآن  
عليها وتوفيق صوم الحجب والحائض والنفسا والمستحاضة الكثير  
الدم على الغسل وكذا ادخول الماصد وقرات العزائم والحوائز  
في المسجدين الاعظمين والبيتم بل لا في الوضوء والغسل ويختص  
بجروح والحائض من المسجدين عند تعدد الغسل وظاهر  
الاصحاب ولكن على انحصار وجوب الطهارة في هذه الامور

وتقدم الجنب

الاطلاق

حيث يجب واستثنى بعضهم غسل الجنين الذي هو كظاهر  
وفروعها كذا في الايقاع قبل هذه الاسباب بيمينه الواجب لا في غيره من الغابات  
او النوب مع اتقانهم على ان الواجب موصوع وان تصيقه كف من الغابات  
في الاستدلال على ان غير تابع لتصيق هذه الغابات وهو ممكن في تعلق وجوبها غسل  
بها وليكن في الاقرب على الاقرب وتنجس بالندس وشبهه  
على الاقرب فان عني احدها تعين وان جازي طلقا تجوز في الوضوء الغسل

في الاقرب في النجس وهو كذا في  
في الاقرب في النجس وهو كذا في  
في الاقرب في النجس وهو كذا في

وان قبل الغسل باليمين شق طعومها كما يشترط عند تعيينه وان  
اطلق في الاقرب حمل على المايه الا في المايه المايه للصلاة

فلا يجوز في اليمين الا مع التعذر ولا يجوز في وضوء الجنب غسل  
لحمه نعم نعم مع تعينه **واسا** يستحب له الوضوء

لندب الصلوة والطواف وقران القرآن وحل المصحف ودخول  
المسجد وملا الجنائز وقضا الحائضه ونزول القبر

وعقوب كحدث لاستلام الطهارة وانعزال الح الباقية  
والذي والودي والنيل يشبهوه ومس العرج ومع الاحمال

المستحبه والحروج بقل مشقة بعد الاستنجاء المتروكي  
قبله ولو كان قد استعبد وكذا الخروج بلا بعد الاستنجاء

والغناهب للصلوة الغرض والحاج للماء وحمل هذه ينوي  
فيها الوضوء والاستنجاء وللنجس وجماع المحتلم وغاسل

المية عند كالحائض وتوهم الجنب وهذه لا يتصور غيرها  
اصح من ربح كحدث وروي الوعاق والقي والتحليل الخبز للدم

اذ استكره الطبع والزيادة على اربع اياما تشبهه

الطهارة

ما سجد لها الوضوء وقت  
كل صلاة والحائض مصلاتها  
ودكر الله بعد صلاتها



باطل والتميم في الصلاة عند اوجبه هناك الجيد ورحمة الله  
 كما اوجبه للذي والمغفرة والدم الخارج من السيلين اذا شك  
 في خلوه من الحدث والغلبه من في الحرم وفي الغل احتياطا  
 عنه ولكنه ضعيف والغسل المجدد بعد طلع في حاله الزوال  
 اذا لا وقرينه افضل ثم يقضي الى اخر السبب ويجعل يوم  
 الخميس لحايق فوت الا اذا وان علم التمس من القضاء واخر  
 الجمل افضل كان اول القضاء اوله افضل واما شهر رمضان  
 واما كل اول ليله منه والنصف سبع عشره وسبع عشره واحد  
 وعشرين وثلاث وعشرين اول الليل واخره وليم الغسل  
 والعبد من المولود والبعض والغدير والوجه والماء  
 وعرقه واليزور وليالي نصف رجب وثمان والارام الطوان  
 وزبارة احد المعصومين وملاء الحاجة والاستحباب وجود  
 الحرم ومكة ومسجدها والكعبة والمدينة ومسجدها  
 والثوبه عن نسق او كثر السعي الى روم المصوب  
 عند اجد ثلثه وترا كسوفين عند اجمع الاستيعاب

ارونا غير العبد  
 للمجمع المعجز يوم  
 الخميس افضل مكان  
 تعدل في الاصل يوم السبت  
 افضل

والتردد

المولد

والمولود حين ولادته والاستسقاء وقتل الوزغ واعادته  
 الفصل عن زوال الترضع كالسج على الجابر والغسل  
 عند الشك في الحدث لو اجد المني التوب المستحب  
 وهذا ان ينوي بها رفع الحدث وقيل لا فاقه من الجنون  
 ولم يثبت فان قلناه به فوي الاستحباب لما قيل ان الجنون  
 يعني واليتم به لا من الوضوء في موضع استحبابه ومن الغسل  
 النوي به رفع الحدث وقيل ومن غسل الارحام ويكفي  
 اطرا مع كل غسل وخصوا ما عند الموتى حيث يقول  
 بان الاغسال النوي به رفع الحدث وتكون التيمم بها  
 المنوم مع القدر على الماء عند الصلاة للجابر والاقر  
 تقيده بخوف فوت الصلوة عليها **فروع** الا قرب  
 حوا نقل الطوان للحدث وجوب التيمم للصوم حيث  
 يتعدى الغسل ولو قدم غسل الوجه ثم تكلم منه في وثنية  
 استحباب اغادة ولو مضى التمس بعد مضى زمانه قال

فلا

استحباب القضاء وتقوم اغسال الفعل الا التوبه والسعي  
 بلارجم المصوب وما قيل بوجوبه الغسل وغسل تارك  
 الكسوف وغسل المحرم والارام والمولود كل من غير واستحباب  
 هذه الاغسال عام في حق الرجال والنساء وان كان قد رخص  
 لهم للنساء سوا ما قلناه من الما والاد قرب قد اخلها وخصوا ما مع  
 انصاف الواجب اليها وفي اشتراط التيمم للصوم بعد القضاء  
 الا صغر قبل الفجر نظرا لانه شرط بعده وفي شرطه بعد  
 التيمم كالوضوء نظر **الطريق الثاني** في استحبابها تلو وضوء البول  
 والنفاس من المخرج المعتاد الطبيعي وغيره اذا اعتاد واعتبر  
 الشئ ابو جعفر رحمه الله حجة المحدثه وابن ابي عمير حكم الغسل  
 مطلقا والرجح كذلك الا من قبل المراه على قول قوي والنوع  
 المؤذي للاحاساس وان كان في الصلاة او قاعدا لم يفرج  
 عنهم من كلام ابو جعفر ابن بابويه من عدم تقصير ضعيف  
 وعدم ذكر والادة النوى دليل على في تقصير وكما اذا  
 العقل والاستحباب مع الغلة والوضوء بالنسبة الى فاع

الطوس

فيه

ما عدا الصحيح ولا ينقض الطهارة عن ذلك من الخارج من  
 السيلين الا ان خالطها فحق من لمس النساء وتلم الغسل  
 وحلق الشعر وكل الجوز وممسوح النائم ومس  
 فوج الهميم والغسل الجنابة والاما التيمم ومس بيت  
 الادبي نجسا وتقتل كل هذا اسباب التيمم ولا خلاف في  
 تداخل اسباب الوضوء ولا قرب تداخل اسباب الغسل  
 ايضا فان نوي لخصوصه استتبع حكمها حكمها نعم  
 غسل المتخاضة المتخيرة لا يوصل مع غسل اليدين ولو  
 اطلق الاستحباب او الرخصة في الوضوء والغسل اجزا من  
 غير وضوء وان كان عليه ما فيه الوضوء وهو ما عدا  
 غسل الجنابة **واما غسل** الانوات فلا يجامع على الصحيح  
 ووضوءه على الاقرب في ولا فرق في انشاؤا وضوء  
 غسل الجنابة بين من احبب مع تقصير الوضوء وبين  
 غير واستحباب الشئ ابو جعفر رحمه الله مع الغسل  
 مطلقا **ويجب** على المني من العورة وغسل البول

ع  
 والوضوء

عبره



لما خاصه اقله من احوال العين والا خلت في  
 خرد العبرة ولا يجب الدفن وغسل الخيط مع التعدي ولا  
 مع جري مسحات ثلث بظاهر مؤيد للعين ولا غير بالاث  
 الا في الماسا الزخ فختف في اوجم بالوث والمطعم والمخوم  
 والعظم وحري ومنه الشيخ وابن ابي حنيس وحرم استقبال القبلة  
 واستنابها في الصلوة والابن علي الاصح ويغفر مستقبلها  
 وجوبا والاقرية جوازها اذ ما يمكن فيه ما عام الخالفة وان  
 كان مكروها وبسبب قتل البدن وتعطيل الرأس وتيقظ  
 اليسرى لدخول العين حروجا وتبرخ ما فيه اسم الله  
 او ايتايد او الائمة عليهم السلام والتسبيح والوعاد احلا  
 وخارجا ومستقبيا والفتحة لكثا والمرج حيث يمكن واوجه  
 الشيخ رحمه الله ومروال الواجب اذ يمكن ودك البول وادارة  
 اداه المسح على وجه الالتفات والاستنجاب ولو لم يبق بالثلث  
 وجب الزايد بدونها كلها وجوبا على الاصح وبسبب الوتر  
 والجمع بين المطهرين معا والا استبرأ للرجل والوجه في الاستنجاب

ع ٢٠

ابن ابي حنيس

بمسح يمين القدمين الى اهلتي بقوله ثم غسل يمينك فلو وجد  
 بعده بلا مستحبها لم يقصر وبدونه يعيد الوضوء والصلوة  
 الواقعة قبله وسج بطنة قائما قبل الفراغ بينه وقبل استبري  
 المرء عرضا فيمكن الاستنجاب الفايء فيها والاعتناء على اليسرى  
 وفتح اليدين والاقتصار في الاستنجاب على الارض وما يثبت  
 منها الخرج من سلاسل ويكره الشارب والمشيوع واللحن والصلوة  
 وتحت الثمن وفي النزال وما ينادى به والمخيم واستقبال  
 النيران ولا يخرج بالبول والقيام والصلوة والبول في الصلوة  
 والكلام يغفر ذكر الله او ليله الشكرسي او حكاية الاذان او  
 حاجبه ينظر فونها واطالة المكث ونسي الذكر باليمن ومعاينه  
 دماغ بيض والسواك والا كل والشرب والاستنجاب باليمن  
 وباليمنى وفيها خاتم فقهه اوسى محمد بن ابي اوس عليه اسم الله  
 تع او اعدا للصومين عليهم السلام وفي الجاهل الحاري اخف  
 كراهته ويحرم في الجاهل التلات واحتياط في البسوط  
 بالعدو والتجربة وليس الاستنجاب شرط في صحة الوضوء

والفنام

على الاقرب وظاهر ابن بابويه شوطيته وكذا الاثر شرط  
 طهارته غير محل الا فعال نعم بجعل الصلوة لو قيل بدونه في موضع  
 اعادتها لو صلى بها سنة ولو استعمل نجس وجب الماوان  
 كانت العايط وينتقل حكم الاستنجاب والصلوة الذي يزيل  
 عن النجاسة لا يبطر ولو تعذر الاستنجاب فالوضوء  
 على النجاسة ونصح الصلوة ثم يغسل عند الامكان  
 الطاهر الثالث في الكيفية وفيه فصول ثلث الاول الوضوء  
 ويجب فيه التيمم ثمانية ايمه المستقلة على الوجوب والقرية والا  
 استباحه او الرض في موضع المكاة على الاقوى ومحلها  
 في القلب ولا يستحب للمخيم بينه وبين اللسان ولا يعتبر بالنية  
 في رفع اليدين وان توقف عليها استحقاق الثواب ويستحب  
 نقل يدها عند غسل يديها المسح لا عند المنفضة والاشفاق  
 في المشهور وايدوها غسل اول الوجه اولى ونجس  
 الاستمرار على حكمها الى اخره فلو نوى القطع سطر  
 لا قبله فيعيد اليه لباقي الاعضاء مع بقا البلا وسائق

ع ٢١

مع الحلق ويصل يمينه ما ينفذها او يلازمها على الاقوى  
 والمرفوع هو القدر المستوفى في المنع من الصلوة فلو نوى  
 المخصوصه لغا ولو جمع بين النقي والاثبات في حديثين واقعين  
 بطر وكذا في صلاتين ولا يفرض بوب النية في الاثبات ولو استند  
 بالاعتقاد عند الا الا يتوى ما يبطل ضمير ابتداء ولو غلط في  
 تعيين لحدث او الصلوة التي لا يتصور وقوعها حينئذ  
 فالاقرب الفساد واولي منه لو تعد مع احتمال الفرق  
 بين صورتين لان الغرض الاستباحة لا الوقوع ولهم  
 معتمدين النية فلو تردد بطل والخرج من الشاك في الحدث  
 مع يقين الطهارة لغو والتردد من عكسه يبطل ولو نوى  
 استباحة موقوف الكافي على الاصح بخلاف استباحة  
 المنع كنية الحايض للاستباحة ولو ظهر انقطاعه بعد الوضوء  
 ولا يجري افراد الاعضاء كنيته ولو قصر فيها الاستباحة  
 المطلقة او الرض المطلق ولو نوى مشغول الذمة بالوجوب  
 النسي لم يجز وكذا بالعكس وقيل يصح العكس لانه

ع ٢٢

ص ٢٣



يومئذ يذهب كل النوب وتكونى بها تضاد في المعنى  
 فالأقرب عدم الإجماع ولو صادف الوقت استأنف ولا الجود  
 المحدث فالأصح عدم اجزائه ولو صادف الوقت النابى  
 لذبا استأنف ولا جبر بتغيب الكافر فلا تصح منه طهارة ولو  
 كانت الكافر في عصر السلم وقد طهرت من الحيض فالأقرب  
 إباحة وطوها ولو متعاضدا في المسلم لم يقبل بيع من الكافر  
 فغسل المسلم المزوم وهي رواية عمار وهو خطي وعمر ابن  
 خالد وهو يري ومن ثم اعرض عنه الشيخ رحم الويس ابن  
 سعد رحمه الله **الثاني** في غسل الوجه وحده من قصاص شع  
 الرأس إلى الجواد من شعر الدق طول وما شغل عليه الإبهام  
 والحوالي على عرض غير متوى لخلق الجلاء عليه ويجب  
 الإبداء بالأعلى على الأقوى وتخليل ما حق من الشعر لا يثنى ما  
 وإن كان للمراء ولا يجب غسل ما استعمل من اللحية إلا إذا  
 لها عليها والأوجب **الثالث** في الغسل جسامه وذو هذا مع  
 صدق المري **الرابع** غسل اليدين من المرفق إلى أطراف الأصابع

بلغ

الأصابع ويجب الإبداء بالمرفقين وأدخالهما في الغسل  
 فلو نكس احتيازا بطل واليمين الثابت والأصابع الزائدة  
 يغسل ما كان تحت المرفق أو فيه واليد الزاوية كذلك  
 ولو كانت فوق المرفق غسلت إن لم تنبئ عن الأصلية ولا  
 ولا قلة الأصلية ولجلده المتراصة غسل الفرض إلى غير يسقط  
 غسلها بخلاف العكس والمشاركة بين المرفقين وما فوق يغسل  
 ما حاذي المرفق منها ولو قطع بعض اليد غسل الباقي وإن  
 قطعت من المرفق استحب غسل ما بقي من عظمه وخبر علي  
 ابن جعفر الصحيح عن أخيه أبي الحسن عليه السلام في غسل  
 الوجه بجماعتهم المفضل رحمه الله والأطوار من وإن طالت  
 ويجب تحليل ما خفي منها إن كان تحت ما يمنع والأفضل يجب  
 تحريك ما يمنع وضوء الملبأ بالبشرة من خاتم وغيره ولو كان  
 ذائرا مبين وأيد فلا حرج وجوب غسل الأعضاء على حلي  
 كل منها والاعتبار بمسار المرات متوجه ولو وضأ غيره  
 لعذر فاليد من القابل لا الفاعل ولو نوى الفاعل مع مكان

الزائدة  
المستتر لهم

الكاظم  
اليد من الجسد

يجمع

حان ولو يقرب على العذر ومقبوع وجبت الإجماع عليه  
 المكذبة من أصله ماله ولو كان موضعاً فإن تعذرت فوقع المكثفة  
 ولو قضاو لوجب على الزوج وعلى ذلك بالزوج ولا يؤمن للمعين  
**الرابع** مسح الرأس ويختص بقدم من المستوي للخلقة وغير  
 بحاله عليه والواجب مساهة ولو أصبغا في النهاية نكس  
 أصابع والوجه الاستحباب ويجوز مد يد على الإصبع والأفضل  
 الاستقبال ولو استوعب الرأس حرج إن اعتقد ولا يبطل  
 المسح خلافاً لابن الحيند ولو غسل موضعاً لم يجز وكل لو مسح  
 على جابل وإن كان شعراً إذا لم يغتص بالمقدم ولو استبرأ عن  
 المقدم مسح عليه لم يجز وكذا لو كان جعل المخرج عنه عن حده  
 ويجب بيقية بل لا يؤمنوا استأنف ما تطل المسح ولو جف  
 كفاه ما على الجنب أو استشار عتيبه ووجب استأنف الوضوء  
 ولو تعذر البلى لأفراطه وشبهه فإن أمكن الصب على  
 اليسرى وتجهيل المسح وجب وإن تعذر جاز استأنف  
**الخامس** مسح الرجلين من ركبي الإصابع إلى

المسح

في

الى



وليجن بذلك بكتان **الأول** في مستقبالة وجه السواد و لوكا  
صايبا اخر النوا على قول وكبي عضا وتجرى المسجدة والا بهام  
لغا فية والتسيد والوعا عند النظر الى الما ووصع الا ناعا البين  
وغسل يديه قبل ادخالها الا ثامره من التوم والبول والغا يبط  
والشعور فيه مرتان ثم اخذ الما بالبين ليغسل الوجه بها واطافها  
باده ورتة اليسرى الى اليسرى وقصر غسل الوجه على اليسرى ولو  
استغنى اشقان باليسرى فالمشهور انكوا به الا لغزو  
اوله فيه وروي جواره والمقصود في الاستباق ثلثا  
كل بغير حرجت افضل سمحه الما وتغسل الاعضاء الا  
والثالث بدنه على الاصح ويبطل المسح بما بها على الاقرب  
وبداه الوجه سا هره ثامره في الاولي وفي الثانية يسلطه  
وتكس الغراء وتغير ثمنه في الوضعتين ولو جمعت  
الفتلين على الظاهر والبطن ثمانيت بالمسح والوضو  
بمد ووضع المواء الغنائ وتكس في الهج والمغرب وتقدم  
غسل الرجلين وا حثج للنظا فاما البرد فان اخر مقارن به

۱۱۱

على قول ولا يبعد مع الجملة الغصية بخلاف قول الحكم  
وتصح الصلاة ويصح وان بقي ثلثه بضمه الملك والشر الفصول  
القاسم كالغضب مع العلم بالفساد أما الغضب فلا يصح  
الظلم مع العلم ويصح الوجه الحكم ولو استعمل ما الغضب  
في الأزالة طهر وفي فصل الاموات نظر والا قرب المنع كما  
اعتبار اليد ولا يبطأ الوصول بالروح على الراجح ولا يخرج  
المعقود حاله ولو فرضت ملحق ثم عادت من غير  
انفصال فلا ولي الا بطلان والمراد بالبر المسقولة قبل  
الوضوء الزند ولو ادخلها قبل الفصل كره وفي  
استحباب الفصل بعد ذلك بعد فان قلنا به حسب  
منه فينبغي عليها ولا قرب استحباب العدول الى ما آخر  
اولي هذا بعد ذلك فاء الكثير فيجب استحباب الفصل  
بحاله ولا يستحب غسلها من الرشح ولا في الاوضوء الكثير  
ومن انما يتقرب منه ولو قبل بالعموم كالصلاة ولا فرق  
بين كون النيام مستودا للصلاة اليد او مطلقا كما مستودا

۲۴

من الان يفتخروا بالموال الصبي مفتخرا وذهبها وفضه او كان احصوا مضبها الى الموال الصبي وان لم  
اما المكان م

عن المسيح والدلك على الاصح وتزيب الوجه بالامتناع فوضو  
وعلى غسل الرجلين بالامتناع وتزيب الوجه بالاستنجاء على الوضوء  
وتحريك بالامتناع وصول الماء والوجه عن كل فعل وبعد  
الفرار بقرا القدر ويقول الحمد لله رب العالمين اللهم  
انني اسكن تمام الوضوء تمام الصلوة تمام منواتك واجنة  
**والكبر** ثم ارسل المسيح وقبل جرد الطهارة من اناقة ثايل  
او مفضض وبج المسجد وتوضئ الكراميس من الربح والندم  
وعند الاستنجاء واستعمال الشمس والا جزا اختيارا **ار** حق  
والاستعمل في الكبري على الاقرع والمستعمل اما الشارة ومثل  
البغل والاراء والاستعاذه والتزويل وتقوم الاستنشق  
على المضمضة على الاصح **الحث الثاني** في الاحكام يجب  
الغسل بسمي البان والتمثيل بالوجه لتعليل الجريان لا  
لبعدوه اما المسيح فتكفي الامانة وسكان على اعصابه  
جبار اول صوت وجب نزوحه مع اول المنه او ايصال  
الامالي البثرة فان تعذر مسح عليها ولو كان هناك

شاه

التكرار  
وتخفم



او يكون في مستوره العود او لا ولا يكون يومه الليل والشهارة  
ولا يفرط فيها البيرة ولا تشبهه نعم سبحانه وتعالى غسلات  
م فلو اجتمعت الاسباب **الفصل الثاني** في الغسل وسأ حقه  
مسته **الاول** على الجنابة ومقامه **الثاني** الاول لها بين احدها انزال  
التي مطلقا وبيرمة الشهوة والوقوف وتوابعها ثانيا والغسل  
في سوا رجل الكثر في التيمم في سوا الرجل وارجح الطالع ويكفي في  
المؤمن الشهوة ولو علم كونه ميتا وجب الغسل وان تجرد عن  
الصفات فلو اختلفت وتختلف الصفات فلا يخرج من غير  
المعاد فكل حدث الا صغرى اعتبار العادة وعدمها ولو  
وعدمه على جسد او ثوبه او فلهما وجب الغسل ولو شاركه  
غيره سقط عنه والظاهر انه باجتماعهما قطع جنب فلا ياتى  
احدهما بخاصة ولا يكمل بهما العدد في الجموع ويبعد الواحد  
كل صلوته وصومه واطوافه يعلم عدم سبقتها قبل بعيد ما يحتمل  
سبقتها وهو احتياط ويقضي عليه بغاسه الثوب والبدن  
في الاقرب او قاتلا كان ولو جسد الخبي في الاله فلا

نور

فلا غسل وكذا الواحش والمخزج ولا غسل في المراء يخرج من الرجل  
الا ان تعلم خروج سببها بعد ولو نكثت فلا ولا في الغسل **الثاني**  
لما في في قبل الماء او بدرا الا في مع غيبوبة تحشفه ولو لم ينفق  
او حذرهما من سقوطها انزل اولانا فعلا او قبالا وفي البهيم  
قولان ولكنني المشكل لو اخرج ما اخرج وجب عليه الغسل  
ولا يجب احكاما من الا ان يوطأ بدرا ولو نزل الحشيان فلا قرب  
عدم الغسل مع عدم الانزال والملاقاة وجوبه لا يلا يلا في  
الميتة وقال الشيخ لا ينعين فيه ولكن الطواهر والاحتياط يقتضيه  
ولو استوطئت ذكرا لميت قوي لا شك وبالحق بالصبي الصبي  
احكاما لكنها بحصول الاباح على الاقرب فيجب الغسل عند  
البلوغ وقبله يستحب تمينا والا قرب استبا حيا يتبين  
المكلف والمالك فيجب عليه ولا يصح منه الا بالسلام ولا يجزى  
الاسلام وكذلك باقي الاحداث والارتياد لا يقطع وجوب  
الغسل ولا ينقضه ولو تقدم على الاصح **الثاني** في كيفية الغسل  
يستحب البدء بغسل اليدين ثلثا والمضمضة والاستنشاق ثلثا

الجنابة  
الجنابة

لو اخرج في ذمة الله فلا ضابط  
لو اخرج في ذمة الله فلا ضابط  
لو اخرج في ذمة الله فلا ضابط

والوعاء يجب التيمم في غسل الرأس او تقويمه كاساق والعق  
مع الرأس ثم الجانب الايمن ثم اليسر ولو خالف الترتيب اعادة حرام  
كان ناسيا او جاهلا كالاتممة المذهب ويجب تحليل ما عسى  
الا اني البشر يخطئ الترتيب مع الارتماس وقبل ترتيب كل حكم  
وقبل ترتيب يده اما المطلق والمجرب فالاقرب الترتيب ويستحب  
تقليم الاضفار والذئب والوعاء تحليل ما قبل اليد والاولى بجمع  
والولا وتقليم الاضفار على الاصح بالبول ثم يجتهد فلو تعدى  
البول فلا اجتهد فلو خرج بقل مشبه بعد صلاته ولو تركها  
اعاد الوضوء ويجب تقويم ازاله الخامة عن العضو ولا يكره غسلها  
عن الكدمات وكشفه على الاصح يجب مرار الماء بعد زوال الخبث  
ولحدث في اثني بطلان وان كان اصغر وكفا في غيره من  
الغسلات ويبعد فيها الوضوء ايضا وكان قد قهر في الاغسل  
المسونة فلا تروا ان تترط فيها الطهارة من حدثين على  
الاقرب ولا يجب في المراء نفقض الظواهر اذ وصل الى اليدين  
نعم يستحب ولا يضر من بقا من غير الطيب اذ اعلنت تحليل الماء ولو

نور

ولو وجد بعد الغسل غسلها وما بعده ان كان مرتبا فاف  
ان كان منفصلا ولا استعمل على من لم ينزل ولو شك في الانزال  
بعد الجماع استحباب الاستبراء وفي استبراء المراء قولان ويجب  
المباينة الا مع الضرورة ولكن لا يستعان واستعمال المياحة  
الذوق والاقرب وجوب الما على الزوج لغسل الزوج وكل  
يجب استنانه ولو اجتمع اليه **الثالث** في احكامه يخرج قبل  
الغسل ما سلق ولا فرق في العزيم بين الجمع والعضد حق  
الجملة البسطة المنوية منها ومن خطا التحقق ولو نسخ  
لكم بخلاف منسوخ التلاوة وان بقى الحكم كراجه منسوخ  
عليه اسم الترخ او احدا نيا والاولى عليهم الصلوة والسلام على الاقرب  
ووضع يمينه في المساجد على الاصح ويكره قرا ما را على سبع  
ايات على الاصح وما زاد على سبع ايات كراهية وهل التحقق  
ولس هاتمه ولا قرب كراهية من الكتب المساء والمسنون  
والنوم ما لم يتوضأوا الاكل والسرير بالماء ينعش وتشتق والحطاب  
والدهن والجماع لو كان جنبا عن احتلام ولا بأس بنكاح الجماع



من غير غسل يتخلل ولو اضطرر لمجنب الي المقام بالمسح وتعد  
 الفصل في احوال عاده تركها احوال ولو اضطر **الفصل الثاني**  
 في الحيض وحمل الحملان مع الوضوء وكذا باقي الاعمال وهو الدم  
 الاسود والاحمر الخارج من الرحم جرحه وحراره غايه ولا يتعلق  
 ابتضا العذر ولا يكره في احوال الدم للمحل في اغتداوه بحيث  
 لم يرضعها باستعمال لبنه ومن لم قل حيض لم يحل وقيل بعونه  
 مطلقا وقيل مع الاستبراء والوضع من الحيض اجمالا واذا  
 حلت المرأة من الحمل والارضاع انكأها في كل شهر غلبا  
**فصل** في طهر الدم من غير الرحم في ادوار الحيض لا يشترط الدم  
 بشرائط الحيض فالأقرب انه حيض مع اعتداده كما حكم في زماننا  
 عن خروج الدم في ادوار من غير الرحم ولا حيض في الصغير والياس وهو  
 مستون سنة للفرسي والنطيل وحسنون لغيرها وبالتفوق  
 تمام العذر وما يخرج من الابن يعل القرح وقيل من الابن  
 وكل دم يملك كونه حيا يملك به واقله ثلثه ايام متواليا على الاصح  
 واكثره عشره واقل الظهور عشره فالدم المتعقب بدونهما

لا يكون حيا ولا حيا لاكثر الظهور وجده ابو الصلاح بثلثه الشهر  
 ولعل نظرا الى عده المستزاد او الى الاغلب وثبت العاده  
 باستوائه من عودا ووقتا ولو اضطرر لم يثبت ما يكون منها  
 ان وقتا وان عودا ثم قدره بعد العاده على انفسه  
 في الرجوع عن تجاوز الدم العشره بالمتعقب ما حزنونه  
 ذلك الشهر على عهدها والا حزنه الاقل الى اخر العادات  
 وقد يكون التعقب بغير العاده كما اذا استوى الدم القوي  
 مرتين مع تعقب بينهما اقل الظهور فصاعدا وتقدم العاده  
 على التعقب عند التعارض على الاقوي وشروط اعتداله  
 اللون ونحو ذلك العشره وعدم نقص القوي عن ثلثه  
 وعدم زياده على عشره وما بعد الثلث الى العشره حيض  
 كيف اتفق اذ لم يتجاوزها ولو تجاوز العاقله استقرت  
 بوجوب اربعين يوما ثم تقفل وتتجول في العشره  
 بغيره الصبي والا فلا ولو استظهرت في العشره مع  
 ظنها فقام كحيض جازيا وتضي سلا ايام الاستظهار

اشياء وعدهم

في الاقل

ان صدفه الظهور في الاصح والمنزلة والمطهر وجها  
 مع التجاوز الى القيس فان فقد تاريخه المبتداه الي  
 عاده وسابها فانها من بلدها فالروايات وهي سنة  
 او سبعة في كل شهر لروايتي بنونس المرسلة عن الصادق علم  
 وعشره من شهره ثلثه من اخره رواه عنه محمد بن ابي  
 بكير وفي مقطوعه سماعه اكثر جلوسها عشره واقل ثلثه  
 وفي المقبر ثلثه من كل شهر وفي المسوط عشره عشره  
 حيض يوما واثنى عشره في كل شهره اكثر جلوسها  
 وللزوجه جلوس ثلثه عشره والمطهر مع فقد التبريد  
 ترجع الى الروايات والمقول منها على السبعه والسبعه  
 او الثلثه والعشره ولو ظننت عودا من وادي الجاهلوس  
 هذا اذا نسيت العود ولو اوتت والاحتياط هنا بالز  
 لما اسوا الاحتمالات ليس مذهبنا وان جاز فعله  
 ولو ذكرت العود حاضره جلست به في وقت طهره فان  
 فقد ظنها تحيرت وان كره الزوج وسعته تعطل بعد

واثنى عشر

والقول

المبتدئ في الفصل ولو كان المقدم الوضوء عاده ولا غير وفي اثنا  
 عشر من قوه الاجتهاد بالوضوء تمام **الفصل الثالث**  
 في الاستحاضه وهما صفرا يرد في الحيض بغيره والاعليه  
 تدور غيرها من الصفات فلو انقضت في زمانها كانت  
 كما ان هذه الصفات قد تجتمع كحيض والاضطراب كل دم يخرج  
 من الرحم ليس بحيض ولا نفاس ولا فرج ولا جرح ثم يتخاض  
 ومنه ما زاد على من العاده وتجاوز عن غايه النفس او لم يتوالد  
 او نقص عن العاده غرا لا قل ولا يشترط في الاستحاضه امكان  
 كحيض والاشتقاق للخالف ولا يجرم عليها من محرمات  
 كحيض اذا انت باللائم شرعا وهو الوصول لصل صلو مع تغيير  
 الغسله وغسل الفرج لا يفسد مع ذلك تغيير فركه الفصل  
 للصبي اذا غس مع غسل الظاهرين والعنانيين للجوع  
 بينهم اذا اسال وحصل له بل حوله وقت القائه وقال  
 ابن ابي عقيل ان ظهر الدم على الكفرس حبت الاعمال الثلثه  
 والا فلا يثب وقال ابن الجنب ان لم يغيب الكفرس من فصل واحد وان



تغيب فقل له وهما موقوفان وصحة الصلوة موقوفه على الكمال  
 وصحة الصبح يكفي فيها غلبة النهار وتقطع نور كرت اما الويل  
 فالأقرب انما كانت مطلقا ويجب عليها الاستظهار في الغفلة  
 بقدر الامكان ولو غلبها في اثنا الصلوة فلا شيء وانقطاع  
 الدم لا يحكم لان كان لا للبر والاوجب ما كان سابقا ان غلب  
 وان وضوءه ولو لم يتكلم في البر وكما المسمى ومحو لهاد طول  
 المساجد مع اس السربان وكل الجروح والسلس والبطن  
 ولو اختلفت دفعات الدم علمت على اكثرها ما لم يكن ليوم وللمن  
 الاستبراء الوضوء والفعل لا الرضخ ولو نوات جازت نية الرضخ وامن  
 مروه جوز الرضخ مطلقا وليس يبعد اذا طار به برضخ حكم ما مضى  
 والشيخ المصنف بالصلوة فان اخرتها لم يجزها لحدث لم يضر ولا  
 استوجب الطهارة ولو انقطع الدم في اثنا الصلوة لم يضر عند الشيخ  
 في المبسوط وهو حصى ولو انقطع قبلها حكم بالوضوء وهو قوي ان  
 كان السابق يوجبها وانما لا قوى الغسل **البحث الرابع** في النكاح  
 واشتقاقه من النفس التي هي الدم ولا بد من خروج الدم ويكفي

١٢

خروج جزء منه او بعد بل تمام العشر ولو رأت قبل خروج بعض  
 فهو استحسان وانما ساء واكثره للعناد وعادتها ولغيرها  
 عشر ولو لم تردنا الا في اخر العادة او اخر العاشر فهو  
 النكاح ولو رأت دم من في العشر فمما واما ما بينهما فخاص  
 ولو تعدد الولد فكل نكاح نفس سطر ويكفي في الولد كونه  
 حيا او غلقه اما النطف فلا ولو انقطع الدم استبراء  
 بالقطعة فمقتضى مع النقا وتظهر كالحايش وهو كانت  
 متدا وتجاوز العشر والا قرب الرجوع الى القبح في النساء  
 ثم العشر والمضطر الى العشر مع نقد القيمة وحكمها  
 كالحايش في الحريات والمكروهات الا لا قبل وفيه التحليل بانقضاء  
 العدة الا لا تغني محل من الزنا في عده الطلاق وتجدد لها  
 دمان في المحل فان النكاح يحجب بالثالث **ترجم** ولو طلقها  
 فتنقست او غارت الويل للنكاح ثم انقطع عن اعتبار او في  
 انما بانك تلتك كطارات لصدق الويل في الاموال الثلثة اما لو  
 قص زمانه ما حصل الويل ثلثا فلا وفيه نظر **البحث الخامس** في  
 غسل الاموات لتذكرا حكمنا حنيفة **الاول** الاحتضار واحتضار الله

عليه وتقتنا القول الثابت له به استحبابها استعداد الموت  
 بالتوبة والعمل الصالح ولا كفارة من ذكره قلبا ولسانا والوصية  
 لمن عليه حق اوله وبكره ففي الموت لغير ذلك به والتكاليف للمريض  
 كقوله لم يبلغني احد من النبي صلى الله عليه وسلم على المرض احتسابا للاخر  
 وفي عبادته المريض ثواب عظيم وخصوصا في الصباح والمساء  
 وبسبب لا الا يكون للقادر في الوضوء وسحب العاين  
 استحباب هدير بعد الوضوء وتربيط في الثياب وتكبيره  
 الوصية وتحقيق العباد الامع التماس المريض ويستحب  
 ان ياتي اسمه ارفع اهل واصحابه فاذا ظهرت امارات الموت  
 رغبه في حسن الظن بالله وتلا عليه الاي الاضمار المتضمنه  
 لذلك فاذا حصل السوق وجب استقبال القبلة بوجهه  
 واستصبيه على الاصح على الكفاية ويستحب تلقينه والشهادتين  
 والاقراء لاني عرض عليهم السلام وكلمات الفرج والنقل  
 لما مضى ان تغسل فرج روجه فاذا مات غسخت عيناه واطبق  
 فوهة ومدت يداه الى جنبه وساقاه وغسلت يديه ولبسوا البيت  
 اذا مات ليل ولا يترت وحده ويغسل هذه القرن وقرا العاين

١٣

فان يغسل الفرج وقرا بيس للبركة وليل تخميرة الامع الاحتضار  
 فجه عليه تلك الميم ويقترب بالعلم مات ويكره ان يجعل على  
 بطنه حديد او رجب من حب او جاف **الكتاب الثاني**  
 الغسل والويل الناس بها ولا يكره الا لا يكره ولا يكره ويجب  
 المساواة في التكرار والاثارة الا ان لم يتجاوز سنة ثلثين  
 صبي او صبي وكلا الزوجين والمالك والمملوك والمرد او ولي  
 من المالك ويجب كونه الغسل بالغسل فلا يكتفي الميز في الاصح  
 وعاقلة وسلا الا ان يفقد فغسل اهل الزمة تعليم المسلم الذي  
 لا يكتف المباشرة فغسل الوحد ويجوز لولي الزم الغسل  
 من ايام الشباب مع فقد المرافق ولا يغسل كفتي كفتي ومقتضى المنكح  
 على غسل ولا يغسل كالمع غسل المماثل ولا يغسل كفتي  
 كفتي وقيل مع فقد ذي الزوج يجوز تغسيل الاجانب من  
 وراة غرض الا عين ولا بأس به كذا كراه في الزكري وقبل غسل  
 الزوجين وانهم الهم النيم من المواء والسند ضيق ولا يفرق في  
 الزوجين الغسل من وراة الثياب وانما يغسل المسلم من عكبه  
 سلا الا طلاق وان كان سقطا لم ابرئ شهر ولو نهاياني في طرفة



ووضو وحكم الصلوة كالميت حتى لا يخطئ في شيء مما ينبغي ولا  
يغفل الكافر ويكره تعجيل الخلق فان غفل فغسل فغسل فغسل فغسل فغسل فغسل  
الخالق فغسل الموتى فلا قرب الاجل ولا بغسل الخراج ولا الغلاء  
وان اظهر الاسلام والناس حتى خافوا وفي الجسم الحقيقة فظهر  
اقرب المنع اما الجسم بالنسبة المجرده فلا يمنع والتعجيل اذا مات في الحركة  
لا يغسل ولا يغسل ولا يغسل وان لم يغسل جردا او كان صيبا ولومات  
في غير الحركة غسل ويفصل كل قطرة فيها عظم بغير صلوة الا الصلوة  
وذلك ان التعجيل جبا فلا قرب عدم الغسل ويؤخر شيئا به بعد  
الصلوة عليه وينزع عنه الخلعان والفرج وان احاط بها الدم وبس اريد  
تخلية الغسل والتكفين قبله وجب انزال الغشاء من يده او كذا  
وتنزع عورتها ولكن بقية استصحابها ولا تحرقه ويستحب سحق  
القبض لينة الى العوز فارخ الغسل ثم وضع ويستحب وضعه على  
سقب القبل على اليمين وفي الوسط ظاهر الوجوب ولكن تحت  
ظل وتلين اصابعه برقع وقيل ان ياتي عجل لا تغزو ماصلا من ثوبا  
من غير مضطرب ولا مستغنى ثم تغسل يدها ثلثا ثم تجب اليده وعمله  
ثلث مرات بالصدر ثم الخافرة ثم الخراج موتبا كغسل الجنابة ويكون

في الصدر والكا فوساه ولو خرج برعي الاطلاق فلا حوط المنع  
واجب ابو الصلاح الوضوء واحتل سائر الخراج وحين جعل ترتيب  
اليده مستحبا ولو غفل عن غسل ثلثا بالخراج وكذا الحرم لومات غسل  
عن الخافرة بالخراج ويستحب غسل راسه او لا يغتسل بالصدر وفريجه  
بالجرح والصدر ثلثا امام الغسل بالصدر ثم غسل فريجه بالجرص  
والخافرة ثلثا امام الغسل بالخراج بما بالخافرة ثم غسلها بالخراج ثلثا  
امام الغسل واليداء يشق راسه الا ان ياتي ثم الصلوة لا يسر وتثليث  
كل عضو بغيره في العطين الاولين قبلها الا لامل وفومات  
ولوها وغسل يدي الغاسل مع كل غسله ووقوفه على يمينه لا ركا وجب  
الا بقية من او يادى لا يمس ويشتد بوجوب صون الكفين ويكره افعا  
وتعلم انهما اضر من ترك غسل يديه فلو فعل ادمع ذلك مع كونه  
ويكفي في الغسل امرار الماء ولو غسسه في غير المنفصل بالماء فافرا  
ويستحب الترتيب ثم يغتسل بالخلط طمع وجوده ولا يكفي المرقع  
عن الغسل بعد اليده فلو غسل ولو خرج منه نجاسة في الاثناء  
او وجع الخراج فامشهور ان كانا يغسلها وواجب ابن ابي

عجل استئناف الغسل ولو عدم الماء لم يكتفى بالوضوء وجب الغسل في الوضوء  
وتوضو الاخرين وكذا لو وجب الغسل في يوم لاخرى ولو جنى من تعجيل  
الغسل في المحرق والجود ويرى الموتى يغسل وجهه بماء صلب الماعية ولا  
يبلغ في ذلك ويربط جراحه بالقططن والوعاء فان ابيمن الراس غسل  
او لا ثم تحسد بوضع القططن فوق الرقبة تحت الراس ويجعل في الكفن  
**ثم** التكفين ويجب فيه ثلث اواب مع القوم بينه وبين قبض واذا روى  
حسن باصلي فراهه واختار سائر الفقهاء الواحد وهو متوركة  
فعم تعدن بعض الفقهاء سقط ولا يجوز التكفين في كبر ولا في الجنون  
على الظاهر وهو تحريمه فراهه جازي الذي يهيء فيه الصلوة وفيما يتبع  
ه الصلوة من يخلو ولا اوباء الغسل الذي لا يفي بطلين وكبر نظر  
امسا الخشوب فلا يجوز طلقا ويستحب التكفين في القططن الابيض  
وزيادة الرجل والماء مرقعة لشق الفرج وجبه منه بغيره غير طرا  
بالذهب ولكن طولا لخرقة ثلث اذرع ونصف في عرض شريطة باليد  
طرافها على شقوقه ويلقى بالمسحوق في كنفه ان كان ثوبا  
بعد وضع نظن عتقها ويزاد الرجل عمده والماء قنعا ويكون

ويكره التكفين في كبر الجنون بغير التكفين غير عمل الحكم لا كنفان  
الميتة والتكفين في السواد يجب كتابا باسمه وان لم يكن ان كاله  
الاله وان قتل رسول الله وان عليه خلفه من بعد ثم كفى  
تم تكفين الى اخر الا انه عليهم السلام على القيص والفقاه والحسين  
والعلاء بتر بكمين عليه السلام فان فقدت فاجلطين والماء فان  
لحق بالاصابع ويكره بالخطوط بالوقوع وان يقطع الكفن بعد يده ويجب  
ان يكون جنود الكفن من وسحب جريدان خضرتان من الغسل  
ثم الصدر ثم الخافرة ثم الاذان ثم يغسل رطب طول كل واحد قدر كفهم  
الزراع وكتبت عليها ما سلقن وسحب فرش كبره او لا وينتزعها  
ذريعتهم الا ان اورد عليه ذريعتهم القيص فاذا فرغ من تحصيله بعد  
المغسل انزله الا اذا وليك عرضا يبلغ من صدره الى رجليه مستحبا  
ثم ادرجه فيها والواجب في الخنوط سماء ويستحب ان يكون ثلثه  
عشر درهما وثلثا او اقل في الغسل اربعة دراهم وادون منه درهم  
وكافور الغسل غير هذا الا مع ويغسل في التعذر ويسحق باليد  
ويوضع على مساحن السجدة فان فضل منه شيء جعل على صدره



ويستحب جعل قطن على الفرجين مصاحبا للذئبة وحقق الدبر  
 ان حشيتي حذون حاد ولعل احد المبرزين من حاشيتي لاني  
 مع قوتها لا تصح جلا ولا اخرى مع رقة اليسرى بين الفرجين  
 ولا تزار وليكن العاقل على التوريج لئلا يلاعن في يطرح طرفها  
 على صدره ثم يطوي جانب اللسان الايسر على جانبه الايمن ثم الايمن على  
 الايسر وكله الخبير ثم يعصب طرفها على راسه ورجله وان خفي  
 بدور غي منه حاز منها بخيط وشبهه ولكن ان جعل في سعة  
 او بصرة وحاكها كخز وعلالين بايديه يستحب وتكون ان يجعل فيها  
 قطن لانها تخرج شئ ولا يجوز تطيبه بخيل النخود والفرور  
 ولو كان حرقا يمنع منها ويستحب غسل السائل قبل تكفينه غسل  
 او وضوءا فان تعذر غسل يديه سائل كفن الميت من اصل التوركة  
 ويقف على الدبر المتقدم على الوصير ولو كان الكفن او قدره وهو  
 فالأقرب تقدم الكفن لان استيفاء الدين مما يفضل عن الكفن ووجه  
 تقدم الدين سبق تعلقه به اما العمل لحياتي فليكن انه مقدوم  
 ولو حق بعد الموت ولم يكن كفن الا لم تعارض سبق تعلقه الكفن بغيره

بجنيه ولحقه ثلثي لحياته وهو اتم لان الكفن جهه بسبب المال  
 وسهم اليسار من الزكاة ولو فقدوا فتردد فيخرج انما هو قدر الواجب  
 وبراعى نقل الجري مع احتياط التوطع فالغنى والوارث المنع من الزايل  
 ولو اوصى بالواحد ثلث الثلث والامح الاجازة فلواستوجب بغيره بطلت  
 الوصية ولو اجاز الويان فغذت ولا قرب انها يتعذر لعل فيبقى  
 ثلث الكفن الواجب في ذمته للغيان ولا يجوز الزيادة على الترتيب  
 في الحدود وان قلت القيمة كما في الجود وان كثرت وتدخل وتدخل  
 العائد في الوصية بالكفن المندوب ونفي كونها من الكفن بزيادة  
 الواجب فيزال عدم القيلع بسوقها ولو لم يخل كفن ولا بيت مال  
 ولا كونه في عاريا ولا يجب على السليلين بذلك كفته بل يستحب  
 تركه او كمن الما بطل الجان من اصل التوركة وكفن المرأة الواحدة العقد  
 بهذا الزوج ولو كانت ذات مال والمال فليطمان على الظاهر ولو كان  
 بعد ما لا يابى منها نفى وجوبه في حصته من الارث او في مالها  
 وجهان ويطلع ما سقط من البدن في الكفن وجوبا ويكره تجديده  
 الا كفاه وكس الثياب لحياته بالخير ولو عصى الكفن غسل فان كان بعد

طرد في القبر فرض ان لم يكن الفصل ويحب تطيبه راسه الخرج ووجهه  
 بالاصح خلافا للحسن في جداره كالحل ولا يوضع كبريه مع حلقه ووجه  
 مع الصبي والجنون فان تعذر وضعها في الكفن وضعت في القبر فان  
 تعذر عززت على ظهره **الحكم الرابع** الصلوة عليه وهي فرض على الكفاية  
 على كل مسلم ومن يحكم من بلغ ست سنين ويستحب على من نقص  
 عن ذلك اداءه وحيا وقبل عليه على السهل وقبل انما يجب على البالغ  
 ويشترط حضور الميت ولو في القبر فلا صلاة على الغائب وصلوة  
 التي على الغائب في دعاءه ولو اشتبه المسلم بالكل فوجعها ونوبها  
 على المسلم ويصل على قتل النفس التي لم تكونها معدومة من الشهادة  
 غير مانع وكذا المبطلون والغريب والمعتول في الدفاع عن نفسه او  
 حرمه او ماله وقاطع الطريق والمقتول حدا او قودا الغلام من  
 الغنم وقائله شره لا صلاة على العلاء والخوارج والحشية ومن  
 المفضل واجب الصلوة من الصلوة على المومن وهو متروك ومنه  
 ابن ادريس من الصلوة على ولد الزنا وهو ضعيف ولو وجد بيت  
 في دار السلام على عليه والا وفي النقص لاحق بالارث والاب

اولي من الابن والزوج اولي مطلقا والذكر اولي من الأنثى ويكره تقدم على  
 العبد لعدم ارثه العين ولان يتقدم غيره وليس لغیره القهر المتقدم بغير اذنه  
 ولو اوصى اليه الميت خلافا للفتن ولا يشترط الاذن في الامام الاعظم  
 وتؤخذ الولي غالفا فانه في قولنا لا يصح فالقرع مع التشايع  
 وحشد المؤنعة لا يوجب استحباب تقدمه في الحاجة في المشهور اذا اجمع الشرع  
 والهاء والاب لا يبرز امامهم بخلاف غيره فان برز وان كان واحدا  
 ولينا من النسب وجوبا واستحبنا وبسبب انفراد المحض نصه ولو  
 اختلفت حنايزه وهي في تقدم اولياها ما يراعى اوليا الميت الواحد  
 ولا يجوز لما ذكره الاستنباط الا ما دون الولي ويختصها ان يتوي ويكره  
 الشهادة من لم يكن ويصل على النبي والعلية السلام لم يكن تالفا وحرما  
 للمؤمنين والنساء المؤمنات لم يكن راجعا ويدعوا للميت ان كان مؤمنا  
 فلهذا ان كان منافقا ويدعوا المستضعفين يدعوا والمجهول بمقتضى  
 وليه في الطفل الدعاء له وللميت لم يكن له قسمة وتقتصر في الخلق على  
 الزوج ويستحب جميع ما ذكره مع الاستقبال وحصل راس الميت عن غير المعالي  
 وقيام المعالي بستر العود في الاصح مع القدرة ويجب تأخير الصلوة عن



الكثير من الفضل وقدرها على الأرض فليس نقل الكفن وضع في القبر وتترت  
عورته على ظهره ولود في قبره صلوات على قبره وروايله في قول ولا فرق  
عدم الصلوة وكذا من قال الصلوة عليه ولا فرق فيها العدد ولا في الموضع  
استصحابه وكذا الواسع ولو كان اسودا ولو بين بعد الدفن جعل رأس  
اليمين عن يسار المصلي لم يعد ولو كان قبل المصلي لم يعد ولو كان فيها اجاعا  
ولا استصحاب ولا استبعاد ولا تسليم لا للثنية ولا للثالثة من تكبيرة ولو  
ادرك المأموم بعض التكبيرات التي ما بين ولا في وقوفه فاعتكف لجانا ثم ولو  
على القبر ولو لم يكن المأموم بعض التكبيرات التي مع الإمام حتى كبر آخرها  
فان تعدل ثم ولا خلاف انهم يرفعون القلعة ولو سبق المأموم بتكبيره فما زاد  
عمله ثم وسبنا لا انهم يستأنفون مع الاصلوا ذكره بين التكبيرات لم ينظر  
تكرير جري بل يابعد ويكون تكبيره الامام من بعد ثانيا المأموم ولو حثرت  
جنابا فلا فضل تفرق الصلوة على كل واحد منهم على طاعة وان بهم  
جاء فيجعل الرجل يميل الى الامام والعبد بعد ثم ينتهي في الموضع ولو كان  
هناك صفا فان وجبت الصلوة عليه قدم على المراء والاخر ولو كانا  
مرجلا او كرسي جعلهم صفا موحدا ووقف في الوسط ولو حثرت جاز

في الاثنان فلو كان احتساب ما بين من التكبيرات لها دعاء التكبير فلو  
حضره الثاني في الثاني يركع الشكر فيها ثم يشهد وصلى على النبي واله  
عليهم السلام ودعا لليتين وهكذا ثم يما بين في الثانية ويقدم  
الحاضر يد بالواجبة واستسما ولا قدم الفتيق ولو تقيقتا قد  
لحاضر وفي الميسر اذ احين على الميت ظهور جهات قدم على الحاضر  
الضيق ويجوز في الاوقات التي يكره فيها ابتداء التواضع والتعجب  
اعلام للمؤمنين والشيع وان استفي الشيع حلقها الى جانبها  
وتربيعها بالمثل فينبغي تقديم السريتين ثم يورس ويراد الى  
رجله اليمنى ثم رجلا اليسرى ثم يد اليمنى يان بحمل اليدين على  
الكتف اليمنى واليسار من على الصا اليسرى وقول المشاهد لله  
الذي لم يحل من السواد المحتوم قبل الاسراع والشكر في امر الاخر  
ويكره التحدث بما وراءه ورجوع الصوت والضحك والركوب  
والشعر من والمشي لما فيها الاثني ولو جوس حتى نوضع في  
اليمين **في سجدة** السجدة والاعمال من سجدة وسجدة ووقف  
الامام عند وسط الرجل وصور المراء فان اجتمعوا اذ يصدرها

وسطه ولا على اليمين او يمينه على رأس الرجل وتضع نعليه ورفع الدين  
سنة كل تكبيره على القوي والوقوف حتى ترفع والصلوة في المعتاد لذلك  
ولو في المساجد وترت بعد الصلوة اذ انما في التجهيل وان لم ياف  
فلا بأس اذا توافر المصلي وتقوم افضل اليه الامام ولو ناسا ووقفت  
او التواضع مع عدم امكن التوزيع ولا يجب لراي الجنازة القيام وقيل  
بلي ويجوز التيمم مع وجود المأخوذ في الغوت باستعمال الماء **الحكم**  
**الرابع** الموضع ويجب على الكفاية في حيزه تكتم الرياحة وتحرس  
البدن مستقبلا بمقادير يذ القبله مضطجعا على يمينه ويستحب  
تحسين القبر قامه او الى الترقوة والحد الى ما بين القبله لاعم  
رجلاه ولا يرضى فاشفق افضل ووضع على الأرض وتقل الرجل  
لثلاثة المراء والاراء بالثالثة سابقا بولاسه والمراء عرضا ان امكن  
وحفا التاركة وكشف راسه وحل اثره وانه عا عنه وضعه  
في القبر وكونه رجلا في المراء لا الرجل وتخشع قبرها لاثير ويجوز  
تعدد المنازل واتحاده وحل عضو الكفن من عند الواس والرجلين  
والشهاد ان كان وجعل تربيع بين عليه السلام تحت خط بيتا الا صح

وتقبله بما سلق والوعاء بالثالثة وشح اللبن وكفرج من قبل الرجلين  
وحمل الثياب بطرف الكفن ولا يوضع فيه غير ثوبه ولا استرجاع ورج  
القراب من اصابع سفجات موحدا مسطحا ويكره مسما وتقددا  
بالخاء المحجبه وصيب الماعليه من قبل راسه ويرا في الوسط  
ووضع اليد عليه موقوف في التراب او او الطين والترج وتلقين  
الولي او ماز وبعده الا تعارف بارفع صوت مستقبلا للقبر مستقبلا  
القبله وقيل بالعكس وهو التكفي الثالثة ويغني قبل يلقى ايضا  
عند التكفين والتفرد بالوعاء التي الميت قبل الرض وسجن واقطعا  
الورود ولا كراهة في في جوس لها ثلث على الاقرب ويعرف الرجل  
ثالثا كذا الاثنيون الاحياء ويكره تعزير الوجه الا تعزير المسلم  
وليعرف المسلم بغيره الذي والوعاء التي ويجوز السكا والنجع بغير الباطل  
ويجوز للمطم وتخشع من جرح الشعر واقطعا المستطو والنباتات الباطل  
وليتمر المصاب بارسا طرف العامة او حذ من فواتها او طرح  
الرداء ويكره لغير ذلك ويستحب وضع لينة وشبهها عند راس  
القبر يعرف به ووضع كعصى عليه وتوضع فرش القبر بسلام



في البر نقل او جعل في وعاء لو كانت الحامل دون كمل شق جوفها  
من الجانب الايسر واخرج وحفظ الموضع ولو مات دونها قطع  
واخرج لا يخرج مع تعمر مروج الا بذلك والمصلوب ينزل بعد  
ثلاثة ويغسل ويكفن ويحلى عليه ويدفن ويستحب ان يوضع في  
البقاع المتبركة ولو بالنقل اليها اذا لم يجنى فسادا وافضلها للبريان  
ومناهل المعه ومن علمهم السلام وبنت المقدس ومقابر الشهيدين  
والصلحاء ويستحب حرج الا قارب في مقبره ولا اختلوا في  
مقابرهم ويستحب ان يحاذوا مقبره ولا قنبره ومع عدمها والدفن  
في القبلة اولى من الدفن في غير القبلة ودفن النبي في بيته  
خلفه ايضه حلي الدعيه ثم السابق اليه المسبلة اولى بما سبق  
اليه ولو تساوا ونعذر اليه اقمه ولو علم انوراس عظام الميت  
جاءت في القبر ولو دفن في ارض مشركه ليس الورثه  
يكن له قلمه بعد ولو كان بعضهم غائبا او لم يرض قلمه  
وتركوا افضل ويقدم مختار المسبلة على مختار المكس من الوراث  
ويستحب اصلاح طعام اهل البيت تاسيا بالنبي عليه السلام

الا لغيره وترك تحميمه وتجديده بعد ان دمل سميجور تطينه  
ابتداء وتركة هذا الذي اخرج وتترك النقل الى احد المناهل الشريفه  
وكبره الا استناد الى الغير والشقي عليه ودفن ميتين في قبر ابتداء  
ولا يجوز البني لورثه احد الا لغيره من النخوط بين القبور وبنا  
مسجد على القبر والصلوة عليه ولو بقى المسجد حوله فلا بأس بصلح  
والغمام خنوها والتقليل الى المناهل الشريفه وحمل ميتين على جنازة  
بدون الا لغيره وقال ابن حنبل يكره وفي مكانه الصغار اليه  
عليه السلام لا يحمل الرجل مع المرأة على سرور واحد ولا قبر الكراهية  
وحفوصا في مذكور الدواب ويحرم نبش القبر الا في الارض  
المخضوبه والمستاجر مع انقضاء الداء او للشهادة على العيون  
او لاختلاف ما لا يختم منه الا استنداك غلظه وكفنه او توجيهه  
الى القبلة ما لم يود سقي من ذلك الى الملة فيصير والنقل بعد الدفن  
وان كان في احد المناهل هو وشق الثوب على غير الراجح والاب  
ودفن غير المسلم في مقبره المسلمين الا ان فيه حكمة من مسلم الا  
بالحاجة بالحق الاول ويستند برضا القليل ولو تعذر في الارض كالميت

انما امراما الترميم ولا غسل به ولكن من قدم غسل في الاصح ولو  
سأت بسبب بغير القتل وجب الغسل به لوجوب تعجيله ولو كان  
تخل بغير ما اغتسل له وفي التقاض هذه الغسل بالماء ثلثين او اكثر  
نظرا في عدم النقض **الفصل الثالث** في التيمم وما جئنا به  
**الاول** في تسوية وتوضوء وجوان الماء يحصل بالسر **احدها** فخذ  
بجانب يديك في مضاه لو لم يبق اذا كان مغدورا غير منار في كمال  
ولو راد من ثمن الغسل على الاصح ولو وهب الماء وجب القبول بخلاف  
التمس ولا كماله في وجب استيهاها وسراها او قبول اعارتها  
ولا يجب قبول هبتها ولو اقرت فحليل الى احتضار وجب مع سهو  
الوقت والقوة فانها في الوقت عن تعجيله فمواظب ولو بيع في  
في الزمان يقر عليه عند المطالبة وجب وان جري في حال ولو اشترى  
البائع من قبض الثمن المغدور لم وجب ايضا الا ان جعل الجز عنه وقت  
المطالبة او وجد المانع غير باذنه لم يكافؤ عليه ومن سخطه الطلبة  
في الضلوات الاربع من القوا نيب الاربع في حزن الارض وضعتها  
في سبيلها ويتوزع باحتلال فيها في التوزع والسهل وبحر الدنيا فيه

في موت جعفر عليه السلام ويستحب زيارة القبور فيضع الراوي  
يداه عليه ويتوسل ويقول سبحان القرآن وافضل شجوا وكل ما يهدي  
بها البيت يتعظمه وقد استوفينا هذا الباب **الذكر**  
**البحث السادس** غسل المس ويحب بمس الا في ميتا بعد دفنه  
انوت وقبل نظيره بالغسل وقال المويته قدس الاسم يستحب  
وكن لو مس قطرة من اعظم ايسنت من حي او ميت وقبله ابن حنبل  
بالنسبة شفهونه لومها بعد قطعها بامر من الغسل ولم تنق  
لها على حقه وتخلت من غسل غسل موضع المس لا غير الظاهر  
اذا الرطوبة هنا غير شرط فتعوي به اليه **ويجب** **ههنا** **الوجه**  
**الوجه** من غسل المس غسل العضو اللابس كسائر الاعضاء  
وغسل اليدين كسائر الاعضاء ويجب سوا الوضوء من غسل من  
اليد كسائر الاعضاء فلا قرب عدم وجوب الغسل باو على الغلب  
لكنه او على بعض الغسل وان غلبا جانب التعبد ولا غسل بمس  
الا في ميتا ويغسل اللابس مع الرطوبة لا مع عدمها في الا قرب  
ولا فرق بين المسلم والكافر ولا بين التيمم وغيره وكما مضى

الار



ويستطاع علم العدم ولو علم في الزيادة على النصاب وجب ويجوز الطلب  
 للفرق الثاني ان يعلم العدم الاول وليس بعد جود الوقت فان سبق  
 واغاد العدم نال قرب الاكتفاء والا وجب ولو اخذ حتى شاق الوقت  
 عصى وصحت الصلوة بالتم ثان وجب بجدها في رجل اوجع اصحابه  
 البادلين او في الغلوات اعاذها وبغدها زوال النجاسة على الطهارة  
 ولا يجري له على كونه عصى او عطف رتبة او جود وجب  
 ولا يجوز له شرب الخبيث لو كان ويكني حين ترفع العطش في الماء  
 تحل عارف ولو كان ناسيا او كاشرا لم يمسح وكذا من مسح ولا يكتفي بظلاله  
 وضوءه كان او غسل نزع كان مسكنا بالوضوء والفضل فوجد لا حرج  
 وجب ويتم لاحد استعمال الماء ويجعل صحت قبل لان الذي لم يتم له  
 لا ما له ولو كان الما جفرت وهو يمس في قبل او جسد لو كان من غير  
 لاحد اكبر وليس هناك ناقلا يتم ولو جسد متوقفا او با من سقوط وجب  
 ولو نال بول على الما وطن فوات الوقت قبل فوترتم وان كان بطنه نكوا جلد  
 الماء بعد الدم ولو اراق الما في الوقت عصى مع علمه باستعماله الفقد يفيضي  
 ولو اراقه ثانيا غيره فلا معصية ولا قضاء ولو وجبه جود الوقت

والا يجر

ولا ما غير طلعت الهبة وكذا لو باع بئس لا يعتد بحصيل بذله ولو فعل  
 ذلك قبل الوقت عالما باستعماله العقد ان كان لها في الوقت ويجعل  
 العدم اذ لا تكليف في ولا يعلم حيوته الى الوقت **والثاني** في خوف  
 من استعماله على النفس من موت او مرض او شين او ايلام لا يعتد ولو كان  
 من استعماله وجب ولو باع بئس لا يعتد بئس المثل ولو كان يضر به الاستحسان  
 سقط ويكني في ذلك قوله عارف ولو كان كافرا ولو احتل الا لم وما  
 يعتد بها في نطقه **والثالث** في خوف من تحصيله على النفس او البضع  
 او المالا من نص او سبي او على العقل فمن يعرض فيه ذلك اما  
 جود الوضوء فلا وكذا لو كان غنوه من بعض اوضاعه او طفله  
 او مجنون يخاف عليه من زمان تحصيله ولا يمكن استعماله به  
**الحديث الثاني** في المستعمل وهو الصعيد الطاهر باي لون اتفق  
 احققت اجزاءه كالحجارة وتفرقت كالتراب ولوس البطحاء والسبخة والزل  
 وان كرها ومنع ابن الجند من السبخة ويجري الحجر على الاقرب وتراب  
 القيس وارض النور والحصى وجوز سائر البنية ولو ايد السكوب  
 والطين لمطامع بقا الاسم وسحب من الوبا والحوالي ومع فقد

الصعيد غير الثوب وليل السراج وعرف الدابة ثم الوصل فيصفي ان  
 ان كان ولا ضرب عليه ان امكن ثم اذا لم التلويح تعذر الفصل به ولو  
 اكل المسح به فغى شريطة في تقويمه على التيم خلاص ولا يجوز ما لمعاد  
 والرياء والسفك كالاخفاف والرفق وشترت غير الملك او حكمه  
 فتبطل بالمضروب ولو تيسر الغصب جده فلا حرج خلاص ما لو تيسر  
 الغصب فانه بعد وفا قد التلويح الطموس بين لا يودي ولا فرق  
 الفضاض التي غلومات قبل سقط على الولي **الحديث الثالث**  
 في الاستعمال وفي وقت وفراحوالها تالها التاجر الجاه ولا يتيم الفات  
 لان وقتها العزم على القول بالتوسد والاقرب لجواز في خلاص  
 يستحب التاخير مع الطم وباقى الصلوات يكني اسبابها كالحشوف  
 والاستسقاء وسببه الاجتماع ولو دخل عليه الوقت متمما جاز الصلوة  
 في الحال وعلى القولين الاخيرين يتوقع على الاقرب وجوز في المتوسط  
 مع قوله بالمضايقة ولا يشرط الخلوع من نجاسة في غير حاله كالمضوء ولو  
 تعذر بالانزال على خلاص الاقرب لجواز مع عدم التعدي الى المستعمل  
**وكيف** ان ينوي الاستباحة والبول على الاقرب لا يرفع الحدث

فيصله الا ان يقتض بدفع ما مضى والوهوب والندب والقربة مستحبنا  
 حكمها الى اخره فاعرفنا موضعها من سبب وجبه بها سبب القضا الى  
 طرف الا ان لا على تسع طهر كذا العين يطين اليسرى من الزن الى اطراف  
 الا صابع ثم اليسرى يطين العين واختار ابن الجند مسح الوجه باليمين وجب  
 استحباب مواضع الموالاة غير وان كان يد العن الفصل او وضوء الترتيب  
 كما ذكره فلو نكس استأنق ولو قلنا لا يجل هذا بالموالاة يني على ما يحصل منه  
 الترتيب ولو قطع بعض الاعضاء مسح على الباقي ويجب في بدل الوضوء  
 ضربه وغيره فربان ولو اجتمعوا كغير كغسل الخيش ويجب نزع الحائل  
 كالحطام والسير ويجب المشاة الا مع الضرر ومنع البوس على  
 الصعيد فلو استقبل الصعيد لقوله بالوجه او باليد لم يجز ولو ضرب على  
 تراب بعض اعطاه اجزا ولا يجري ابعث التراب على الاعضاء بغير ضرب  
 ويستحب النفض واعتبر ابن الجند المسح بالجار ولا يجب مسح  
 الوجه ولو راى عين ولا تحليل الاصابع او تخرجها في الضرب او في المسح ولو  
 قيل باستباحة الاستحباب والخروج امكن اما تحليل الشعر على الوجه  
 او البوس فلا ولو نوى استباحة الصلوة مع استحباب غيرهما فربا



كانت او نطق **الحق الرابع** في الاحكام بسوغ التيمم من وجوه اخرى  
 السرا والاعادة وحسب ولا يبعد ما يثبت به ما فوا وتبين الاستعمال  
 والتمتع بهما يجوز من على يد غاشية لا يمكن انزالتها فان فهم قول  
 الاعادة ضعيف وكل ما استباح بالبدن يستباح به حتى الطواف ويجوز  
 ان يصلي به ما شاء لم ينقض بحدته او وجود المانع التيمم من استعماله  
 ولو بعد قبل الصلوة نظيره بعد جازي الفات وفي الاستاكاد على الاصح  
 والاقرب عدم جواز الرد الى النافذ وعدم تحريمه لو قد فعل الصلوة  
 قبل التيمم وان كان في فرض الغل ويصح من المسوط تحريم التيمم ولو  
 بلغ التيمم الاقرب اهله والمالين ولو احدث امره ولو اكبر فساد  
 عن الاكبر ولو وجد هذا بالوصف استعمال على الاقرب ولا يتحقق  
 الرد ويحتسب غسل الميت لو وجد المانع عليه ما لم يدفن فيها و  
 الصلوة عليه ولا يبطل التيمم بوجوب طلب المانع بحدوثه ولا يلحق  
 وجوده والبرج ان امكنه غسل ما عدا الجرح وجب ثم ان امكنه للصوت  
 في الجرح فعل وسبح عليه ولو استوعب العذر عضو التيمم واحتاط  
 الشرح بغسل الصحيح والتيمم الكامل ويقدم ما استأنس التيمم في بعض الأعضاء

فان ولو نطق الفاعل على ما استعمله حتى شاق الوقت عند التيمم  
 وعلى ما لا قرب الا عادة وكل الوجوه حتى هو قادر عليه فيتركه  
 حتى شاق الوقت بخلاف المجتهد ظاهرا وباقدر عليه ولا يجوز جهل على ما قد  
 المار ولا على غير التمكن من استعماله على الظاهر نعم كونه على الاقرب ولو  
 قلنا بان ما قد الطهورين يؤدي حاله توجد احدهما في اثنا الصلوة  
 بطلت سواء بقي من الوقت قدر اداها تمكس اداها بغيره او لا على  
 الاقرب ولا يشترع التيمم للمخاض في البدن والثوب ولو جرحنا وطى  
 الفريض الظاهر قبل الغسل فالاقرب جواز التيمم به نعم ولا يقع  
 من انكافوا في نوى الاسلام ولو راى بجواز التيمم بطنه الماك الحضر  
 والركب وجب التيمم مع سوا الوقت لانه عذر ولا يبطل بذلك  
 ولا يوجب الغاء والحق ولو نسي الاكبر تيمم بركن لا يفسد لم يضر ولو  
 قلنا بالانصاف في الغرض لعدم تيمم البدن وكل العكس ولو احدثت  
 الاعمال اجازتيم من غسل الجرح ويكتفى بحسب المالك المبدول  
 للاصح وان كان موبيت وحدث وحايض وما سميست  
 على الاقرب ولو كفي الحديث خاصة فالاقرب احتصاصه وتيمم

صرته الى بعض اعطاء الحجب توقعا للمبا في اما لو قصر عنها تعين  
 الحجب لا يستلزم احواله في الوضوء ودون الغسل علوا استعماله  
 ان كان التيمم وكذا موضع يتعدى الحال الوضوء والغسل وان تم بمن  
 التيمم ولو لا وجب كحدث لبتنقيد بعض وفي جواز رفع توقيع  
 الاحكام احتياطا لئلا يكون في جواز الاحتياط في الوضوء والغسل لا يشال  
 للجل ويترجم في اثنا الصلوة ما جاز ولا يترجم بعد الطهارة مع سوا الوقت  
 واسكان الطهارة بها ما وجد احدهما التيمم في اثنا الصلوة ووجد المانع  
 تطهر بغيره في صحاح الاخبار وفي خبر زرارة عن الباقر عليه السلام  
 انما الجرح المحدث ايضا اذا نظهر المانع وجب ان يفي عهدها عاده الصلوة  
 لو وجد المانع بها في الوقت لا في خارج وهو قائل بالمطابقة لاحتياط  
 يعقوب ابن يقطين عن ابي الحسن عليه السلام وكيفية اقامته في بلد يروج  
 على التيمم غاليا لاحتياطه من عدمه من احد ما علمه السلام وفي نصه  
 اني سئل عن رجل في التيمم وجهه ما يمكن طهارة ومطهره صغر اليه **الطهر الرابع**  
 في الخاصات وبما حذر طهارة الذوات جرحها وهي غرض البول والظابط  
 من الحيوان ذي الشفرين ما كثر اللحم ولو بالصلوة لعرض كالحلال والوطئ وشبهه

ليس يقتضيه وفي ذكره في الطهور قول بالطهارة وان خرج منها الا لشئان  
 وفي ذكره الدجاج قول بالتحاشيه وان اكل لحمها صحتان ولا يبطل  
 ما كثر من اجزاء ولا فضل ما ان نفس لولم والمشي من ذي وان حل طهارة ولا  
 نجس ان من غير ذي العرق الذي يخرج منه الدم ولا الفم وفي العديد للشيخ قوله  
 فانما زاد الحائط للدم منع ولا نجس ما لا يقدره المذبح وتنجس العلقه  
 وان كانت في البيضه والميت من ذي الشفرين بالرجل اكل او حرم وكل  
 ما ابيض من حي دون ما لا تجل لحية منها كالعظم والنفس والالحمه  
 بلحقة به وكمن انفسه مع اكساب النفس الا على وفي اللبن قول  
 مشهور بالطهارة والنجس والنجس وفروجهما وفروع ما قوليهما  
 من الطهارة الظاهر العين اذا سوت عليه اسم احدهما ولا يجرها  
 واذا هلا وان لم يطهر المعيق خلا للركن في دون كلب المشركين  
 في وجهه ولا يبطل خلا لابن بابويه وابن ابي عمير وان كان  
 في حبه العنب وكل مسكر يابح بالاضافة والحق بهما غسل العنب  
 اذا خلا واستعمل في التيمم ولم يستعمل في غسله على نص بعض  
 تبعه لا ماله نجاسة المسكر لكنه لا يسكر بحد خيلانه







الا في غير الا ان كان في الملاقاة ثم الاتصال **الثاني** فما عني عند هذه الوم  
من غير النكاح ونحوه العيس والميتة وما خالف ما عني آخر على الاقرب اذا  
تقصير من الوم في الغسل بها وكان دم خرج او جرح لا يبرأ واستحب  
غسل التوب في اليوم مرة وفي ثوب الوم قولنا بالبعوض ضعيف  
وكذا في المنزق والا قرب المساواة للجماع ولو نطق الدم في الرشق  
فواحد في الضيق او ثمان وعين عن المريد والمريد للطفل اذا  
لم يكن الا ثوب واحد او غسل في البسج واللبس وبسبب جعلها  
اخر النهار امام الظهري ولا يعني لو غسب نجاسة غير الطفل وعن  
النجاسة مطلقا مع تعذر الاموال ولو وجعت المريد ثوبا طاهرا  
استعمله وطرح النجس ولو وجعت صاحب الفروج لم يجز في طاهر  
النس وان كان الا بدلا او طويلا ويغيب رش التوب الذي اصابه الكلب  
او الخنزير يا سبيس بالما ومسح البدن بالتراب وعني عن نجاسة  
مالا تم الصلوة فيه وجز كالنكح وطوبى ونفس والكفن والنعل والصبر  
لحذاء السير واذا كان يابوس القمار بعضهم لم يعتبر الملاصق وطاهر  
الزناير ذلك ومن هذه المتعارفة المصنوعة المنقولة على النجاسة

الزناير

والا قرب المتع من غير الملاصق ومنها في غير النجاسة وانما تقتصر  
العقود اذا كانت في حالها ولم تعد بالطلوع الى بايل صفتها ووسيل  
حالة الحيوان طاهر غير ما كور تحت صلاته وتوسل تحت جمل شل  
في نجاسة تتحرك كطير كته تحت الصلوة ما لم يمد من الجمل ويجوز الصلوة  
في ثياب العبيان وسلا يتونا النجاسة وثياب يدي الجوف  
بين ملاصق النجاسة وكذلك يكره والا قرب ان طم النجاسة فربما  
وان استعمل الي شهاوه عدل ما العدران فيجب القبول  
**الثالث** توصلي مع النجاسة عاين علما ختارنا اعداد في الوقت  
وخارجة وهو مثل الاختيار فل اعاد مطلقا ونوسي فالا قرب  
ان كالعاس الا في الاثم ولها حل لا يجزى مطلقا وقيل يجزى في الوقت  
وجاهل للحكم لا يجوز ولو علم النجاسة في الانتهاء وعلم يستغفها  
بقي على الجاهل بالنجاسة والا قرب ان النجاسة والا بدلا ان املي  
ولم يستغفر في فعل كثير الاستئذان مع سحر الوقت واستغفر  
منه ولو لم يستغفها لم يعد قطعها بل يبرئها مع الاسكان ولو  
لم يتطهر الا ثوبا جثا وهذا من ضرر صلي فيه ولا اعاده علي

الا صحت ولو انفتحت الفروج فيه فلولان اقربها النجس بين الصلوة  
فب او عاريا والا اول افضل ولو اشتبه النجس بغيره ونحوه الطاهر  
يشعرون بعد الصلوة ويؤاد على عدم النجس بواجب مع سحر الوقت  
ومع الضيق على ثوبه فلو عاريا على فلولان ولو كان بغيره فصور على فيها  
مشاوا واذا صلى في المشايخ فليصل الفريضة الواحدة في كل واحد ثم صلى  
الاخرى كذا في فلولان في ثوب في ثوب اخر فلا قرب الا جزا ولو صلى الاولي  
في ثوب ثم الثاني في اخر ثم الاولي فيه ثم الثانية الاصل تحت الاولي  
لاخر لا مكان طاهر الثاني ولو كان الصلواتان لا ترتيب فيها صحتا معا  
ولو لبس الثوبين وصلي فيهما صلت ولو غسل احدهما وصلي فيه واحد  
صحت قطع **الرابع** في الاثيرة واذا صلتا ثلثة المتخذ من الذهب والفضة  
وبغيره استعمالها في كل وشرب وغيرها والا قرب ثوبها فلو اخذها الغير الاستعمال  
ولا قرب بلان الرطل والوراء ويكره الفضض وتجب اجتناب موضع الفض  
ولو ظهر من انا الذهب او الفضة وصوب به او جعل نصبها على الطهارة  
صحت وان فعل حرثا لم يجز عن حقيقه الطهارة والمتخذ من الحديد  
مستعمل في طهارة الحيوان والتوكيد في الشرايط الوم ثاير الكول

فلولان

فلولان اقربها استنطاط ولا يشترط طهارة ما دمع به ثم يجب غسل  
بعده ولا فصل الوم فلو نجس المديف طهره الثاني ولو كثر  
حيوان الجرم لا نفس له فهي طاهر سواء خرج او ميتا وكذا من  
على الحيوان الطاهر والمتخذ من سائر الاشياء ويشترط فيه الطهارة  
ويجوز استعماله وان كان من الجواهر النفيسة واواني المشركين طاهر  
كسائر ما يادبرهم حتى يعلم النجاسة ولو اخذ انسان من جمل الميتة  
حرم استعمال ما ياتى من النجاس الا ان يكون الملا في حاله فيفضل النجاسة  
كالنكح والبري فتصح الطهارة منه حينئذ اذا طان البا في ما لا يتفعل  
**الطهارة** في المياه وبها حث ثلثة **الاول** في الطلق وهو الاغتسال  
بالعلم عند اطلاق الفظ وبه عني عن فريته ويمتنع فيه السلب وهو  
طاهر نظير من لم يمتد ولحيث في اصل خلقته ولو ما زجه طاهر لا يجزى عني  
اسمه وان تغير وصفه لم يكن الطهارة بل اجزى ولو خرج من الاسم فطاهر  
ولو لا ثلثة نجاسة فافهم ما قلناه **اخرها** في البراءة كالبهائم ولا  
يجزى الا بتغير احد الثلثة اعني اللون والطعم والريح وتغير بعض  
جزء ما فوقه مطلقا وما تحت ان لم يتغير بعضه من عود الماء او غيره



وكان كذا تصاعدا وبالمثل فانزل الجاري وكذا الماه مع الماده كذا تصاعدا  
 وكون الجاري بلاماده ونحوه بالما فاه اذ انفس عن الكثر ولا يغني ما فوق  
 الخامسة وظهر الاصل بالذات حق بزوال النقص والثاني بجاري  
 ذي ماده او اكثر من ليس النقص وبما المظهر حتى يزول النقص والجاري  
 وبالعكس وما الماه بذكر ان ايضا والنقص في النقص والحسوس لا ينفك  
 الا ان كان الاصل على صفته من ظهور النقص فيكون النقص وكيفية  
 حقيقه الحكم النقص ان نقص عن الكثر وسر على النقصه القاعه عادله  
 تنقل **باب** الواثق وما كان من كذا في النقص وبما ينظر على الجاري او  
 مساحه في جميع ابعاده اثنان واربعون شبر وسبع اثمان شبر او  
 شبر وسوي ثمانية فان لا ينقص الا بالنقص ولو تغير بعضه في النقص  
 ثم ان فان الباقي كل طهر بقوده والاصل ايضا وانقص عن الكثر فينقص  
 بالما فاه على الاصح وان كان يوم لا يماركه الطريق على الاقوي ولا فرق  
 بين مياه الغد ملون ولحياض والا واني وعرفها ولا ينقص نقص  
 شئ من الموزن او المساحه وان قل وطهر فيجب بالفاء كذا طاهر فان  
 طاب والافاض حتى يطيب وبالمثل ولو لم يكن كل طهر على الاقوي

لما

سواء كان طاهرا ونحوه وبالمثل ايضا الجاري وبالمثل الغالب ولو انقل  
 الواثق القليل الجاري وانقل سطحه او كان الجاري اعلا اخذ اوله  
 ولو كان الواثق اعلا فلا والفوارك لا تنبع الجاري مع واهم الاصل  
 ونظير الجاه وعرفها بورد ها عليها ولو وجد نجاسة في الكثر وسكن  
 فما صبغها عليه فالاصل الطاهر ولو سكن في البلوغ فالنجاسة ولو  
 اخذ ما من الكثر وزنه نجاسة قايضه بغيره فنقص بها ما لا يوجد  
 طاهر باطن الا ان الباقي نجس بخلاف ما لو كانت تستهلك فان  
 الجاه طاهر ولا يلزم تركه فترها ما لا يورث بالنجس وبالمثل  
 عطفه فيزول بالنقص حتى يزول النقص والا فصح نجاسته بالما فاه  
 ايضا وبالمثل ما من وزنه جميعه للمعكس والنقص واحد الوعاء البليغ  
 والنقص وسوت الجاه والنقص وبما لا ينقص فيزول الجاه عرق  
 لجنب حرما وعرق حل الا بالما فاه الصلاح كحق بول وروث فاعرف  
 ما كونه اللحم فان غلب نواج عليه اربعه ارجل فنجس بوجاهه وكذا  
 للدابة والنخل وطمار والبقر وسبعين ذكورا وسبعين لسان وان  
 كان ثورا وسبعين لربطة العنق وكذا الدم كذا في الماء واربعة

ولو صب في غيرها فالأقرب وجوب نزوحه وكذا الموصوب لجنب  
 ولو صب في الخرج ذواؤه المتروك فيها او في غيرها قال طاهر لنقل  
 ولو نزل بغيره من نفسها فهو كالبالي في نزع الجاه او ما كان به بل  
 النقص لو دام ولو تغيرت بالجوهر حكم بالنجاسة من حيث النقص ولو  
 لم يتغير حكم بالنجاسة من حيث الوجودان ولا ينظر الى ما به وبما  
 نفس من نفسه ولا تصيقه الرياح ولا يتوحد احكامه في بل منه  
 النقص لم يكن الكثر حينئذ وان كان لولا لم يكن ولو فعل ذلك فصدرا  
**باب** في المضائق والاساس بالمضائق ما قابل المضائق كياه الانوار  
 وعسلان الانسجام وما من نجس بالما فاه وان كثر وطهر به في  
 مسطحة او قبل بل فاه المطلق الكثر وان نفي اسم واحد نجس  
 بغير استعماله في السور تابع للصيوان في الطهارة والنجاسة والكراهة  
 ولكن سوية بالادب كل طهر كالحلال وسواء كل نجس مع مخلو من  
 النجاسة ومن غير المومنين والممتنعين من المسلمين الا من  
 حكم بنجاسته ونجاسته النجاسة وكذا كل منهم والادحج والبخال  
 ونجس وهو الغار ونجس وولد الزنا ومنعدين باجوب والمترقبين

للتعلم ولا يربى والصلب والمثيرة والسفور على الاصح وقال  
 الصوفي ليس وربي اسحق ابن عمار بن الصادق عليه السلام  
 ان عليا عليه السلام قال في نزع النجاسة او غسلها وادب الرجل وتبين  
 لا المظهر ويزال البول والعرق وجزء الصلب او حرها وعشر قليل الدم  
 كما رعا في البير والياس العذرة وسبع ليل الصبي فوق الرضيع والطار  
 مع النقص او الانتفاع واختلاف النجس وفي طهارة وجهان اقرهما الله  
 ولو توعد الكلب وطهره حيا ونجس له ريق البوارج ليدل وثلاث لغار كذا  
 الا من طهره والعقرب والونقة ولو لم يزل الرضيع من المسلم قبل اغتلابه  
 بالعلماء والعصفور وشبهه وكل ذلك ينجس اجزاء النجاسة وتخالها  
 وجزءه بل ينجس وكله سواء وكذا الكبد وصدف وذكور وان شاء ولا ينزل اصل  
 وان غارت النجاسة ولا يكون اجزاء البول باغا كبد وصدف والبر غير  
 معتبره تنقص من الصبي في غير التزواج ومن الخاف من الميا مشرق  
 لما ويسقط النزع بغير الماء ولو عاد فهو طاهر ويعفى عن النجاسة  
 فيمن جلا بلب البيرة ونجس به ما صاحب الماتح والماتح ولو صب  
 ولو جرها سقط من العود ولا يستأنق لنزع وان كان الا نجس



واما من جهة العقب والوزن ولا كراهية في استعمال سور الماء  
 وان حدثت به ما لم يتم **الثالث** في الاضطرار بحرم استعمال الماء  
 النجس في الطهارة وان لم يجد الماء فيجعل الصلوة ولو لم يجد ماء  
 حائل كان او ناسيا في الوقت او خارجا اما انزاله في الفحاشية  
 حكمه حكم الصلوة في الثوب النجس ويجوز استعماله الاكل وشربا  
 عند الضرورة وتغذيته وكذا يجوز سقي الحيوان والنبات والرجل  
 والماء المستعمل في غسل الفحاشية نجس وان كان في الاولى او الثانية  
 او الثالثة ولو لم يجد ماء فليغتسل ولو احتل بالاولى في موضعها  
 حكتا بطهران الثانية وعني عن ماء الاستنجاء ما لم يتلوه بالفحاشية  
 او يقع على نجاسة خارجة ولا فرق بين المتعري وغيره والمستعمل  
 في الوضوء طاهر وطهور في الاغسال المستحبة كذلك في كل حدث  
 الا كبر طاهر والا قرب الطهورين وانما كره وبكر الطهارة بالشمس  
 في الدابة وان صافحوها او لم يصب في فطر بارح فمصلحة التمسك  
 او لا وكل لا يكره تغسيل الاموات بالمسحون بالاناء الا ان يخاف  
 الفاسل على نفسه وما ليس بغيره ولا يكره الطهارة بانفسهم ولا

ولا نجس القليل يموت الحيوان غير ذي النفس البالدة ولو شك  
 في نجاسته استعمل الطهارة او بالنجس في حال النجس ولو شك  
 في نجاسته الواقع بنا على الطهارة ولو لم يجد المستعمل في الكبري  
 كبر الميزل النجس على الاظهر فيبقى على الكبري بخلاف ما لو لم يجد  
 التلابة في كبره وغسله بالحرام لا يجوز استعمالها الا مع العلم بخلوها  
 من النجاسة وعليها تحمل الرواية بان لا بأس به وسحب تباعد  
 اليه عن الدابة خمس او مخرج مع صلاة الارض في نجاسته وتحتية  
 الدابة بعد الاضطرار ومن لم يجد اعتدى اثني عشر ذراعا مع جناه  
 الارض وتحتية اليه والا فالبسج وهو اذن ولا ينجس حيوان  
 غار بياضه بل استعمال النجاسة اليها ولو تم المطلق بالمضاف  
 ونفي الاطلاق صحته الطهارة به وانزاله النجاسة ونجس يدين  
 المطلق المحض وهو نجس المخرج لو فقد قبل الا قرب نعم ومنعه  
 الشئ ونجس في الماء حيوان الماء النجس البالدة كخن ولو احتبته  
 موت الصيد ذي النفس في قليل الماء احتبته لا حله عدم الذكوة  
 للزوم النجاسة الماء ولا ينجس القلب اذا طهره الماء لا تستعمل حل

حل الصيد ولو صاحب الماء فله فلا بحث ويجوز من الماء كغيره لاجل  
 ولا ينجس بالذات سوى ما اتصل بها ولا تنزع كثره انفعال الملاقاة  
 ولا ينزع اي نجاسته قليل الماء لصلبه ولو نجس احد الاناءين او لانه  
 المحصور احتبته في نجاسة الاستنباه ولا يصري الا للنجس ولا ينجس الا  
 قبل التمسك في حكم المندرج ولو اسجد على محققه او متفرقه  
 لم ينجس الطهارة بخلاف المطلق المستنبه المضاف ولو تعارضت البيئات  
 في الاناء لم يحد لا يحد التوفيق فالأقرب انه كالاحتبته والساقط  
 قوي في حكم طهارة الماء ومروي عبد الله بن مسكان مرسلا عن  
 الصادق عليه السلام انه اذا شرب من النجس الى ما قبل وليس معه ما يغفر  
 به وان اغتسل منه رجع غسله في الماء ينجس بكن عن نجاسة وسائر  
 وامامه وخلافه في غسل الطهارة ان المراد به رش الارض ليمسح نحو  
 الى المستعمل فيه وفيما اشتهر الى المنجس من المستعمل ومنه من جعل  
 الرش على بدن نجس ليعرف عليه ولا يعود الى الماء ولو امتزج  
 المطلق بمضاف يساوي بالصفات كما ورد منقطع المراجعة عليه  
 احدها فالحكم له وان تساوى قوتي الشئ حيوان الاستعمال

واحتاطا بالتمسك ومنع ابن البراج من الاستعمال وصار ينجس  
 الا فاضل الى اعتبار التسمية بتقريب بقا المضائق على اثاره ولو  
 نجس بالنجس لم يطهر بالشرع وفي موضع من النهاية يطهر وفي  
 مرسلا بن ابي عمير عن الصادق عليه السلام السبع على مستحل  
 الميتة وفي اجود منه في حال طهارة وطريق الشكل صحيح  
**كلمة** تطهر وفي لاهل عا وشرا الا ثعلب المعهود والذئابة  
 الخصومة فربما الى المنجس وتقسيم الى واجبة ومندوبة والواجبة  
 مسجوبة اليه والواجبة والاليات والجنابة والطواش والنزوة  
 وتبهرها بالوصية الطاهرة والعصر والعسائر مع حجر وكبريت سفرا  
 والشمع تركعتان والمغرب ثلث حجرها والوسقي في الطهر عند البحر في  
 لقلان والعصر عند الرقي وكلها نقل الاجماع وفي صحيح زرارة عن  
 ابي عبد الله عليه السلام والرواية عن ابي سنان هي الصادق عليه السلام  
 انها الطهارة الاولى ايضا ولا يكره تسمية العشاء بالعتمة ولا الصبح  
 بالنجس لوجودها في الاحياء وكرهه الشيخ رحمه الله واصله العتيق  
 والمنجوس اما ما رواه عن جدها قالها ثمان ثمان لظن ثمان ثمان للعصر

والصلاة







ولوطن البقا فتوى الا اذا تكلمت طه اذ كان على ما يرد سا بغيره  
 ان يظهر لثا وهو فيها فجب العود ما دام مكانه ولا يفي الصبي ما  
 فعل لولم في اثناء الوقت ولا يعين عليها في السابقة في الاصح ولو لم  
 في الاثنا وبغير المجلد اطلع مع بقا الوقت فركعه والطهارة والابني  
 على ما قلته ويجعل للملي قبل الوقت عا حدا وان دخل عليه وهو فيها  
 على الاصح والصان والناسي لان يصادق في شئ من الوقت ويجب  
 عزه الوقت ومراعاة جمع التمكن فلو لم يجرى عا بطلب لم يجمع  
 حصول اليقين ويظهر للعود والركون الي المودن العود والخبر بالوقت  
 فلو لم يكن في الوقت احرجي يعلم ويظن ويجب الاجتهاد مع ان كان  
 ولو لم يجمع الشك فلو لم يصادق في الوقت ولو لم يولد للعود وظهور الظن  
 اعداد ان يصادق جزا من الوقت اما لو كان الخبر بالخطا على جهاد  
 فلا النغات وكل من ادرك ركعه فهو مودع على الاظهر ادا استخضر  
 ضيق الوقت استخضر على الواجب في الصلوة فان ضاق عن السورة تركها  
 ولكن يحقق في النافذ من ضيق وقتها ويكره ان يركع من نالقي  
 الظاهر في اقامتها والا قرب انها ادا ويكفي بعينه في التليد اربع

الركعة

ولا يراهم باطل المغرب في المشهور ولا باطلا الصبح ووقت قضا الفاتحة  
 النكس ولا يجب تقديها على الفاضل وان احدثت او كانت فائتة وروى علي  
 الاقوي فلو لم يفي الفاضل من جهاد صحت وليس له العود وان كان ناسيا  
 استحب العود ما دام في طه وسحب تعجيل قضا عاتت الساعة  
 ولا ينظر بها من زمان فواتها بل يفتي الليلة في النهار والنهار في الليل وترتب  
 الفاضل ادا وقضا وسحب في النوافل في القيل ومباحته  
 فلو لم يجمع من القيل للموج إليها في الصلوة الواجب مع العز  
 والذبح واحكام الميت السائد وفي الصلوة فلا حلا ولا غيره وجوز الاستقبال  
 فيكون الاستقبال ايا وحقوقا للركعة والسلا وروى القاضي  
 في الشك الا ان يكون ركبا او سا فواجب الاستقبال فيما هو واجب  
 فلو لم يجمع اليه ايا وحقوقا للركعة والسلا وروى القاضي فلو لم يجمع  
 الاستقبال حرمه الفريضة على الرجل احتيازا ولو لم يكن من الواجب على  
 الاصح كما في البحر المغنول والكتب على البعد والواقف والمفتحة  
 بالمسحقة القبل اما الا رجوع المعلن بالمجاهة فارجع الاستقبال  
 ويسقط سقط الاستقبال مع تعذر ركعة من المظن الي

الصلاة ما شاء ان يركب ويستقبل بها المكن ولو بالقرعة وكل من اعتل داخل القلابة  
 العابد والمزود اذا لم يكن رخصا الي القبل واستقبل على الاصل فلو لم يركب  
 راسها حيث توجهت ولو لم يركب جاز ان يركب الاستقبال ولو لم يركب  
 فيها وفي الصلوة على الارض افضل ويؤتى بالركوع والسجود مع تعذرهما  
 ولو في القربة ويجعل السجود احتفظ بهما تكن من الاستقبال في الوضوء  
 وجب وخبر اتمام الصلوة على الاصل والعكس على الارض بالمركب  
 رخصا فعل كثير ويظهر السفل لما في حكايا والصلوة المندوبة وبخبر  
 كالبوم في الاستقبال وهو في حكايا حكايا الكعبة المشرفة او حكايا  
 وبخبر في اي الموضع شاء والا قرب ان لا يغير الموضع ما لم يولد الي الكثير  
 ولو لم يولد في وقتها او تحتها فسمتها والمطهر فلو لم يولد في وقتها  
 على القربة وان وقت فيها الموضعين بغير شاء وكان المصل على سطحها  
 ولا يقتصر في نصب شخص وضوءه الي بابها مفتوحا جاز وان لم يكن  
 هناك حنينة ثم يركع الفريضة جوفها والركعة على الاصح ويستحب التاخذ  
 ولو لم يركع بعض ركعاتها لم يولد ولو طار الصبح فركع بعضهم عن الميت  
 بطلان الصلوة في الاقا فلو صلوا ما اهد فلو لم يركع الاستقبال جوفها

الركعة

ويبقى ان يكون القرب المأمور إليها اقرب من الامام واهل الافاق  
 يتوجهون الي الجهد لا الي الحرم وكل اهل الحرم لاني المسجد على الاصح  
 وتوجيه كل رجع الي ركعتهم فعلامه العراق وسنتم التوسط بين مشرق  
 الاعتدال ومغرب وجعل يجري طائفة جحر المكب الايمن وعين  
 الشمس عن الزوال على طرف الحجاب الايمن ما بين الاثنى وعلامه  
 اهل الشام جعل المذبح طائفة حلق المكب الايسر وجعل وقت طلوعه  
 بين العينين وخبره على العين اليمنى وبنايت لعن غايه حلق الزوال  
 بيني وبين المغرب التوسط بين الثريا والجنون وجعل يجري على  
 صفح بين الايسر وعلامه اليمن جعل المذبح طائفة العين اليمنى وجعل  
 غايه بين الكنفين وقد يسن بالرباح وهي متعينة وبنايت القمر  
 وبروك المغنول ابن عمر عن الصادق عليه السلام التماس لاهل العراق  
 ليكنوا في الحرم فهو تيسر في القيل ووجه النسخ في تحري كلامه  
 والمسهر واستحباه به ويعول على قبله المساجد الا ان يعلم فيها  
 الشك والا قرب جوار الاجتهاد في التماس والتيسر لا في حلق  
 رسول الله صلى الله عليه واله في حلقه بالركعة وحلقه بالركعة بالركعة بالركعة



وجوب تعلم الامارات على الاعيان وانما يجب عليه معرفة ما رات بلوه  
ولوسا والى اخره وجوب عليه معرفة علاماته ولو تفقا لامارات على لى ربيع  
جهات مع سوا الوقت والا فالجمل ولو واحد وان ايلي عليل اختفاء  
بالواحد المختارا وهو حقى كلام ابن بابويه والاول اشهر ومن لا  
يكن الامارات يجب عليه التعلم فان تعذر قلل وتيل يجب الاربع وكل  
فان قلل البحر وهو عليل ولو تعذر الاجتهاد على العالم به فلو جواز  
الرجوع الى الغير وخصوصا للغير من علم ووجب في الميسر ملاءمة  
للماربع ولو اختلق اجتهاده واخبار الغير فلا قرب التحول على اقرب  
الظنين لا يتعدى ذلك اجتهاد بتعدد الصلوة الامم شكل ولا ينقص  
الاجتهاد الا لاحق سابقا ويستتبرك في الغير العذر وان كان ابراهم  
في الميسر قليل الصبي ولو رجوع الامر الى اربعة اعداد وان اصاب  
حلا فالميسر ولو اختلق للغير من علم الامم رجوع الى العلم فانه عدل  
فالتقريب ولو تفقد العرف فالأقرب اجزا الفاسق مع ظن صريحه على  
الكا فربما يكتفى في الموضوع الصلوة اربعة ولو صلي بالتقليد فاحبوه  
بالخطا فان كان عن اجتهاد لم يلقط الا ان يكون في الاثنا وهو اعلم

او علم او عدل فيعرف الاسم للفرج الكثير فيقول ولو ساريا في الميسر  
او شك في الاجتهاد الرجحان اسبق وان كان الخبر عن اثنين استندرك  
ما يجب استندرك ولو عني المجتهد في الاثنا اسبق على التمس عليه قلل  
فان نظرا مطلق مع سوا الوقت والا اسبق كين التقى ولو جري الاثنا اجتهاد  
فان تعدد ما كان ما اسبق فان اشترى المجتهد في عمل كثير فلا قرب الاثنا  
ولو يقق الخطا ولو حصل التقاطع مع سوا الوقت واجتهاد اسبق ولو  
مع تعدد من وجه الصيق يعرف في غير الخطا سايقا ان كان الاثران كثيرا  
والا استقام الى ما لا يعلم كونه خطأ ولو صلي ذو الاربع الى جهة تمييز  
القبلة او لا حركتها بغير اجازات وسرط الباقيات وكل لو كان  
على جهتين او ثلثة ولو اختلق اجتهاد اثنين عمل كل على اجتهاده وان  
كان احدهما اعلم من الآخر ولو رجح طن المفضل على اصابه الغافل فلا قرب  
تقليد ولو استكمل جمل ذلك ايضا لا اذا قري الظنين وتقبل العالي  
والكفوف المعلوم منها وتوجيرا رجوع العلم الى العالم مع علم بجهان  
تلك العالي المفضل لها ولو قلل المفضل لامع طن الا فضل  
رعاها فلا قرب المنع ولو ظن رعاها ومنعها من الرجوع اليه في جرح

رجوع العالي الى المفضل لها او حتمال ولو ظن المفضل اصابه المفضل  
لا سبب فلا التفات وان كان سبب امكن صبي ومرتبة الى تقليد والا  
اجتهاد على منها صلوة الاخر على المأثره وجواز تقليد جرحي في اقل من  
فربما يكتفى في الميزان ولا يحل عودا احدهما بالآخر ولا يقتري  
براما لو كان احتلا ثلثا في التماس والتميز قليل فالا قرب الاخر من ابر  
سوا ان اشد او في الاثنا او في الاثنا او في الاثنا او في الاثنا او في الاثنا  
على الصلي الى اربع ما صلي ابر اعاد الى يقق الاربع وكل يجب في الاربع  
اقساما للجهات على جهته مستقيم يكتفى ذلك لا في المعلوم من ويجعل  
اجزا اربع كين التقى لاسيما اصاب جهته القبل لا عينها وهو سائل  
نم يشترط التباعد في الجهات بحيث لا يكون بين الجهتين الثانية والاولى  
ما بعد قبل واحد نقل الاخر من وطرد الصلوة الى اربع في جميع  
الصلوات الواجب حتى يجمع في جهة واحدة وان اختار البيت ووجهه  
والفرق فلا والاقرب وجوب الاجتهاد للمضلي مع حمل القبلة للتفهي  
الحرم والاجتهاد بكنه في القبلة مع امكان العلم وكل في الملم  
في الاحكام الاستقبال في الصلوة مع القدرة شرط فلو اخطأ بها ما اعادها

او قصاها ولو كان ظاهرا مع بقدر العلم اعادها استندركه وشرطه في اربع  
او جهته سكتها وقيل يفتي بالاستدرك والركعة المرفوعة ولو اخطأ في  
سبيل صحت ولو كان تأشيا او لم يشهد فالا قرب ابراهم ان يقول  
الشخصين رجحان الاول ويجعل الاعاد والقضا لتعريفه ويجوز  
على الحكماء ريبه اهل الكتاب ان علم منهما جهته القبلة وعلى المستور  
مع عدم العدل لا على مجهول الاسلام اذا كان في دار الكفر ولو  
كان في دار الاسلام فالا قرب البنا على اسلا معلن بالظاهر كاللغة  
والا قرب للنفوس الصلوة في القبلة السابرة على العزوة فالأقرب  
الصلاح واسا ارجس فستقبل القبلة ما امكن ولو لا تكبير ولا قرينة  
راكب البحر والنهر وروى عبد السلام عن الرضا عليه السلام في المصل  
فوق الكعبين سلتني على ففاه ويقصد بقبل القبلة في السما الى بيت  
العور وفتح عينه فابرا لم يقصها بغيرها في الركوع والسجود  
وليفها في الرخ منها وقال ان قام لم يكن له قبله وغيره احسن  
الى اعتبار التيمم ورد هانما حر والاصحاب للاختلاف بالاركان  
المقدسة ولا يتعدى الحكم الى جيل ابي قيس وان كان اعلم بها



ولا إلى العرض فترت البنية والعباد بالله وروى في الكافي ان سلق في  
 بطن الكعب ولا فرق في الصلوة على الارض بين ركبت التعاسيق وغيره  
 الشيخ رحمه الله في المبسوط لم يثبت في فرض الاربع لم يثبت ان يجتمع على  
 جهه وهو بناء على كون الماسوح بجنبه او عدم جواز التحليل له ويقتضي ذو  
 الاربع ايضا بذلك الاربع والوجه عندى عدم جواز تقبل المصنوع بوجه  
 الاربع في جهه المصنوع اما غيرها فلا يجوز قطعا ولو جاز في الوقت الا ان  
 جهه فلهما يصح تقبل جهه على جهه ويكفي الوجه ههنا للرجحان  
 والشيخ لم يوجد في فقهنا المتفق كظهور المستعمل فيما يعاد  
 وفيما لا يعاد فيه ولو صلا ذو الاربع الى جهه ثم غلب عنه في الاضلاع  
 اخرى احرق ايضا الا ان يكون مستديرا فالله الشيخ والا فربما او شرق  
 او غربا في البسوس وبها حذر اربعة لا يجوز الصلوة  
 في جلق البنية ولو دبر ولا في جلق الماكول او صوره وشعره وروبه ووجهه  
 سائر الخ والسجود على الاربع ومذكي الكافي وما في يد من الجواهر مبنية على  
 ان يعلم خلا من ذلك اما في داه الكافي ان يعلم المصنوع وكذا المطروح  
 من الجواهر بالواو بين الاربع فربما خلا من ذلك الا ان من علم يعلم منه

في

استقلاله الميت بالدماغ وقد بالغ في الا ان ظهر بالزكاة فيقبل على الا قرب  
 واتوى في الجوار اذا جعل جاز في الاستقلال ولو علم منه باحد وجه  
 الكسائي ما طاهر ان العلم باستقلال الاربع من الميت والوجه الحكم  
 بالطهارة مطلقا ٣١٤ بخلافه ولو لم يعلم جنس الجمل والنفس كالا  
 الميت الاربع التوبه المنقوبه وفي الغلب والاربع ربما به يكون صحيح  
 وكل في الجواهر الجوار ذنبه والفتك والسمود ولا يجوز في الطرفين  
 المحض للرجال والمثاني في الاية للرب وعند الضرورة كالبرد والثلج يجوز  
 للنساء مطلقا على الاربع ولا فرق بين كون الميت من سائر المهوره او لا  
 ولا بين كون جلق الميتة مائة الصلوة فيه وحده او لا وكان مستقفا  
 وفيما لا تم الصلوة فمن جلق ما لا يوكل خط او شعر فوله والا فربما  
 الشيخ وكذا في الخبرين بخلافه واقترا منه والقيام عليه على الاقرب  
 وان كس وكل يكن المصنوع وان غلب الحرير لم يطلق عليه اسم ولا  
 يلزم تكبير الطفل من الحرير وعند الحرم الصلوة في الذهب للرجال  
 وللمناتنا او موهنا او خراشاة ولا يجوز في الذنوب المصنوع ونحوها  
 فتقبل الصلوة مع علم بالغصب وان جعل الحكم او سجد ولو جعل

الفصص صحت وعلم الاجزاء ان كان له ارجه عاد بوني تامق الفصص  
 احتلالا قريبا لله ولو كان المصنوع من العفوا على حاسة كالخاتم  
 لمبوسا او مستحسنا منى البطان نظرا من احتلالا على النبي في الصلوة اذ هو  
 مخاطب بالردوس حروجه الصلوة وعلى التحليل بالرد يلزم البطان  
 ولو لم يستصحب ويلزم الله اذا لم يكن من رده وان استصحب بالم  
 يكن التفرق فيه من لوازم الصلوة ولو اذن لما كل صحت الصلوة اذا اذن  
 له الصلوة على الاذن للخاص ولو اذن مطلقا روى الفاصحة لا للقاء  
 ولا في الذنوب النفس وقت سلق وفي نقلها ترطم القدم بغير ساق غلظ  
 والاشهر القدم والباطل الصلوة ولو شيع او جعل قال قرب از بعد  
 ولو كان جازي الحكم لخصه في المكان ثم اذا الشيخ في المبسوط قال انكراه  
 ولو علم بالاشارة او كبره واللفظ او غير الماكول القاه وصلى في  
 غير فان تعذر استبدال الا بانها في الصلوة بطلت مع سطر الوقت  
 قال على عاريا اما الميتة فكان الغصب احكامه ونحو الصلوة بغير  
 شعر لما كوك فلان كان من ميتة فان شاع غسل الملاء في الميتة ومنع من  
 الصلوة فيه ونحو الصلوة في جلق من ذكاه خروجه من الحيوان ونحوه

في

بوير الا لانب والخالص بطلت الصلوة فيه وان كان جلق غلب ولو  
 وقع بالا برسم جاز فيما سب فيه ويكره يستحب في  
 الثياب البيض من النطن والعامة والفتك ومنع ما لا يورد من الصلوة  
 بغير حنك والرداء خصوصاً للعلم ويستأجر الجلب ما بين السرة والركبة ولا  
 والحمل منه مستحب جميع جسمه وكذا في التوبه للمراة ثلثة ابواب دبره  
 وفان واخرى وللمرجل العمل العربي ويكفي استصحابها للمراة ويكفي في  
 الرقيق ولو حكي لم يجز وفي التوبه الذي غنت وبو الاربع والخالص  
 او فوق خط الشيع في النهاية لم يرد على ابن سبويه عن الماضي عليه السلام  
 بالنع وفي الثياب السوداء العمامة والكساء والخن وفي المعصر والقصير  
 والاحمر للرجل وفي التوبه التعم بالجماعة او الفصص وان اشترى ثوب  
 القيص او ينقل الضاء بان يلفق بالابر وبمن حلق تحت يده طر فيه  
 ويحجمها على سكب واحمر فيل ان يلفق بالابر ولا يرد على كنفه  
 وبسمل السور وفي خاتم حديد واستصحب للمديد بالبريل وروى  
 حاشته ونحوه ويجوز على استصحاب اجتنابه وفي ثوب مثله ولو تصور  
 غير جان من الفان في الغرسي في القيد بالحيوان او خاتم مصور



ومنع الشيخ منها او خلفا في صورته ودرام مثلا او مثله الا ان منع  
 القراء او اسما في الحرم او متغير كركن او عطلا والمصهور الكراهه  
 في القبا المشرو في غير الحرم ولا يستند بحرمه ان يحرق وكن ايكة  
 مثل الوسط عند الشيخ وعند ابن البراء من الكبره وتوب المراه للرجل  
 واحد في النهايه يستحب غسل باعلى الخيوس ومنع من الصلوه في قبل الفضل  
 في الميسوط والاولى الجواز رواه في الصحيح عن الصادق عليه السلام معاويه  
 ابن عمار وكراه ابن الحنبل الصلوه في سبق في غايه ومنع ابن البراء الصلوه  
 في ثوب فيسحق مشهور مثل سكين او سيق وفي مفتح كحديثه والبراء  
 السود بارزتين ولما في المصور والمصالح المصونه وفي ثوب زجر حرم  
 والوجه الكراهه في الملبس وروي كراهه القناع للاب  
 المستور وهو العور يجب على الرجل سنن الخيوس والاشيق في الصلوه والظان  
 وعن ابن النخعي وسبق في القناع وقال ابو الصلاح من السراويل  
 نصف الساق وامن البراء من السراويل الكبره وما يعلق في الاحتياط  
 ومن لم يجره الجاهل والمخلفا جميع البزاق والخبز ونظير القمام في  
 اللابس قال الشيخ ويستحب بونا فضل ومن الله ما ذكره في اللباس  
 في

وكراهه الصبي كراهه ووافعت في الاثنا استمرت فان استلم خلقا كثيرا اجلت  
 وبلغ من الميسوط الاقام هنا اما مع سبق الوقت قاله فلولي فخرج  
 والصبي يبلغ كراهه فتنه عن الشيخ والوجه استينافا ان يقي بالبرك  
 فيه كراهه الظاهر والحق بعضها كراهه لا المبره والمكاتبه وام الولد  
 سواء كانت مزرعه او لا وفا قد استمرت ما امس من حرث الشيخ  
 والحنبل والباريد الطين ولو تعذر على عاريا قايما مع ابن المطالع  
 وجالس مع وجود المطالع ويؤي الركوع والسجود بل سله لرواه زياره  
 عن ابي عبد الله عليه السلام والموقف وجب للرجل على الاطلاق وهو حقيقه  
 دخلها وصلي قايما او جالسا وركع وسجد ان امس ولو وجد وحلا او  
 كراهه او امس الا دخول فيه قاله قرب الوجوب الامام العزرا والحق الشافعي  
 ولا يجب على العاري وغيره من اولى الاعذار توقع اخر الوقت ووجب  
 للرخصي وسلا وهو حسن ان رجالا تراووا والاعزى في الوقت  
 ولو ذهب الثوب للجب العتول خلافا للشيخ بخلاف ما اذا عاره  
 ولو وجد باجر او ثمن وان نراو عن عوض المثل اذ لم يتضرر في الحال  
 في الاحتكام لو تعد كسفن العور بطلت صلواته ولو

ليس خلا قرب لركن ولو انكشفت في الاثنا بغير فضل ولا يعلم صحت وان  
 على استنز وقل تبطل لان الشرط قل فانه والوجه عدم الاستماع للكلين يمكن  
 الفا في وهو خوفي الميسوط سوا كسفن العور او كراهه وسجد التحريم  
 للعاري حال القيام ولبس احدى العور كين امس ويجوز مجازا  
 للعراه والاصح انهم يصلون حلويا ميسرين الا ان يكونوا في الظلمه او قاربا  
 البصر ولبس المطالع فيكونون ولبس الاحكام عظم حاله كسفن العور  
 ان الامام يومي حاله وبركهون وسجد من خلفه على الارض وليس عتق  
 ولا فرق بين الرجل والنساء وواجبوا فليجلس النساء خلف الرجال للقيام  
 الحاذا او كراههها ولكن في حقه كراهه جعل سائر النساء للرجال  
 هذا من نظر من العور الرجال ولو تأخر بر عتق ذلك على القول  
 بالتحريم لان تحريم الحاذاه اخفى من تحريم نظر العور وفي الميسوط لا  
 يقتدى النساء بالرجال هنا لاستلزامه الحذور لانه الى ذاه تبطل  
 صلواته وسعها التاخر بلبس الى عورات الرجال ولعل ينال برزخ  
 الرجال وسجود حوزة الحابل ويجوز للرجال الصلوات اذ لم يكن الحاذاه  
 ويومي فحرم على النساء الا سجود ويؤمن الا الصلوات فاذ لم يكن

في الصلوات من قد يصرق كل طلب وابس سجد ولرس كل من يعلى خلقه حسنه  
 اذا كان عور الا اعلام الخوف في الصلوه وفي انقل من الادان وضع  
 في الملبس والحق لها ولبس منها الم خلا  
 ويجوز شرعا في الاصل ولا يلزم ولا الاكبر ولا يلزم بخلافه اذا ان الملبس  
 كان للرجال اذا ان الملبس للنساء او حرام الرجال ولا يملك في حق النساء  
 ونظري بالشهادتين وطقتي لا توفرن للرجال ولا توفرن المراه لها  
 عند الله وما عار من الحرام وخصوصا الاقامه وقيامه وخصوصا الاقامه  
 ومع الفرس تزعم القيام بها وهو كراهه في الميسوط الادان والنفق  
 من وانما المراه اراو بها المراه لرويه عن ابن جعفر عن ابيه عليه السلام وسأله عن  
 الادان في المنان اسنه هو فقال كان يودن النبي صلى الله عليه وآله في الارض  
 ولم يكن يومئذ مناره وفي المذهب للسجود في الارض من جهة الدرع وطالب تراه  
 الصلوات مناره او غيرها يجوز ان يكون راكبا وما يشاء في كراهه في الجاهل  
 القبله وخصوصا الاقامه والشهادتين وقال الرضي لا يجوز الاقامه  
 الا على ظاهره واستقباله ونراوه وهو في ربه وهو جسد ويعمل صوره  
 في اذنه وحسن صورته وبهرته وبهرته بالاقوات والاخي يودن مسند



كان كان بلا سدود ابن ام مكتوم فصاحت وتغوز الاذنين لان الجلال كان يبذل  
 الشكر لله على ما فعله به من وجوه الاذنين وتدل على الاذنين  
 بالحداد والمعرفة بالاذنات ولوحساح المودنون وقد اعلم من ان  
 في الصفات اكثر من التساوي يرفع ولا ترجع يكون من سبل مودني رسول  
 الامم عليه السلام كاني عذوبة وسعد العز ورجوز تعدد فيودن من  
 الوقت كعدم اجتماع المسلمين متفادين ومع منة جيبها ويكره بان  
 منهم على قول الاخر ومنع الشيخ ابو علي بن شرح نهايه والدرهمها اذ  
 من الزيادة على اثنين لانه يكره باجتماعه ويجوز له الجمع بين الاذان والاقامة  
 من واحدة وان يتولي احدها احدها ووقت الاقامة حضور الامام  
 وقيل بغيره اذ هو في حوزي ويكره الاثنان شريفا وشمالا وان يكون للمودن  
 شجانا اظفارها من لفظ الله والصلوة والمطهر من الفلاح ويكره  
 الصلح في الشاربها ويكره في الاقامة والتجمع وهو تكرار الصلوات  
 مرتين برفع الصوت بعد فعلهم مرتين بخفض الصوت او بوضعي او  
 بخفطين وقيل لا يكره في المبسوط والتكرار الا مع الارباب والاشهاد  
 فيكون تكرارها وتكرار جعل في الصلوة والصلح موات رواه ابو جعفر

عن الصادق عليه السلام وهو قول الصلوة خير من النوح في قول ولا يكره  
 الصلوة في الصلوة وان يقول بين الاذان والاقامة من على الصلوة  
 على الصلح والصلوات الكثير فان خرج به او بالصلح عن المولاه اعادوني  
 الا قامه بيمين بطلاق الكلام ولو احدث خللا لها تظلم بين الاذان والاقامة  
 الا قامه ولو احدث في الصلوة اعطاه وحدها وان خجل اعاد الا قامه  
 ويكره الكلام بعد جلي قد قامت الصلاة الا بما فيه صلوة الصلوة كتسوية الصلوة  
 في مرة الصلح والصلح بالمعج حرام ولا يكره عليه الا ما يكره على العمل  
 نعم بانم فيما يودن له وهو الصلوة الحسن لا يجز اد اوتوا  
 للندم والمطامع فاجعلها المرفق والصلح في الجاه وتعال المرفق في الجاه  
 لا يجز على الجاه في الجاه والمغرب وان سلبا فزادى وجوب الاقامة  
 في باقي الصلوات على الرجال ايضا وهو قول ابن الحنفية وقيل لا يكره  
 على من كرها بعد في الغداة والمغرب يظلمها والبواقي تظل يكره  
 الا قامه بعد او كل ذلك لم يثبت مرجع ابو الصلح بانها شرط  
 في الجاه فعلى هذا المنعقل للمطامع بدونها وجبيل يمكن انعقادها  
 فزادى والمطلان في المبسوط لا تحصل ففعل الجماعة لوت كما والصلوة

ما فيه ويكره كل كلام ابي الصلح على هذا فيكون التقدير بطلانها في فضل  
 الجماعة وفي الجاه من المبسوط لا يتعدى الا بشروط الاذان والاقامة لا اوله  
 وورده والاقامة للبواقي وان كان كل جمع بين الاذان والاقامة ففعل الاذان  
 للمعصية بالفضل والمغربا وسيفطان في الجماعة الفانية عند غرق  
 الاولى وبسطة الاذان في عملهم وعرفه وعشاه المزدلف والاقامة  
 الحرام مع اعتقاد منعه اما لو جمع بين الصلوات في طرف من الموضع انا  
 في وقت الاولى او الثانية ففعل قال في المبسوط لا يودن للثانية تاسيا  
 بالثاني وبقية المظلمين منهم اذ كان في الظن ان منه في السمع  
 فيبقي المس في الاقامة رواه عبد الرحمن عن الصادق عليه السلام وفي  
 ان منه في البيت فيجوز في البيت بالاقامة رواه عبد الله بن سنان  
 عنه عن جندب الجاه والامام باذان واحدا واما الظاهر ان لا  
 لا يكره ذلك ولا في اجزاء المنعقد ايضا مع الاذان وكل  
 لا فضل فعل وجب باذان الفاسق خلافا لاجن الجليل لا باذان  
 الخافى واما ما يودن لنفسه ويقع فان خاف في الوقت اقتصر على  
 قد قامت الصلوة الى ان الاقامة كمل رواه معاذ بن كثير عن الصادق

عليه السلام والمنعقد في العتيق وادان واقام بنية الاذنين ثم اتموا لجماعة  
 استحب اعادة تعلي الاصح ونهائ في المعتذر لا يعتذر باذان في تركه ولا  
 يعتذر باذان بغيره وبان العوادن للجماعة لا يودن ليصل واحد  
 تختلف صور الغرض والمخوذون الغرض لا يعتذر عن غرضه وفهم من جرحه بغيره  
 في الصلح ثم يعتذر بربنا سوفا ما مودن في الكيفية  
 الاذان فان عثر فعلا الكثير اربع والصلوات فان لم يجهل من الخلف  
 ثم التكرير ثم التهلل منق والاقامة عشرة كلمات في الاذهل امرها  
 ثم وجعل المحلات قد قامت الصلوة وروي عبد الله بن سنان عن  
 الصادق ع ان الكثير اول الاذان منق وروي انها سبعه وثلاثون  
 صلح يجعل الكثير اربع او الاقامه وروي النان وارهون يجعل الكثير  
 اول كل منها وارهون وتنبه التهلل امر الاقامة على الشج فاما قول العمل  
 ان عليا امير المؤمنين والصلح خير اليه على ما ورد في سواد  
 الاخبار فليس به على الاذان ولو فعله الانسان لم يثم يثم  
 ان ليس فضيل الاذان ولا كمال فضول ولا على ان بابويه ان  
 وضع الغوضه وصعد الشهد ان عليا وفي الغرض والرتيب واجب على



الشيء من الفضل وليس الاذن والحقاق ويجوز في السفر ان لا يفسد لهما  
 ويجوز الاقامة انفس من افرادها <sup>التي تلي في الاذن والحكم في الاقامة</sup>  
 والوقت في ارض الفضل لا يسكن والفضل بينهما بر كعين فان كان في  
 الظن من جعلها لهما الواسع الجبل او خطوه او سبيح او سبيح  
 الشجر بغيره والملك الاضرب لا يفتقر في ارضه والارضين والاعاين يستحق  
 ويستحق لخصه في غير الصلوة فان كان في الصلوة جاز لا للمجالات ولا يجوز  
 بدلهما لحدود ولا قوة الا بالذات في التبع في البسوط والفضل في قطعانهم  
 استصحاب حكمه في الصلوة فان ورد في بعض النبي صلى الله عليه وآله يقول  
 اذا قال حي على الصلوة لا حول ولا قوة الا بالله يعني به في حكمه في غير  
 الصلوة ويقتضيه لاجل الكلام وان كان قرأها ووجد السامع عند الشك في ان  
 بالافعال وانما ما تقتضيه المودن وروى ابن سنان عن الصادق عليه السلام  
 اذا نقص المودن وانت تريد ان تصلي باذان قائم ما نقص وتجزى الرضا  
 اسلمه ووقت القيام عند قد قامت وقول عن حماد بن عيسى عن الصادق عليه السلام  
 عن حماد الاذان يروي عن الصادق عليه السلام وبكره الايمان بعد ما كان كلهم  
 رجع الصوت بالاذان في الملائكة ليعطي الصلوة وطلب المولى راء

هنا من ارضهم من الرضا والاعاين او ارض الفضل اعنت به وترك  
 الا فضل خلاف ما لو ان التبع في ارضهم من ارضهم من ارضهم من ارضهم  
 في الاقامة في ارضهم من ارضهم من ارضهم من ارضهم من ارضهم من ارضهم  
 فكل كل وفي البسوط يستأنف ولما رتب بعد الاذان اجزا واقام غيره  
 واد ان جعل في الصلوة به اعطس منهم المصالح من بيت المال ومنع  
 في خلاف من اخذ الاجرة وكثرها الرضا ولا يجوز مع وجود قطع  
 الا ان يعطى الامام من حاجته وفي البسوط اذا اذن في مسجد فهو  
 لصلوة يعني كان ذلك كذا كمال من يعطى تلك الصلوة في ذلك المسجد  
 ولا يجوز له الاذان والاقامة فيما بينه وبين نفسه يعني به هذا المصنف في  
 المسجد بعد الاذان ولو تركها عاصيا لم يجرى له رجع ولو كان ناسيا  
 رجع ما لم يركع وروى عن حماد بن عيسى عن الصادق عليه السلام ما لم يركع  
 بالقرآن والتسبيح قوله بوجوه العاصي دون التبع وكما يمكن تقديم  
 الاذان على الفجر في شهر رمضان ان يجعل للتقديم طائفا  
 بدوم عليه وروى عن الصادق عليه السلام اقل الفجر ان يفتح الليل  
 باذان واقامة وانها ربهما وفي باقي اقامته وروى عن الصادق

عنه ان كان يقع بعد اذان وتركه في الصلوة ينسحب الى الصادق عليه السلام  
 التعليل في امر الاذان والتسبيح في الفجر بعد التعليل وهو شاذ وجعل  
 التسبيح على التبع وروى ابن بابويه عن الصادق عليه السلام اذا شغلت  
 بك القول فاذنوا وقال عليه السلام المولى اذنوا لوليد بن في اذن النبي  
 ورواه في البيهقي واذنوا من شاذ فاذنوا في اذن النبي وعنه  
 الباقر ع من سمع الاذان هو على كل حال يركع الصلوة على غير نية  
 من الاذان فما ذكره حتى يركع من الاقامة يركع في بوجوه ولا  
 يركع الاقامة وعنه عليه السلام من سمع من المولى التسبيح فغفرت  
 خطيئة فاذنوا في جهنم كل من اي وجوه واعين من اقر وشهد  
 فان لا الاذن كجود الجبل وفي البسوط ليس من الاذان بل من الاذان  
 يستأنف واذنوا ولا ان يقولوا استأذنوا وركعوا في التسبيح بالصلوة  
 بالتسبيح كان حسنا لا يستحبها اجماعا <sup>الصلوة بها</sup>  
 يورث الصلوة التسبيح والصلوة التسبيح ويتركها علمها عند التسبيح  
 ذلك ما يروي عن الباقر ع وروى عن الصادق ع عن الصادق  
 عليه السلام فيمن لم يستأذن من النبي صلى الله عليه وآله في الصلوة

اعتبر وحض لم في الجمع بين العتباتين والوجوب بالبلوغ وكما  
 انفقوا البلوغ تحت عرق الذكر والذكور وتسب في الاذن والاحتلام  
 والابانة فيهما والنجس في النساء وروى عن الصادق عليه السلام فيهما  
 بغير عتبات وهو ترك وبني الصبي الوجوب وتوحيب النوب  
 جاز ولا يكتفي الوضوء ببلوغه بها في الوقت فلو لم يظفر بلوغ في وقت  
 الجهر وحسنه فان اذكرهما والا اعاد الظاهر <sup>في المقام</sup>  
 وجبت في افعال الصلوة وفصلها تلك <sup>والاحتلام</sup>  
 وهي نماز القيام وهو يركع في الصلوة بطلها الا خلافا بعد اذانها  
 كما لا يمكن التبع في النية والتكبير والحرام والركوع والسجود والقل  
 في الاصح وكذا الاستقبال خلافا لابي حنيفة في ارضه بالشرط وكما يقول  
 الوقت ويظهر من ابي عتيق ركنه وحسب فيه الاحتلال فلو  
 اعتدلت عندنا بطل وحدثنا لاجل ذكرها وفي رواية علي بن جعفر  
 عن احب عليه السلام اراء في جواز كل امرئ يسجد ابن سيار عن  
 الصادق عليه السلام وهو المصنوع فلو لم يكن من الاستقبال في بعض  
 وجب فان يخرج عن الاعاين ايم جالس فان قهر على القيام او الاخذ





في بعض وجوب ونيل كمن شأوا الافضل التيسر قاريا وشق الرجلين  
 والكفا والتوجه مشددا وسما ولذا والرجل موقوف او زيادة في  
 اوجه القيام تركه ولو قن على القيام دون الركوع على قايما او ما بد ولو قن  
 عن كل شيء مستقلا اعتدل فان قن على مصطفيا على الجانب الايمن بالمجود  
 فان قن على الايسر قبل التحريك بينهما فان قن عنها على مستقيما ولو قن  
 براسه في الخلف عن نحر الركوع والسجود وحسب ادناوه من المسجود منها  
 انك فان تعذر فحينئذ فخصها بركوع وسجود وقم ما رخص او تجزى الا حال  
 على قدره ويتلطف بالادخال والركب السجود لحفظ معنى رباة الا ما رخصا  
 واستحب للقيام للتمتع وان يفرق بين قديم ما بين شهر الى ثلث اصابه ولو  
 يستحب باصابه من جليده العلة وان ينظر في موضع السجود موضع يديه على  
 خذره جذا كرتيه بسوطيين مفرقين الاصابه ويكره الصاق القدم باليدين  
 يجب القيام في النسيء والتكبير اذا الاصح حركتها ولو قلنا بكونها شطرين  
 او يكون النسيء شيئا فالافضل وجوب القيام اليها وفي السجود لا ينظر  
 في الصلوة ان التي ببعض التكبير مجتبا ويكره الاعتدال على ما شأه بغير  
 لا يخرج الا ان يذهب مولاه قريبا الى القيام بها امكن ولو اشتهر للانسان

باجر وجبت مع المكنته ولو بدله الاعتدال وجب قوله ولو بدله الاجر  
 في محله ولو زاد عن اجر المثل وجب مع المكنته ويستعمل كل من المثل  
 والاعاجير بتغير حاله ما يقن عليه بانها على ما سلك ولا يفرق في الاعتدال  
 على الاعلى وفي الادنا نظرين حيث وجوب الاستعانة ومن قدره على  
 الاعلى ولو قن بعد الفراه جازيا وجب عليه القيام وفي وجوب  
 الطائفة ليركع عنها احتال قريب ولو قن ما كفا تمام حاله والافضل  
 عدم جوار انصافه ثم الركوع للزيادة ويكفي في وجوب القيام للركوع قوله  
 على قدره ركوع القيام وان لم يتمكن من حال القيام وفي وجوب الطائفة  
 هذا للركوع الاحتال ولو قن بعد ركوعه تمام لرفع راسه من الركوع و  
 الطائفة ولو قن بعد رفع راسه قبل الطائفة قام لها ولو قن بعد الطائفة  
 فالاقرب وجوب القيام للسجود ولا يجب الطائفة في هذا القيام على  
 الاثني ورفع سجد القاعد او ليس الا بما ذكرنا لو تمكنا منه  
 المنقطع والسلي ولو اختلف في الاستئذان للحاج فالحاج  
 ولو امر بعين بوليا روي عن محمد بن مسلم عن الصادق عا وكل من ينظر  
 الى الصلوة فيما لا يمكن منه القيام لفصل الشق وشبهه وكان او قن بعد



او كمن التكبيرة اساس يحس على القيام مع الايتام لتطويل الامام فانه  
 يعطي متفردا والقيام كنهه الزاكن كثيرا وموضع كنهه ذلك وجب الاستئذان  
 في القيام بتطويل الصلوة التي هي ثانيا وكل مصطفية الاعطاء والاقبال  
 مع حركتها من الاستئذان ولو قن على القيام ما شأه وتجوز  
 الاستئذان بدون الجلوس متى ترجع اليها نظر ورواية المروني في عن  
 الغيبة اما يصلي قاعدا اذا صار له حال لا يقدر فيها على المشي بقدا ولو قن  
 كنهه لتزجيج المشي والمخبر في القيام نصب القنار فلا يجوز ان ينحني قبله ولا  
 كثيرا بعد القنء واما احراق الرأس فجاز وان كان اقامه القنار افضل وتجوز  
 الاعي ووجه العين بالاذكار عن التخصيص ولا يسقط القيام للحاجل  
 والقراء والاداء كارب للقيام بقدره على الاصح ولو قن ركعتيه  
 على القيام فيها وتعذر البرقع ولا يجب القيام في النافله احتياجا ولو قن  
 ابن ادرسي بعدم جوار التعمود في غير الوضوء جازيا  
 متوكل بل يستحب القيام وان قرا قاعدا ثم ركع قائما فلا اجر للقيام  
 ركعة وليبقى شيئا من القراءات وكذا اذا احتسب ركعتين ركعة والا قرب  
 عدم جوار المراتب بعد القيام في النافله مع القنء ولو قلنا جاز

الايما واستحب احتال احتسابه ركعتين مصطفيا بركوعه قائما  
 النبي وفي كل الغفر الى ايقاع الفرض المعين ادائه وقتا ولو جوبه  
 اوله بغيره الى الامم مع بيزل المأموم منه الا قبله ولا ماله الاساءة في  
 الجهر وجوزا وسكتا كل جماعة واجبه وفي غيرهما ما على الا قرب ويعين  
 النافلة تجوز سببها كالعذر والنزول والاستسقاء واذا الصبح ولا  
 غير المنظر بل الا قرب كراهة لا زاحات بغيره وكلام بعد الا فانه وجب  
 استحضار صورته الصلوة مفصلة بل يكفي الاجمال ولا التعرض للقيام والغرض  
 وعدد الركعات نعم الا قرب وجوبه اما كمن التكبيرة في القيام والمقصود  
 وفي تافهي التكبيرة تماما وقيل ويستقط النسيء اذا نسبته بغير التكبيرة  
 وقد يقع التعمود بغير النسيء والاداء كمن على فريضة اداء وقضاء  
 متساويتين ثم ينظر في الخلل الى احدها لا يعينها ولا يرد بل في  
 الوجوب والندب والمصلي احتياطا قاطع بالوجوب وبحسب  
 مقارنتها للتكبير والارحام والا قرب عدم اجراء بسط النسيء عليها  
 واستثناءها كما الى الزاكن ولو قن فطهرت سابقه عدل اليها جازيا  
 مع عدم تجاوزن على الحدود اداء كانت او قضاءا وقدره من

الايما



السابق في اللاحق ومن الامور التي انقضت القضا في الاداء والضييق  
الوقت في الموضوعين يستحب العدول في التأخير الى المسابقة وفي  
الترتيب في التأخير تأخير فوت الامتداد وسيل جده قبل الجرح  
والمناقب واليكون العدول من الخلق الى العزيم نلو فعله بكنية اوجبه  
الواجب والندب فلا يسلم العزم في النقل وجه تحقيق لا ترتيب  
في الفضل الى الاربعية وجوب استحضارها في فو ضل الكبير وجه  
توحي مع الحاذق وباجوب استقرار الاستحضار بافضل الى اخر الكبر  
عده وتعد في الموضوعين سقط وتبطل الصلوة بغير خروجها  
او فعلها في علي قول لاحد بفسد النفس وتزدد في خروجها فيخرج  
وتوعلق في خروج علي او شوبع او عباد دخول في الركوة او انما فعل  
في البطلان وخضوع صاحب العود الى يده العاقل فمضمر المطلق عليه  
وتبطل دوني بعض افعال الواجب العوب او الرأى ولو توي بالعيب  
الوجوب فالاقرب العى لتاكيد غيره وتبطل حكمه من فعله  
خارجا من الصلوة فتبطل ان كان كلاً ما يخرج من وان كان فعلاً ككثرة  
الاولوى العوب الرأى لا يبطل شيء من كونه صلاً او فعلاً

[illegible]

في الثاني واسم عري منها وتؤخذ بين اواجدها من قوس غير مخزف او مسحة  
وتقوى بالاكبر والجميع مكان العمل او بالواقي بين الكليتين او بالاكبر  
غير وان كان عالما كذا كذا كبر من كل شيء او داخل اعطى بين المعطين  
وتؤخذ كبر من كل شيء لم يبق لانه المصنوع في راي وفي اخرى انما المصنوع  
كبر من ان يوصف ويسهل وكذا العمل الواحد في التعليم او في الوكيل الكروني  
حسب العلم على اهل الابل والخيول اجماع الوقت ومع الضيق كبر بغير موزن  
السان ياتي بالقدور والافس بالاسان وتؤخذ من غدة قلبه بغير حركة  
اسانه زحوا او انشا واصبر ومقطوع اللسان يحرك الياقة فان استعمل  
كبر في ظهور المعنى والاشارة بالاصبع ويجب ان يفيض بالزخوة  
الصلوة فتوى السور بكيور الكروني سهل وتؤخذها فان بطلان قوي  
لم العمل الواحد طبع على وجه وفي المظان بحري واحد الاستفاح  
والكروني بالجماع ولروايد معاوية ابن ربيعة عن الصادق عليه السلام  
فوكبر ثابا بالاشفاح بطلت الا ان يتيوي بطلان الاول ثابا  
بالبطلان باليه وكبر بالاشفاح الحان تصح التار وعكس او تفضل  
على نوي الشفاح اول في الشفاح او بعد الحان وتفضل عليه

اصلاح لسانه بحسب المكنة ويجب على الولي فكس عينه من التعليل والا فربما  
ان الكبير حرم السلوة لقول النبي صلى الله عليه واله انما هي للكبيرة والشيخ والترمذ  
وقوله صلى الله عليه واله انما هي للكبيرة فيلجوا زمانا لم يلزم اليه في ذلك  
والشيخ المامون بعد الامام وجوز في المسبوطة فان كبر قبل قطعها  
تطير ثم يرمي على السجدة تركه المديني القطعي بما لا يخرج الى السجدة  
ورفع اليدين بمسبوطين مقلوبتي الامام في الاستماع الا لا يرفع مستقبيا يطوعها  
القبلة بابتداء الكبير ثم يركب الرقعة والتهجد بها ثم يركب الرقعة على  
القبلة في ثوبها في الرقعة ويكران ثوبا وزها الاشياء وهو الرقعة مستحب  
ان يركبها السلوة وان كان من الثوب والامام افضل واوجب من الرقعة في الجمع  
ومستحب ست تكبيرات قبل خوانة الفاتحة ولها تسعة والسابعة ثم  
توجه الى السابعة ويحجب بغير تعيين التوجه من السهم والفضل الا يتوجه  
بمورد اول الرقعة او اول سلوة القليل ولو نزل اول ركعة المغرب والوتر  
واول ركعتي الاحرام وابن اديس يورد على كل سلوة والوتر في ثوب اخر  
الغزاليين والعماد يورد في الاحرام ويسمى المامون تكبير الاحرام ويسمى  
المامون الحسب والمجاهدان الفخذ في السجدة والوجهين ويحتمل وجه الوجهين







لن بعض في الاصل خلافا لان ابي عبيد قرأ في الجند والتوحيد في اوله  
 من قوله والاولى من قوله والاولى من قوله والاولى من قوله  
 اذا انا في وقتي وكيفية الطواف والاحرام وروى الباقين  
 وروى قرائنا في وقتي من قوله والاولى من قوله والاولى من قوله  
 عند ايتهما وتعارى في الركعتين وتنظر في السورة في الركعة الاولى  
 على الثانية والقرآن على نظم المصحف لا يقرأ في الثانية ورفع صوت الامام لا يقرأ  
 المأموم فلم يخرج عن المعتاد ولا منع من قراءة المأمومين في الركعة الاولى  
 وثلاثين مسجودا وثلاثين سجدة او ثلثين من الملائكة او ثلثين من الملائكة  
 وسعد في اخرها ابراهيم في قوله وانا حين لم يزل يخطي لم يزل يخطي اولا فاحد  
 جده يقرأ من القرآن فلو لم يزل في الاثنا سكت وجوبا والسكون عقيب قراءة  
 المأموم وعقيب قراءة السورة بقدر نفس والا قرب استجاب عقيب المأموم  
 في الاخرة بل وعقب السجدة الا قرب وجوب  
 الاحتكاك في التسبيح عوض المأموم لا استجاب به وجوب القراءة على  
 ظهر الغلب مع التفرقة في الركعة وفي الركعة لا يجب له ان يقرأ على الصادق  
 ويحل على الباقر مع العذر كما يظهر من المسطور في الركعة في الركعة

وجوب المأمومين في الركعة الاولى والركعة الثانية والركعة الثالثة والركعة الرابعة  
 كما ان في اعداد السجدة ووجوب في موضع الاحتكاك جملتها كالحكم  
 لروايتهم في الركعة الاولى والركعة الثانية والركعة الثالثة والركعة الرابعة  
 مثل حديث النفس في الركعة الاولى والركعة الثانية والركعة الثالثة والركعة الرابعة  
 وبخلاف المتن في الركعة الاولى والركعة الثانية والركعة الثالثة والركعة الرابعة  
 الاختلاف في الركعة الاولى والركعة الثانية والركعة الثالثة والركعة الرابعة  
 يرجع من كل السورة الا السورتين وتكون الاحتكاك  
 الركعة وجوب الاحتكاك حيث فعل كما ذكرته في كل ركعة وفي الايات  
 خمس كل واحد ركعتين وتكون الركعة الاولى والركعة الثانية والركعة الثالثة والركعة الرابعة  
 باقية الى حد الركعة لغير الوضوء في الركعة الاولى والركعة الثانية والركعة الثالثة والركعة الرابعة  
 ومالك الشيخ لا يجب وطول الركعة وسماها وفي الركعة الاولى والركعة الثانية والركعة الثالثة والركعة الرابعة  
 ولا يري الا ان يخصص لكل ركعة ركعتين ويجب في الركعة الاولى والركعة الثانية والركعة الثالثة والركعة الرابعة  
 ركعة العظمى ركعتين واما الركعة الاولى والركعة الثانية والركعة الثالثة والركعة الرابعة  
 الكبرى وكبر الصلوة والركعة الاولى والركعة الثانية والركعة الثالثة والركعة الرابعة  
 والركعة الاولى والركعة الثانية والركعة الثالثة والركعة الرابعة وهو صحيح في الركعة الاولى والركعة الثانية والركعة الثالثة والركعة الرابعة

والعلماء ينفردون في الركعة الاولى والركعة الثانية والركعة الثالثة والركعة الرابعة  
 قبل الانتهاء من الركعة الاولى والركعة الثانية والركعة الثالثة والركعة الرابعة  
 او العلم في الركعة الاولى والركعة الثانية والركعة الثالثة والركعة الرابعة  
 تعدل الركعة الاولى والركعة الثانية والركعة الثالثة والركعة الرابعة  
 ان يجلس المأمومين في الركعة الاولى والركعة الثانية والركعة الثالثة والركعة الرابعة  
 احتكاك الركعة الاولى والركعة الثانية والركعة الثالثة والركعة الرابعة  
 الركعة الاولى والركعة الثانية والركعة الثالثة والركعة الرابعة  
 لئلا لا يربو ركعتا والا قربه جواز قراءتها في الركعة الاولى والركعة الثانية والركعة الثالثة والركعة الرابعة  
 قائم في الركعة الاولى والركعة الثانية والركعة الثالثة والركعة الرابعة  
 مراعاة يد ركعتا الركعة الاولى والركعة الثانية والركعة الثالثة والركعة الرابعة  
 باديا بالركعة الاولى والركعة الثانية والركعة الثالثة والركعة الرابعة  
 تباين في الركعة الاولى والركعة الثانية والركعة الثالثة والركعة الرابعة  
 للاختلاف في الركعة الاولى والركعة الثانية والركعة الثالثة والركعة الرابعة  
 ولكن وفي الركعة الاولى والركعة الثانية والركعة الثالثة والركعة الرابعة  
 وتكون الركعة الاولى والركعة الثانية والركعة الثالثة والركعة الرابعة

والعلماء ينفردون في الركعة الاولى والركعة الثانية والركعة الثالثة والركعة الرابعة  
 قبل الانتهاء من الركعة الاولى والركعة الثانية والركعة الثالثة والركعة الرابعة  
 او العلم في الركعة الاولى والركعة الثانية والركعة الثالثة والركعة الرابعة  
 تعدل الركعة الاولى والركعة الثانية والركعة الثالثة والركعة الرابعة  
 ان يجلس المأمومين في الركعة الاولى والركعة الثانية والركعة الثالثة والركعة الرابعة  
 احتكاك الركعة الاولى والركعة الثانية والركعة الثالثة والركعة الرابعة  
 الركعة الاولى والركعة الثانية والركعة الثالثة والركعة الرابعة  
 لئلا لا يربو ركعتا والا قربه جواز قراءتها في الركعة الاولى والركعة الثانية والركعة الثالثة والركعة الرابعة  
 قائم في الركعة الاولى والركعة الثانية والركعة الثالثة والركعة الرابعة  
 مراعاة يد ركعتا الركعة الاولى والركعة الثانية والركعة الثالثة والركعة الرابعة  
 باديا بالركعة الاولى والركعة الثانية والركعة الثالثة والركعة الرابعة  
 تباين في الركعة الاولى والركعة الثانية والركعة الثالثة والركعة الرابعة  
 للاختلاف في الركعة الاولى والركعة الثانية والركعة الثالثة والركعة الرابعة  
 ولكن وفي الركعة الاولى والركعة الثانية والركعة الثالثة والركعة الرابعة  
 وتكون الركعة الاولى والركعة الثانية والركعة الثالثة والركعة الرابعة











[illegible]

...

7

الخصه  
أوجب صاحب الفاضل التمسك على النبي وهو موقوف  
بالاجماع والحق والبرهان والروايات المرحمة بنسبته من قوله ثم لم يزلوا  
يتمسكوا بالحق حتى أتىهم السلام في النبي وروى في قوله على الوجوب الذي  
لله لا للرجل في الصلوة إلا ما استحسن لأخيه عليها ولا إذا كان ولا  
إنه وأما ما ذكره من وقوعها في الخلق القيام وتعمد إليها في صدرها  
عليها فإذا ركعت وضعت يديها فوق ركبتيها في سجودها ولا ترفع  
عن سجودها فإذا أمدت يديها بالركبتين قبل الركوع لم تجلس على السجدة لا  
كما تجلس الرجل وفي بعض الأخبار كما تجلس الرجل وهو سواء كان الكتاب  
ثم يسجد لأطراف الأرض بأسرها ذاعها منصرف بعضها إلى بعض وتعمد  
خديها وترفع ركبتيها للأرض فإذا انقضت لم تستعمل على يديها ولا  
ترفع عن تحتها إلا إذا لم يقو على قمعها أو لا تحمل يديها على جنبها  
ثم تستعمل السجدة لا ولا تلتصق عن جنبها للسجود ما يزيل على ما أوجب  
في مسحات الصلوة وقد سأل بعض من أئمة  
هذه الأمة الأولى ما يجب إياها وهو الفاضل لها قبل أن يقول  
وقتها بالظاهر وما يليه بقوله من الشروط والنسب إلى السجود











الظهور في كونه من الخطيئة وركبها في الاثم والاعدام ولا يمتنع  
 بآدم كونه ولو لم يكن له الخطيئة ولا يمتنع بآدم كونه في الثانية  
 خلافا للشعير الذي ادركه كونه على الجسد السبع في الزوال بحيث  
 يتركها ووصف الظاهر في سقوط الجسد بل يجب السبع فان ادركها والاعمال  
 كما عرفت في قوله في قوله اجماعا الشرايط  
 وهي نقصان شرائط وجوبها وهي الباق والاعتق والذكر والحرية  
 وكما هو حكمه والبر والصلوة من المرض والافعال والحرية وان لا  
 يزيل الجسد من فريضة ولا يجب على من بعد من فريضة خلافا  
 لابن بايويه وما ان يري عقيل يجب على من بعد جده بعد صلته  
 الصلة الى ان يترك الجسد فريضة الباق عليه السلم وابن الجوزي  
 على من يتركه اهل بيته في قبل فروع الوجود ومن شرائط الجسد ان لا  
 يتبين على نفسه او ماله ظمنا وان لا يشغل جهان ميت او غير ميت  
 الجسد او غير الجسد والا فام الحادل اونا به وفي القبيل والعذر  
 يستقط الوجوب لا الاجوار ومنع لجواز الوجوب اجماعا  
 وسلا وان اكرس وهو على النفي وهو وجوب اجماعا

باني الشرايط والا فام الصلوة على الاثم والاعدام ولا يمتنع  
 فكم غير هذا اجماعا وهو الوجوب في غير الظاهر فيكون الوجوب  
 من غير شرائط الجسد وهي سبعة الشرايط وهي  
 من الصبي تيمنا ان يكون له وجهه وان ادركه من اهل بيته  
 عن الظاهر لا يتكسب من الحدود ومنع في المبسوط الجسد والاعمال من  
 المسافر والعبد وهو وجوب الاسلام فلا يصح من الكافر وان  
 وجبت عليه الاتحاد فلا يصح جهان ومنه ما اختلف من فريضة في بطلان  
 الواسعة في التوبة وبطلانها وان كانت الالهة حرة والسلطان  
 ولا يصح سلب الخطية او التمسك بها في السابعة ونسبت في الزمان  
 الظاهر وقال الشيخ بطلانها في خاصة ولا فرق في اعتبار التوبة  
 بين من هو من بيتها وبين من لا هو الا الخطيئة المشتملة ان  
 على احد له بهذه الصفة والتنا عليه ما نسخ والصلوة على النبي والصلوة  
 الصلوة والوعظ وقرا سورة خفيفة او يقرأ سورة الفاتحة وروي جماعة  
 عن الصادق عليه السلام في الاصل الجسد والاشياء والوصية في قوله  
 سورة قمره ثم يجلس ثم يقوم ويحكي الله في غيبه ويصل الى الله

واحد المسلمين ويستغفر للمؤمنين والمؤمنات ويحب تقدمهم على الصلوة  
 والقيام جميعا مع الذين والمؤمنين في الصلاة العينية والقيام بها بعد  
 الزوال على الاثر والظاهر من الحديث والفتن على الاثر واحتجاج  
 العود بها ستقامهم والتبعية من اجازتها كما سبق والا فاستحب  
 الاسماء في الكلام على الخطيئة وكل هذه الامور كما هو مخرج للرعي  
 ما حكم في الصلوة من الافعال وبطلانها يكون الخطيئة بغيرها مواضعا  
 على اواب الا واما ما هو من فريضة الجسد ومنع من بطلانها وكون  
 المنع من غير الجسد واعتقاد بغيره او بغيره او غير او غيب  
 والتبعية في فريضة الالهة او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره  
 انها في الفريضة مستعمل لم يوجبه ثم لا يجوز للاستمرار في فريضة  
 المؤمن ولم يستعمل في السلام وان لا يفتن عينا وشعرا في خطيئة بل  
 يستعمل في السلام ولو استعمل في السلام وان لا يستعمل في السلام  
 والوجوب ما يمكنه حق المؤمن وان الصلوة في الثانية وتوجب وعن  
 الشيخ اجماعا وهو اصرها عليها السلام لانها في الثاني ما دام على النبي  
 اجتماع حرم اصرها في الامام واعتبر الشيخ سبوق الوجوب

في الاصل لرواية ابن سلع في الفريضة السلام والاولا ثم وفروا  
 قبل النبي بالصلوة سقطت الامم العود وان كان في انما الخطيئة اعاد ما لم  
 يصفوه ويحب الا فام لو كان واحد فعلها جماعة فلا تنقض  
 فرائد ولو كثر ولو عرض للامام فخرج من الصلوة فله ما يريه فان  
 لم يكن لهم صالح الا ما لا فريضة السقوط في الصلاة لم تفسد الصلوة  
 الى الاقيام اما لو فزع الامام وبقى سبوق لم يفسد الخطيئة وان كانت  
 واعتقد الامام انها كذا فبان والعدل والذكر والاعتقاد بغيره للمؤمن  
 وان يكون من يعتقده وان لا يجب عليه الخطيئة ولو المسافر والعبد وان  
 قلنا بالاعتقاد بها ما كان اسمها ولو قلنا بغيرها بالاعتقاد بها اذا  
 اتم العود بغيرها ما يمكن ان يكون اجزما وارضى والمنع من غير  
 اشتراط اتحاد الخطيئة والمثالي اختلفا ووجب قطعا لرب الراوي  
 ومع العود بغيرها للخطيئة لا يمتنع في الجواز ولا يمتنع  
 ان يكون الثاني من حظر الخطيئة وان كان افعال نعم بشرط ان يكون  
 متعينا بالصلوة فلو اتمها التعميم لم يمتنع اذا كان الاستسار في الاثم  
 ولو كان مصليا ظهر الكسوف او من غير قبول اجتماع الشرايط والا فريضة















وكانت في وقت خضتها قضاها في موضع واحد واستخدمها في المناسبات  
 عقيب الغزاة وكان كبر الامام على الباب اربع تكبيرات ثم يقول على  
 الله الا الله الله اكبر الله اكبر على ما هو في المثل الله اكبر على ما هو في المثل  
 لحد الله اكبر على ما هو في المثل الله اكبر على ما هو في المثل الله اكبر  
 صوت وكل ما شئني عن عتري حتى اقول كبر ويزعم بها يدبره ان شاء  
 ويكرها في كبره قال وسحب فضاو لمن تركه ولو على المبرق اني  
 بعد فزاعه ولا يكون مع امه وقال النبي في الناس في الغزاة انما  
 في الحرب يولون الله اكبر تلتوا والحمد لله الذي اكبر الله تلتوا الله اكبر  
 على ما هو في المثل الله اكبر على ما هو في المثل الله اكبر على ما هو في المثل  
 الله اكبر على ما هو في المثل الله اكبر على ما هو في المثل الله اكبر  
 على ما هو في المثل الله اكبر على ما هو في المثل الله اكبر على ما هو في المثل  
 ما يرفق من بعد الامام ولا يشرط في الطعان ولا في استقبال الغلبة  
 وقال النبي اذا مشى الامام يري بعض الى السماء وكبر في خطوات  
 اربع تكبيرات والصلوة على النبي والصلوة عليه وقراءه الاعلى في  
 الاوتى والشعر في الثانية المثل في الاوتى الشعر في الثانية المثل

العائنه وهو اصغر اسناد وابي جابر في الاوتى العائنه في الثانية  
 الاوتى والمثل بها ويقولونها في الاوتى العائنه في الثانية المثل بها  
 وخصوا صاحب المثلين عليه السلام في الله اكبر والمثل بها في المثل بها  
 المثل بها والمثل بها في الله اكبر والمثل بها في الله اكبر والمثل بها  
 على الله اكبر في الله اكبر في الله اكبر في الله اكبر في الله اكبر  
 ومنع ابن البراء وابي حمزة من الغزاة وقال ابو الصلاح في المثل بها  
 والقضا والطلب ان المثل بها ان اجتناب عن مكان شريف كالمسجد من على  
 بكبره فيه قبلها او بعد ما لما روي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 ذلك مع ان من هب انما تلبس في المسجد قال ولكن في العمل الا ان  
 يفتيق فيعلي في الظلال قال وسحب اخرج العوايق والها في  
 وري جابر بن عثمان عن الصادق عليه السلام يخرج النبا في العبد  
 تعرض للشرق واستنفي الشبح ودوات الهيب والمجال وحكم فحين  
 بعد الموان وغيره من يشهدون الصلوة وتأخير صلوة الغزاة في صلوة  
 الامم ويكره نقل المني بل يعمل منها في الصلوة من طين او غير وسحب  
 ان يرفع يده مع تكبير صلوة العين تكبير اليوبير ولو قرب على الغزاة

نابا اعاده بالمركب ويجوز للخصه طرود بطريق العود با حرا  
 بالنبي صلى الله عليه وآله ولا يخلق الامام بالمعنى بهي لخصه الناس  
 وسحب النبا والعبد والمسا في كل من خلت عنه جعلها وكن  
 من فاته الصلوة مع الامام جماعة وفراحي  
 صلوة الايات والصلوة فيها وكيفية السبب الموجب  
 وهو الكسوف ان اجتماع على الاعيان والزلازل والرجد والرجع الموحش  
 والظلم الشديد وكل اربعة وخمسة ولم يذكر ابو الصلاح في سوي  
 الكسوفين طين من اذان الزلازل والرجع السوي الظلم والافتر  
 عدم وجوبها بكن كوكب كحد النور او كسوف كوكب اخر وقتها  
 في الكسوف حزن والاحترق في الشروع في الاغلا وظاهر المرفض والفتق  
 في تمام الاغلا وكلاهما وبيان وسحب المحدث وجوبه كقول المرفض  
 واي الصلاح استجاب كقول الكسوف الثاني وسحب المحدث من الاغلا  
 الصلا وقتها في الواقي من السبب فان قدر فلا وجوب له الزلازل وعقل  
 الوجوب بحد السبب وان لم يتبع الزمان في الكسوف وقدره وتكون  
 او ما اليه في المرفض ويجوز ان يشرط ركوع الطهارة حال كبره ويكون الزلازل

اذا دأبنا وما يعضه الى انها قضاء وما لحق الوقت واخرى بعضهم  
 الاداء فيكاهد الكسوف ولوعاب القرب كاستحاطا وطلع القمر جافا ثم  
 تسرب الشمس والغيم على اذ لا لاجل ويحتمل الرجوع الى عدل من اهل  
 الرضوان فان كانت غصن العالم العادل ساطعا والافراد ان الناس كل من  
 وتغير فان بالاثم في العاص وفي النهاية والمبسوط لا يفتق الناس في  
 يستوجب الاحتراق وظاهر المرفض عدم وجوب القضاء لم يستوجب  
 وان تعد الترك واما الجاهل بالوقوف فاجب المني عليه القضاء  
 لم يستوجب غير انها تقضي جماعة مع الاستيعاب وغراحي لا سعة  
 ذكره مع حقوق القرب ابنا بابويه اوجبا القضاء لمطلقا وظاهر النجف  
 تخصيص القضاء بالاعصاب مع الجهل وهو قريب لروايتهم مسلم  
 عن الصادق عليه السلام ولو كان مضطرا واحدا وعزل  
 رخصي او فساق بالمحصل فلا قرب ان كان العالم ان لا حفر الوقت  
 ولم يبر ولا مانع فلا شئ اما من الكسوفين فلا قضاء للمني قطعاً  
 ولا اعتبار بها في المني نعم يجب على العالم بها وان نسي وفي  
 جاسعت لها من عدمه على النافذ وان اتسع وقتها وهو



مروي في الليلة وجواز الموقظ ظاهر المعنى ويخبر اذا كان في الحاضر  
 فريضه وانسمع الوتقان وبما انتهى ريل او بلغا من ولو تصيقت اصدحا  
 قدم المضيقة وان قضيتنا قل من الحاضر فان فات الكسوف ولم يكن  
 فوط فيها ولا تأخير لها من فلا تضا والا وجب ان فوط فيها والا قرب  
 وجوه اذا كان قبل فوط في الحاضر ولو حاصت لطائره او الطوائف  
 او العير او اجد نظر الى قناره المتبع او المنزور وشبهها فكل كنفية  
 ولود حلفت الفريضة بتلبس الكسوف فالمرادي في العريضة عن  
 الصادق عليه السلام قطعها ونزل الحاضر في النياز في الكسوف وعليه  
 المعظم وفي المسوط لقطعها ويستأنف الكسوف وقيل بالمراد به من يبق  
 وقت الحاضر والا تم الكسوف وهو قريب ولا يبر الفيل الكثير هذا لانه  
 كاحاطا لفعال الصلوة الواحد ولا تصح على الواحدة اعتبارا ونسك ان  
 الجنب على جوارحه بانه الرضا عليه السلام وتحمل على العزوف وكذا الماضي  
 ويجوز صلته في الوتات طلق ولا تستحب الحظية لها وتكلم النساء  
 والماء ويصلين مع الرجال ويكره لوات الغيب بالصلين فرائدي  
 او في جماعة النساء والاحسن جلوس المضيقة والنساء في صلاتها كالكسوف

كالكسوف ثم لا تفتد اعلم بالاولا منه في ثلثين بالامام وقول النوب في الشيا  
 به شاهد نعم يستحب جماعة من كسوف القمر الواحد من الامام  
 في ثلثين الكسوفات في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة  
 ووجدت فيه الترتيب ثم استأنف الفريضة على الفريضة في كل سنة في كل سنة  
 وتلقوا الكسوفات في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة  
 حتى يتم الكسوف في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة  
 الفريضة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة  
 فيها ما يشرط في اليوم من السنين في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة  
 كسوف الكسوفات في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة  
 كسوفات وتقي في الشيعية في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة  
 الجنب من كل كسوف ويكره وجوب ان في السور والامام من بعض السور  
 وان في ما يجزي في الركعة من كسوف كامل واكثر حتى سورا وكل سور او اكثر  
 حسب والقاهر من القرآن هنا لا تقرأ في الكسوف وتعالين ادرين رحمة  
 تقرأ اذا كمل السورة استحب لقرائه في كل ركعة ان يركع ركعة  
 واحدة والا حمله ظاهر في الوجوب الا قرب اذا قرأ

بعض سور يخبر فيها بعد ما بين كمالها وبين قراءته من غيرها كماله  
 او بعضه فتخير طلق ان قرأ الكمال وكل ان قرأ بعض سورة اخرى  
 على الاقرب ولو قرأ في الركعة الثاني بعض تلك السورة التي قبلها في الركعة  
 الاولى على الثاني اجتمع المنع لقول الصادق عليه السلام فان من حيث قطعت  
 وهذا مشهور من جواز العود الى السورة اخرى في كل ركعة كمالا وبعضه  
 ولو بعض في قيام ثم اراد في القيام الثاني استيناف ذلك البعض وقرأه  
 سورة بكمالها اجتمع المنع لظاهر الخبر وجب بكل وجوب قراءه طلق  
 فالمستحب احتياط طول السورة مع العلم بها الوقت او الظن  
 المستند من الرصد والبروي ان عليه عليه السلام هو السور بالكونه  
 قرأ الانبياء والكهن فيها كماله خمس مرات وسواها ركعة كقراءته  
 في التطويل وكل سجدة والكبر وكما قام من الركعة الا في الحاسي  
 والكسوف فانه يقول سبح الله ليس حمل والقنوت على كل سجدة وروي  
 على الحاسي والكسوف واعلم على الكسوف واطا لتيقن القراء وايضا  
 تحت السور والصلوات مطلقا وطبقا وسواها صرحت كلاً وبعضه  
 وتساكن في الايعاب وابنا بابو ينفلي مع استحقاق البعض فرائدي

والاعادة لو وقع لم يطل على الاصح ويحور الشيخ في التحريم بول الاعداء يستحب  
 في صلوة الزلزلة السجود بعدها وقراءه ان لم يسجد السجرات الا بعد القول  
 يا ايها المسكين ان تقع على الارض الا اذا ناسك عفا السجود  
 في الصلوة العارضة بالذبح وشبهه في العهد واليهي وزرطها  
 مروا الواحدة بالاحاديث الظاهر وشبهها وانما لها انما لها سواء  
 اطلق او قبل حتى لو قيل نذر به بانها في المعنى في الواجب سفل من  
 اصل وان زاد على ذلك ما ياتي في الصحة بطل كالمؤثر في الركعة او سجدة  
 زايلا ولم يبق سواها في الشرط كالكسوفين او في الاعمال كالكسوفين  
 سورتين في ركعة او القراء بسورة معينة او تسبيح معين او في الوقت  
 كسوم الجسد وسهر رمضان حاله موزون في المكان اذ لم يزد كالمسجد  
 وان خلاصتها فوجها في اقربهم الزوج ورجح لا يجوز العذر عنه  
 وان كان الى المعنى موزون في الزمان او المكان ثم المذخور ان كاهن ناطق  
 مشر وعربي وجهه من جنس ونسبها كذلك وجبت وان  
 اطلق وجب من اعاده هدها ونقصها كذا من صلى جعفر عليه  
 السلام لامر اعاده ما فيها من الدعاء ان غير الشخص لها فلو نزل صلى



الليل اجزاء الثمان بقية دعاء ولا يجب بطول السور ولو كانت  
 من شكلااتها والا قرب وجوب سور مع الجليل يعني ورتها في رمضان  
 او ثمانية الف ليلة المشاهدة بالوقت كذا في شهر رمضان ولو نذر  
 صلح مطلقا فالقرب وجوب ركعتين وعدم اجزى الواجب لغيره  
 النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي ولو قيل بحد شرع مطلق ولو لم يشرع  
 كشيء مطلقا فالقرب بطلان النذر من تركه ولو اطلق لغيره في شهر  
 على المشروع فيصل ثلثا واثنتين في شهر رمضان ولو نذر فيه الكسوف والعبد  
 في وقتها لم يفرق بين وجهان ولو نذر في غير وقتها كصلح الجنان وجبت  
 عليه حينما طوى سجدة سابق بطل النذر ان قصد اداء فرض الكفاية وان  
 اطلق لغيره ولو لم يشرع لم يسقط مادامت الصلوة مستمرة ولو نذر  
 اليوم بعد على صفة كالتفريق اول الوقت او نعلها في المسجد او  
 سور معتبر في فضلها انعقدت ولو فعلها على غير ذلك الوجه  
 فالقرب الصلح والكفارة ان يكرر الوقت ويصلحها ولو نذر بحد  
 نعلها فالقرب انعقادها لا يقطع في الفرض من الاخلال ونظم  
 الظاهر في الكفارة لو اخل ولو نذر الصلح الواجب على وجهه وجوز

اما بعد ما كان كالصلح في الاماكن المذكورة او بعتب الوقت كالصلح  
 في احره او باعتبار الافعال كالانقضاء على تسبيح واحد فالقرب لغو  
 النذر فان كانت غير واجبة بالاصل فالأصل ان يشرع لغو النذر وصحة اخل الصلح  
 ومثله لو نذر بها حبالا او على الراحة او لغيره بالحدود كالصلح بان كان  
 المستحب او مستحب القليل فاذ بطل من احد ولا يشرع لغيره في المطلق  
 نذر الصلح ولا يشرع الواجب بالاصل ولو قلنا لا يشرع اخل في المنزور والاصل  
 بالاصل ولو قيل النذر بركعة فالظاهر انعقادها ولا يشرع في انعقاد  
 نذر الوقت والوقت ولو نذر ركعة او سجدة او سجدة فربما واجبه انعقاد  
 السجدة خاصة ولو نذر ركعة فربما  
 الموقوف على واجبه انعقاد وقت اولها وكلاهما لا يشرع لغيره كذا في شهر  
 بالاول اقسام احدها فله شهر رمضان وفي شهر غيره على الاصح فيقول  
 الشيخ وسقط فيه الاجماع ونفاها ابن بابويه وقال ابن الحارث بن زياد  
 اربع ركعات على صلح الليل ولم يذكرها ابن ابي عمير وروي عن علي بن ابي  
 عليه السلام فيها ركعة واحدة من رويات فيكون انعقادها ويجوز ان يجعل الاصلح  
 ويجعل اجزاء النذر على الجمل فيها وفي التي ركعتين على انعقاد في

العشر من حصة ركعة كل ليلة عشرون ثمان بعد المغرب وانتاعش  
 بعد العشاء على الاظهر فيكون سبع ذلك وبين عكسه وفي ليلة  
 تسع عشر ليلة ثمان وفي عشرا الاخير حصة كل ليلة ثلثون ثمان بعد  
 المغرب واثنتان وعشرون بعد العشاء وقال القاضي وابو الصلاح في  
 بعد المغرب وهاهنا بيان والاظهر في ليلة احدى وثلاث وعشرين  
 ما بين ثمان وربع رواية سعد بن عيسى عن الصادق عليه السلام وروي الفضل  
 ابن عمر عن علي بن ابي طالب في الاخر على بابيه وعلى في كل جمعة عشر  
 ركعات صلح يوم اربع ركعات ثم فاطمة كعتان ثم جعل اربع  
 عليهم السلام وفي اخر جمعة عشر ركعة على علي بن ابي طالب وفي عتبتها  
 ليلة السبت عشرون صلح فاطمة عليها السلام ولا والله في رواية علي بن ابي طالب  
 اظهر فتوى والا شهران الوقتين بعد النوافل وروي محمد بن مسلم عن  
 الرضا عليه السلام في فضلها واختار في ظاهره قول ابي الصلاح  
 اختصاصها بالثلاثة الصلح والصلح بركعة الباقي وروي محمد بن ابي عمير  
 الصادق عليه السلام عن ابي الحسن عليه السلام زيادة ركعة ليلة  
 النصف وروي محمد بن ابي الحسن عليه السلام ان عليا كان على في النصف  
 والثلثين في ركعة وسقط اصالة الدعوات المأثورة فيها ولا في

ليلة الشك ولو ثبتت الروية ففي الغنم نظير تلك الوقات النافلة اجمع  
 في غير نذر سقط وطحا في ثمانية شهر رمضان وغيره من النوافل بركعة  
 الا الاستسقاء ما احل في شهر صلح ليلة النذر ركعتان  
 بقا في الاولي الملهمة والاضلاش الزمسه والشو جبره في صلح ما سال  
 صلح يوم الغدير ركعتان قبل الزوال بضع ساعات في كل ركعة  
 للملحمة وكل من التوحيد وايه الكريه والقرع عشر وثوابها ثمانية  
 التي حرمه وناهى عن صلح ما سال صلح يوم السبت سبع  
 عشرون ركعة اي سبعة اثنى عشر ركعة وفي رواية بعد الحمد اربع ركعات  
 ويغفر له الا الا الله والحمد لله والبر وسبحان الله ولا حول ولا قوة الا بالله  
 اربعا الله اهدني على الاشرى شيئا اربعا فبصحة دعاء صلح  
 ليلة النصف في شهر اربع ركعات في كل ركعة للملحمة والنوحيل ما به  
 منه صلح اول يوم من ذي الحجة وفي بعض صلح فاطمة عليها  
 السلام صلح اليوم الرابع والعشرين من ذي الحجة وفيه صلح علي  
 عليه السلام بخاتمة صلح في قبل الزوال بضع ساعات صلح ليلة النصف  
 صلح يوم الباطل وهو الرابع والخامس والعشرون من ذي الحجة







ولقد تدرى في وقت بعينه فطرد فيه او قبله فالأقرب سقوط التذرية  
 لو كثرت الاطراف حتى اعتبرت استحقاق الوعا بالاعراب الا الصلوة  
 لأن يكون صلوة الحاجه سحبه لاهل الخصب الوعا لاهل  
 الخبز بالإعانة وفي استحباب صلوة تيمم لاجلهم نظر ولا منع من صلوة  
 للحاجه هنا نفي الخية ما ان يقال صلواتها بنوكها كالتي والبركان  
 وهو نفي تحريم ان اعتقد واستغنى مستغلا وان لم يخلق وان اعتقد  
 المصاحبه كبر والسبح اطلق المنع صلوة عليه السلام وهي ركعتان  
 في الاولى بقدر الحمد القدر ما بعده وفي الثانية بعد الحمد الا خلاص ما به  
 هو صلوة فاطمة عليها السلام اربع ركعات تسليما  
 في كل ركعة بعد الحمد الا خلاص خمس من وقيل هذه صلوة على علي  
 والاولى فاطمة عليها السلام وان من صلاها اعتق الاربع فزوج ذنوبه  
 وقضيت حوائج ربه بعد هاتين عليهما سبحان من لا يتبدل  
 معالي سبحان سبحان من لا يتغير قرائنه سبحان من لا يحل  
 لقدره سبحان من لا ينفذ ما عجزه سبحان من لا يقطع له تد  
 سبحان من لا يشرك احد في امره سبحان من لا اله الا هو صلوة

جسده في اربع ركعات تسليما في الاولى التذرية وفي الثانية  
 العادات في الثالثة التذرية في الرابعة التوسيل كل ذلك بعد الفتح ويح  
 خمس عشرة قبل كل ركعة وخمس عشرة بعده وخمس عشرة في كل من السجودين  
 والركعتين فذلك ثلثاها وهو تسعين الحمد والحمد لله ولا اله الا الله والله  
 اكبر ويدعوا في اخر سجدة بعد التسليم بالانذار وهو يتبرعها عن  
 التسليم لقوله لا تقضي واحسبها من الرواتب بل من الغرائب ورح  
 في اجزاء الاظهار عن تسليم الركوع والسجود على القول بتسليمه  
 نظر اقرب عدم الاجزاء وانظر اوقات هذه الاربع للجم والتسليم صلوة  
 جعفر كل يوم ودون ذلك وبين ثم كل جمعة ثم كل شهر واحد من كل سنة  
 من تسليما للذنوب ولما كانت ركعتان على وزيل البر يدعوا بعدها  
 للتسفل صلوة للحاجه ولها هبات كثيرة وانما ما روى عن  
 الرضا عليه السلام من امره يوم ثلاثة اخرها لله ثم يقرأ في افاق السماء  
 بعد العمل والتسفيق والصدق ويصلي ركعتين يقرأ في كل منهما بعد العمل  
 الاخلاص خمس عشرة ثم يقرأها في كل من ركوعه وسجوده وفيها خمس عشرة  
 من ثم بعد تسليما خمس عشرة من يابسون ويقرأها كذلك ثم يضع يده

اليمين ويقرأها كذلك ثم يركع ركعتين ثم يعود الى السجود ويقول  
 يا كيا يا حي يا ذا الجلال والكرام يا حي يا ذا الجلال والكرام يا حي يا ذا الجلال والكرام  
 احد باسم هو هكذا الاهاكل جنة استمدان كل سجود من ولد  
 عرشك الى قدامك باطلا لا وجهك جل جلالك يا حي كل ذليل ويا  
 مداد كل عجز يعلم كبريى فيضلي على جلال والحمد وحج عني في تسليم  
 خذ الواسع وقول ولكن قلت ثم الاليس كل كبريى فيضلي على جلال والحمد وحج عني في تسليم  
 بالاربع وسبيل حاجته فبني ان شاء الله صلوة السجدة بعد تسليما  
 او دفع تسليما ركعتين يقرأ في الاولى بعد الحمد الا خلاص من روى في الثانية تسليما  
 للحمد والحمد وتسليما صلوة الاستغفار وهما بينهما تسليما تسليما  
 على كل من يطمع الله ان يركعتين يقرأ فيها الحمد والحمد والحمد  
 المعوذتين وتقبل الله من كل ذي ذنوب وقيل في الثانية تسليما  
 اربع واجل فيسبلي على احسن الوجوه واجملها اللهم وان كان شاطئ  
 في ديني اوردني في ارضي وما اجل ابري وجهه فاصرف عني على احسن الوجوه  
 رب اعزمني في شري وان كرهت ذلك اوانته نفسي وروى صلوة ركعتين  
 في السجود واستغفار الله ما يرد ثم يفعل ما يقع في قلبه من الخيرة في العاقبة

وروى هارون ابن خارجة عن الصادق عليه السلام كتابه ثلثه رفاع فيها  
 بعد التسليم خروص الداعي للقيام فلا يزال انما تسلمت وتلت رفاع  
 فيها بعد التسليم خروص من الله العرش العظيم فلا يزال انما تسلمت وتلت رفاع  
 تحت المهي وصالوة ركعتين والسجود بعدها فاني ما يدبر استغفار الله  
 من حمزة خيرة في عافية يسلم ويقول اللهم خيولي في جميع اوزري في  
 يسوسك وعافيه في شوش الرغام وكبر في فعل على الله الذي في ثلث  
 متوالي فان تقرقت على علي في كل سجدة لا يخرج السجدة وروى كتابه في  
 في واحد ثم يركع ركعتين لا يجها في يركعتين طيحا ثم يركع ركعتين وحملها  
 تحت ذيل ويقول يا الله ابري في استاورك في امري هذا فانت خير مني  
 مستغفر ومنير فاعز علي يا بطلان وخير عاقبة ثم يخرج فيركع ركعتين  
 ما استغفار الله بعد هذه الركعتين من الاجابة وهو ابري من  
 ورا اسمع السامعي ويا اسرع السامعي ويا ارحم الراحمين ويا اكرم الكرامين  
 صل على محمد وآل محمد واهل بيته واحضر في كل منها صلوة ابري لا خلاص  
 المعصومين عليهم السلام وهي ركعتان يقرأ فيها مائة وصالوة الخيرة اذا دخل  
 السجود وهي ركعتان ايضا واستغفار ذلك ما كثر في موضعه في



الحق للماء وتقول تلكه  
 مستحب في الزمان موكل بحسب  
 في الجهر والعبد من ازا وجبت والشهور انما لا يجوز في النوازل الا اذا  
 كان احدهما الغرض وهو العبدان والصلوات المعادة او كان شبهه وهو المصلحة  
 والحق انما الصلاح العبد لا يخلو لا يخلو من حق من الله على الموانع عليه  
 ولحق حق في عهدهما بالحق بوجوب من المصالح على الموانع عليه والحق  
 وبما يخلق الغنى بجمع وعشرين درجة وروى في حق من الموانع عليه والحق  
 عدم حضوره اذا سمع الشياطين من الموانع عليه والحق في قوله لا  
 بل لا يتم لهم الصلاة الا استغفروا عنهم الشيطان وقال عليه السلام صلى  
 الصلوات لم يفسد فضيلة كل من هو وقال ابن بابويه في حقه المصلحة كانت  
 جميع ثواب الصلوات من غير علمه من ثوابه والظاهر انه رواه وروى انما عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه واله والحق في جهاده وهو  
 الله ومن ظلمه ما لا يقبل الله ومن خالفه ما لا يقبل الله ومن خالفه ما لا يقبل الله  
 العلم انما يخلق المصلحة على الصلوات في مسجدهم الكون وكل ما كان في  
 ومن لم يقبض حق فضل المسجدين الا بجمعه وان كان احد الامامين في  
 يحضر من لا يحضره من اهل بيته ويجوز في الجهر في الجهر وان كان المسجدين

افضل من غيره الامام ما ذكره الامام في الجهر في الجهر وان كان المسجدين  
 سواء كان تداني ملازم الواجب او لا ولو كان في كونه راكعا على الارض  
 فانت الركوع والارض قطعها بتسليمه والاستيناف والارض والارض  
 معه في الاثنان جان في اتي فعل التفت فان اتي في عزمه وشعره فالا  
 الاعادة وان كان غير كبر فان كان مستحيين فاحده فغيرها فكلان متينان  
 وانما في الصلاة وان كان مجرد ذكر وقعود بنى عليه ولا يحتاج الى  
 استيناف تكبير والا فرب ادراك فضله فليأت في ذلك كله وان كان  
 اخر الصلوات ولا يرب في الادراك اذا اقترب في ركوعه فاحده او كل  
 الا فضل من ادركه في هذه الاحوال متابع فيها او ليس في حق  
 ثم التفت والاقرب الاول مستحب القنوت والتشهد فبقا للامام  
 ثم المسبوق ينظر الامام اسقيا باحق يعلم في باقي عبادته عليه من عبادته  
 منقطع صلواته لا صلوات الامام فيقرأ في ثابته الحمد وسورة فوادرك معه  
 الاول في تحقيقه بين الحمد والتسبيح في اخرته لو ادرك الخريف  
 سواء كان الامام قد قرأ او لم يقرأ في الامم ولا يكره للمخالف في  
 مسجد في الصلوات الواجبة كان افضل ويجوز في السجدة الواحدة

والمتعدد مع عدم البعد توافقت اولاً وبسبب تسوية الصلوات  
 استجاباً ما ذكره او اختصاص اهل الفضل بالاول مع الصبيان منه وكذلك  
 العبد والمجاهدين وبين الصلوات ويقيم الامام وتوفيقاً بالسطح الصلوات  
 ان لم جماعه وحمل المأمور عن عتيد ان اتمد والعلو والسايقون معاه  
 وبسبب تقدم الرجال في الصلاة على النساء في الاخير وتقدم الصبيان على  
 وعلى الملتزمين وتقدم ابن ابي بكر في الغافل المتناهي على الصبيان ولو تفرق المتناهي  
 والنساء في الصلوات لا يجوز ولا موقوف امامهم وجاز في الجهر في الجهر  
 على القول بالقرع واستحب على القول الآخر ولو لم يكن هناك من مطلق  
 التاج والاقرب كل هذه القراءات على الامام في الاحتفاء به في الجهر اذا سمعها  
 مع اوليها ولو لم يسمع استحب ولو لم يسمع حيث لا يسمع القراءات في الجهر في  
 الرقعي لا يقرأ في الاولين جهره او يقرأ في الاخير مع السماع في الجهر وروى  
 لزوم القراء في السري وروى التقيف ما لا يخبر ان القراء في الجهر او التسبيح وروى  
 بسبب عليه ذلك ولو كانت ركعتان من الاربعة وجب ان يقرأ في الاولين  
 الفاتحة فاداسم الامام تسبيح في الاخيرين وقال الصدوق في حق  
 الاستماع في الجهر والتسبيح في الاخيرين الاختلاف ووجهه ان

فأمر الانصار في الجهر وظاهر في الصلوات تحريم القراء في الصلوات  
 والاولين من غيرها مع السماع في الجهر والقراء مع السماع والتجويد  
 في الاخيرين بين القراء والتسبيح والقراء فيها افضل من التسبيح  
 وظاهر ان ادريس المنع مطلقاً وفي المعتنق تحريم القراء في الجهر  
 مع السماع وبسبب لا معه وبغيره بين القراء والتسبيح في الاخيرين  
 والاخيرين ولو اعرج الامام وهو في ثابته قطعها مستحباً والاخر  
 في الغرضه ذلك والمشهور بقطعها لثابتها وتمام ركعتين ان امكن  
 والا قطعها تالم في البسوط ولا يجوز العدول من الاثر الى الجهر  
 على الاشبه لا في صورة الاستقلال واطلق الشيخ في الخلافة انما  
 يحتاج بالاجماع ولو كان الامام الاعظم فلا خلاف في جواز قطع الركعة  
 وان كان ممن لا يتكلم في الجهر به استقر بطلان ما في حق التسبيح  
 قيام الامام لم يقرأ في تشهد فانما تتابع خفف فانما تتابع خفف فلو لم يقرأ  
 قيامه وكان التسليم ويكره ان يقرأ في ثابته وفي الغالب لا يجوز  
 ووقت القيام عند قد قامت الصلوة وقبل عند حي على الصلوة قال  
 الساجد عند الخراج من الامامة ويجوز التكبير مع حق في ثواب



الركوع والمشي ركني المصطفى اذا كان في مكان يصح الاغتسال فيه وسحب  
 الماء من الطهور او من غيره من حيث لا يستعمل المنيون ولو كان في ركوع  
 طويلا لم يضر ركوعه ولا يضر بين العائدين وركب الطهور بالنظام  
 لمن ياتي ويستحب له ان يخلع عن المني انما ان يخلع قبلها او يركب  
 ويصلي اذا اجوزنا القراء خلق المني ولو عرض للامام عارض استجاب  
 ولكن ممن استند الاقامة فركب استجاب المنيون قبل وسبق للمنيون  
 خلقه فلو انما المنيون اليهم بالسلام ويسلم السابق او ذاك ثم يقرأ  
 ويستحب للمنيون قول الحمد لله رب العالمين اذا فرغ الامام من الغزاة  
 في منزلة الاغتسال وفي غيره اهله الامام باعاده  
 وعده الله وطهاره سوره ومعه صلواته في زعمه لان في الامم ولو غلب  
 وتقوم القراء لا يغفل ويكره ان ام القريه لا يغفل في قيامه ان اقام  
 فلا تصح امامه ان كان في الغزاة الحق وان كان مستغفرا ولا الفاسق  
 وان اقام المنيون ولا ولد الا ان يحرر امامه ولو الشبهه وسما الله  
 الا ان من نسيه ولا يفرق في ذلك بين امامه وبين غيره والعين في  
 ولوتين كثر اوقف لو حدث بعد الصلوة لم يعد الامام مخطئا

وقال ابن الحنفية والركن بعين في الوقت ولو صلى خلق من يركب  
 في طهارته احد مطلقا وهو نادر وجوز بعض الاصحاب التعويل في  
 الهدا على حسن الطاهر وقال ابن الحنفية كل المنيون على الهدا ان  
 يطهر خلافا ولو قبل ما بشرط العرف اليها فله وسماه عدلين كان  
 قويا  
 الخالف في الزرع والمثالا فيه يجوز الاغتسال به  
 لمن يخلع اذا كان المنيون ليس في الافعال المصلية او في غير ذلك ولا يفتني  
 ابدا لها عند المنيون كما لو اعتقد الامام وجوب القنوت والماسوم  
 لو يركب المنيون ابدا لها عند المنيون كما لو اعتقد الامام وجوب القنوت او اخل بالسور  
 خلافا من حيث الاغتسال به ولو اعتقد نوب السورة واتي بها او نوب  
 التسليم واتي بها او اجزا المنيون مطلقا في الركوع والسجود واتي بالمسني  
 عليه فلا قرب حيا ولا قنأ به ولو فعل ما يقتضيه غيره والماسوم ارحمه  
 كالنائبين فلا قرب المنيون من القدوة واولي منه اذا كان شرط  
 في الصحة كما لو صلى غرضا في العيون وهو معتقد وجوب هذا ولا  
 يصح الاغتسال به بل يركب الا لئلا ولا الجنون وعز المنيون مطلقا وجوز  
 التسليم امامه المنيون العارض وتقبل في الاجابة ولو كان الجنون او اوترا

حاضر حال الاغتسال على كراهه ولا يصح الاعتقاد او الحديث ولا يصح باقي  
 الشرائع عدم الموت ولو جعل اجزأت ولو جعل في الاغتسال بالانفس  
 زعمه لا يفراد وجوب الصلوة ولا بالاحرى ولا بالحي وهو الذي  
 لا يحسن التزاة لا يغفل ولا من يبذل من ما يغفر كذا في التبع وهو الذي  
 يجعل المنيون ولا يركب الذي يصح للمنيون في الاخر وفي المتوسط  
 الا لئله الذي يبذل حرقا مكان حرقه ولا لئله بالاشارة تحتها هو  
 الذي لا ياتي بغيره على البيان والهدى والارت الذي يركب على في  
 اوله خلافا فاذن انما انطلق لسانه وجعل امامته مكرهه واسا  
 التعميم والامام فقال في المتوسطها من لا يحسن ان يودي التا  
 والفا وكذا امامته وقيل لها من يركب المنيون وفي اخرى في جهرا امامه  
 ولا يولي المنيون في المتوسطين الا بغيره اما من لسانه في بعض  
 المنيون بحيث ياتي به غير صحيح فلا قرب جوار امامته بالمسني سواء كان  
 عريضا او عجميا او احدها ولو اقام المنيون من امامته فله وقار  
 صحت صلواتها دون القاري ولا يترك بعضهم بطلان صلواتها ان  
 كان القاري اهل للامانة فوجب اقامتها بذكره ايحى على الامم  
 لا يتم من يحسن شيئا من القاريين عن القاريين عن القاريين ولا يصح

المنيون المراء والمراء في المنيون الغرض والنقل في المشهور ومنه ان المنيون  
 والمرضى من امامته انما في الساق في الغرض الا انها بالحيث وجب اليه  
 القائل ولا يهجم القاعد البقاء وكان الامام اعظم وامام الخ او غيرها  
 وسواء يركب من المرض او لا وقال الباقر عني النبي صلى الله عليه وسلم  
 وقال كايومن احدكم يركب المنيون الا في حاله ان الصلوة  
 على كاستلق بالمصطفيين وكان العارض من ركن القادر عليه ولو قد  
 منها على ركن مصطفيي اخر باع الاخر لم يباغ احدتها بصاحبه وجوز الشيخ  
 في الخلاف ايقام القاعد بالمنيون والابن العارضي وجوز امامه العبد  
 باله هارس وان كان يركب المنيون الا قرب ولكيفون عسدي في المنيون  
 الواجب والمستحب وان كان احم قال الباقر عليه السلام انما المنيون عني  
 الغلب فانه لا يركب المنيون الا به والمنيون بالسلام خلا فالا في المنيون ولا  
 فلو يركب الامم يودي الى الاضداد والمنيون في المنيون بالمسني على كراهه  
 ولا يركب العكس ويكره المنيون بالسرقي وبالعكس في الرابحة وكذا  
 يكره امامه المنيون باله جرحين والمجروح والابرم والمفوض باله معصاء  
 والمنيون بالمطابق والاعلى بالمنيون اذا لم يكن من المختار ولو لم يكن بالمجرح

في غير المنيون



امته ولا ينزلوا طائفتين الا عصب امانه لا علق ويكن امانه الطوق  
 الشايب باليوي ومنه قيس الا عصب امانه الاراق والاراق والاراق  
 والقيس والمطهر والمطهر والمطهر ليس كذا ومنه المامور  
 واما السفينة فان ناعى سفينة العدا له من الامانه وان امكن  
 محاسنه العدا لجان ماوي عن ايها طهر حقه العدا له وسعة  
 من المنع من امانه السفينة محو لعل من العدا له وتعار من الامنه  
 قلم الراتب وصاحب المذلة والاراق على من فان كان اكل من  
 ثم من عتبار المامور فان احتل من المامور فكل من عتبار  
 بل يتفق على واحد فيقول الا قرا في الا قرا في الا قرا في  
 في البسوط وفي موضع اخر منه اطلق اولود الهاشمي في الا قرا في  
 ثم الا قرا في الا قرا في الا قرا في الا قرا في الا قرا في  
 وجها او ذكرا وفي رواية اخرى الا قرا في الا قرا في الا قرا في  
 بعض الا عصب وجعل ابو الصلاح القرظي بعد الا قرا في الا قرا في  
 لم يتركها الهاشمي هنا وجعل ان زهر بعد الا قرا في الا قرا في  
 الترتيب نزل الا قرا في الا قرا في الا قرا في الا قرا في الا قرا في

الخير ولو كان راتبا في مسجد او كان مديونا في المديونات فهو على  
 عبد وجوه وفي ترجمه على المامور نظر وبتنظر الراتب مالم  
 تتفق صوت وعت الفضيله والماد كذا في الا قرا في الا قرا في  
 الخارج وسفات القرون ووجه القرون في الاحتاج الى الصلوة وفي  
 التلاكي قرا تا وهو حسن اذا نسا ورا في الا قرا في  
 لو كان احد هاتين المالكين في الصلوة لكنه افسد الا قرا في الا قرا في  
 كامل الفتحة لكن يوم من القوم ما يعرف بها حكم الصلوة جاز بتدبيرها  
 كان مكانا يريها فوهما وظاهر الجنب في ترجمه الا قرا في  
 واقله من الا قرا في الا قرا في الا قرا في الا قرا في الا قرا في  
 وعن الرواية نظرا في الي اتقان الملام بالتفتش من اجل والى عدم  
 الترتيب في جماع الشب اذا كان من بعد العدا لعل من اجل  
 والماء وما وري من الا قرا في الا قرا في الا قرا في الا قرا في  
 باذان واقامة جماعه براءه فضل الجلف  
 المامور المامور او عتده عليه والعقد الا عصب ومنه ان ارجس  
 من المامور ولو تقدم المامور بطلت اربابا ولو تقدم مسجون

لا يجرى به بعض ولو صلبا باليمن للفرق في تقديم راحله المامور او  
 سفينة في الا قرا في الا قرا في الا قرا في الا قرا في الا قرا في  
 لعل في الا قرا في الا قرا في الا قرا في الا قرا في الا قرا في  
 مشاهير في ترجمه الا قرا في الا قرا في الا قرا في الا قرا في  
 فلو تابعه غير بطلت وفي الخلاف اذا اخل بالارجح المنفرد ويحب  
 كونه بعد نية الامام فلو نوي احد الا قرا في الا قرا في الا قرا في  
 قبل بطلت قطا فليس له استئناف اما الامام فلا يشترط فيه الا امانه  
 الا في موضع وجوب الجاهد مع الا قرا في الا قرا في الا قرا في  
 امانه الرجال والنساء والمعتاق في عدم اشتراط نية الامانه  
 ولو انتهت صاوة الامام فقل المامور الى خارج جاز وان تعدد  
 تعين الامام فلو كان بين يديه اثنان فصاعدا  
 فنوي الا قرا في الا قرا في الا قرا في الا قرا في الا قرا في  
 ويعرف في اخرى بطلت الا في ضوء الاستقلال اذا كان بصغره  
 لعدو وكل لو على شان ونوي كل منهم الا قرا في الا قرا في  
 شك فيما نوي به في اثنان الصلوة ولو نوي كل منهم الا قرا في الا قرا في

ولو شك بعد النية في امانه فلا يفرقه ايتام يتكلمون او يحج بعدد  
 الى من شاء او جوبه بعدد المنفرد ويقتل قويا اختل من شاء  
 نعم يشق له الاجتهاد من بين عليين القراءه لو نفا وبها فيها  
 اتم الامام فلو نوي الا قرا في الا قرا في الا قرا في الا قرا في  
 ولو كان في حق الاستقلال والغفل تحت  
 المامور من الامام وقرب الصفوف بعضها من بعض والحكم في  
 تدن العرف وفي الخلاف حد ما يمنع من مشاهدته الا قرا في  
 بافعاله وفي البسوط يظهر من جوار البعد شانه ذليله ويخرج  
 ايضا من لقلان ولو انطلقت الصفوف لم يجر البعد وان افرد  
 اذا كان بين كل صفين القرب العرفي ولا بين الصفوف  
 الا ان يودي الى الضلعين الفا حش على الامام وليس للاجتماع في  
 المسجد كما فيا عن سماعه القرب ولا الكون في السفن مخصصا  
 للبعد وقد روي ابو الصلاح البعد في الصفوف بما لا يتخطى لروايه  
 زراره عن الباقر عليه السلام ويجعل على الا قرا في الا قرا في  
 ان يكونا بينهما مديون



المختل من حاله والامام عن الاقتداء لانها صلواتهم او زيادة في  
 وهي البعد بينه وبين الامام فان لم يخرج عن العزم استقر فان  
 خرج كان قريبا اقتناع القوي ولو انقل الى حد القرب لم تعد القوي  
 ولوجود بينها فوجها من مبنيا على جواز تعديل المنفرد واوجب  
 الجواز لمنه في القوي فيكون احسن فيهما صلواتهم فانتقل قبله  
 استقر بالم يكن فعلا كثيرا ولو صدر من لا تتقانا سببا لغت في الفعل  
 الكثير ولو جزم البعيد من كالا في حكم الاتصال مساواة  
 موثق لما هو الامام او اعلمه فلو علم موثق الامام ما بعد بطل الاتمام  
 وقال في كذا في كذا ان يكون الامام البعيد قبل القرب مع الاقتناع  
 على مثل سطح اود كانا وحمل على القرب وقال ابن الجبيل لو كان المصنف  
 اعترى بعض عاقل الامام مع السماع ولا يجوز في البعد اذا لم يرد واخر  
 كاتب الامام لاجل الحاق فكانه شرط في البعد لا راحة البصر  
 فلا يجزي ما لم يسمع بخلاف العزيم وقدر العلى بما لا يتصل به  
 قريب وقدر رتب وهو صحيح ولو علم مكان الماسوم جاز سلامه  
 في البصر بعد المعزول ولو كان على امر من مصدر لغت في العلى

من الجانيين مشاهد لما هو الامام او مشاهد  
 ولو توسطت بوساطة فلو كان هناك جاني يمنع المشاهد بطل الاقتناع  
 وبعد الطريق والاساطين والمحابيل ومنع ابو الصلاح من جلول  
 السهم وفي الضياح قولان اقربهما الجواز اما المصنف غير المنفرد  
 فانه من الاقتناع ولو وصل الى الامام فيها فصول من الجانيين من  
 الصفي الاول باطلا او لم يشاهدوه وصلوه المصنف اليه صحته  
 ولو فرض عدم مشاهده غير الصفي الاول بطل ايضا ولو كانا كنت  
 مخربا او قصير يمنع حال الجانيين ان غير فلا بأس والمحارب الداخل  
 ان يمنع فكما قصور الشيخ اذا صلى في حارة مشاهدا  
 المصنف صحته القدوم ولو كان باب المسجد من بين ابوابها  
 او سائر واتصلت المصنف صحته سواء كان على الارض او في عرف  
 منها ولا يصح بطله من على جاني باب المسجد كما قلناه في المحارب  
 وبسط المتأخر في اقتناع الملاء بالرجل وعيون الجانيين  
 قدام الصليبين نظرا لانقطاع الايتام بين اليوميين والمجاهدين  
 ولا ينعها وبني السور واليهدين ولا ينع كل واحد من هذين

١٨٥

مع الاخرى ويحرم الايتام في كلتي الطوائف بالوجود وفي الزمنية  
 الشا فله والبس والنا على ان الله في ما وضع فادوي بانوا في الاقتناع  
 بالمتخصص في الظاهر والمقرب ولا المصنف في الظاهر خلق من به في العلى  
 المكس لان سويها الماسوم العرف لا اجماع ووجه ان قيل في اختيار  
 على الموب والمناظر الموقف في تربية بعض حدوده  
 عند صلواتها بعد السلام الامام من ذواته واثبتوا بابي حاصبه في الاقتناع  
 وفي حواشي غير من ذواتها وما يمكن بينها على حواشي غير ذواتها  
 المنفرد وكذا لو عرف الله باخرى فعله في ذواته صلوات الامام بحسب  
 الامام في الانتظار حتى يتم الامام وهو الاصل وفي التسليم وفي الحاق  
 مثل هذا بالسري والمقرب في اكثر احوال نظر اقرب اسما لكل هذه  
 الاقرب في اختيار الانتظار الامام في صلواته الماسوم لو نكثت صلوات الامام  
 عنها فادوي للمقرب في اتمام الحق بالمسافر وفي اختيار الانتظار المصنف  
 المسبوق نظر ولو كان لو تمسكوا مساوون لصلواته لم ينعوه في  
 الانتظار في اختيار الامام لا ينعونه بوجه التسليم حتى يتم المسبوق  
 فلا ينعونه في اختياره ولو كان بغيره جاز ما فيه

جواز الاقتناع بين المجهول والظاهر والعرف باقي اليوميين ولو قلنا فيها  
 يشبه القنوت لانه يمكن بطله اليومي في الواجب وفيه  
 مسائل يجب متابعتها في الكوع والسجود والاداء كما يجب عدم  
 التقدم بها على غيرها فلو تقدم تأسيها اعادة ما فعل وان تعدل اسفوان  
 اتم ولو ركع من بعد اقبل فزاد فلا قرب المبتلان وان فزاد نفسه لو التفت  
 لا يجزي عن الواجب ولو قلنا بوجوب القراءة اجمال ولو لم يات اليومي العود  
 فوجد الامام قد فارق قالوا قرب حقوا العود ولو لم ينع اليومي ما يتعد  
 والطان كاليومي وقال في المبسوط لو فارق الامام لغيره بطلت  
 صلواته ولو علم اراد بكاسية نية الانفراد اذا استلزم قنوت القراءة  
 او بعضها بسحب اسوا المصنف في الاثنا كما سبقت  
 في الايتام وليس ذلك فاعلم جازعي الصلوات والمحبوساوي  
 الناكس برؤي ابن بابويه عن النبي صلى الله عليه وآله قال سمعوا  
 صفوةكم ولا تخافوا من الخلق الذين ليسوا بصلواتكم وفي التهذيب عن  
 السكوني عن الصادق عليه السلام انه قال لا يروى الله على العبد بعمل  
 بين صفوةكم وحاد فابني ما كلكم لا يسجد عليكم النبطان



ويكون المأموم من هذه الامان يكون امره ان يمشي رجلا ولا يمشي  
 او يمشي على اثنين او يمشي على ثلاثة او يمشي على اربعة او يمشي على خمسة  
 بعضهم يمشون على اربعة او ثمانية او عشرة او عشرة عشر او عشرة عشر  
 فاصح استعجاب السعي اليها وفي سفر محمد بن يعقوب المأموم ولا يمشي  
 وفي استعجاب جذب المشرقة واحد اليه واستعجاب احابته نظر  
 وكثره للغير الغافل يستحب للمؤمن اعادة صلواته اذا وجد  
 من يصلي معه اما ما كان او ما سئل او لا قرب استعجاب ذلك في يصلي جماعة  
 واستعجاب الاستعجاب نعم في صلواته يستحب لم اعادة ثلث اداء لم  
 استعجاب بالصلوة فلو اني استعجاب الاستعجاب لا ماسهم ولجسمهم ان  
 يومه او يات به واستعجاب للباقيين المتابع والتمه هانية التوب  
 على الا قرب وروي في السفر ابن سالم عن الصادق ع في المصلي يتقرب  
 لم يجد جماعة يصلي بهم ويجعلها التبرير وقال الصدوق وروي انه  
 يحسب له افضلها وانما هو روي ابو بصير عن الصادق ع في جماعة  
 الله احبها اليه فوات الامام اليه في السفر والتمه لم يكن المسبوق  
 لا يتم فيها البطالة وكذا لا يتم فيها ناسبا فان ذكر جوارحه في حث

والا قرأ الفقه وقد استعمل في هذا في رواية عن الصادق عليه السلام  
 ولو قلنا بانعقادها فلا ذكر فيهم ما ركع في دعاء جوارا فتدبر  
 المشر من المشرقة هنا ما لا يصلح الا نام ركعتا لا طاعة الا لا يتم قبل الانعام  
 فحوازا في المأموم به يفي على جوار النسخ من المأزاد الي الانعام  
 يجوز للمأموم طلب تطويل ركوع الامام اما بالقول او بالشارع  
 او بالتخييل والا قرب كراهه الصلوات هنا لا في حكم الكلام بعد الاقامة  
 ولو طول حتى ادرك ركعتيه اخر فلا قرب اذ كان حاله في ركعتيه ركعتيه  
 لم يستحب له تطويل ولا استعجاب بقدر ركوعه لا اريد به ذلك الكلام  
 في الثالث ويستحب للامام تحفيظ الصلوة لاربع طلب حب المأموم  
 الا طاله وانما صبرهم وسألونهم تحفيظ افضل من صلواته وحده مطولة  
 يستحب للمسيوق متابع الامام في السجود والقنوت والقبول  
 ولا يركع في القبلة ولا يجافي فان لم يكن على ظهره صلوة ولا يسقط عنه تطويل  
 صلوة فحقت لنفسه اذا الميود والي التحفيظ عن الامام وفي المسبوق  
 اذا تشهد الامام حين الا وسهر ولا يفضل كون افضل المأموم واذا كان  
 بعد اذان الامام ويجوز المسارعة في ذلك ولو انتهت صلوة المسبوق او ما

السلام التسليم وروي انه يندرج رجل منهم في السلام وفيه المسبوق صلوة  
 حين السلام قبل الامام مع بد الافراد في غير الصلاة الواجب في السلام  
 قبل الامام الا انفرادا فلو تفرقت وكذا في الصلاة بعد الامام ان يركع  
 الا انفرادا لم يات به ولكن لا ترك الا افضل وان استعجاب في الصلاة لم يركع  
 سلطان الصلوة الوجهان ومع الغزيرة كل ذلك جائز ويتوجب الا انفراد  
 على الا يركع الا في الصلاة والشهادتين والتوفى والركب ولا  
 يكفي في الصلاة بالاسلام الصلوة على اربعة ركعات وهو لا اسود كان  
 في الصلاة لا يركع على ركعتيه او ركعتيه او ركعتيه او ركعتيه او ركعتيه  
 لا يركع على ركعتيه او ركعتيه او ركعتيه او ركعتيه او ركعتيه او ركعتيه  
 على ركعتيه او ركعتيه او ركعتيه او ركعتيه او ركعتيه او ركعتيه  
 لم يركع على ركعتيه او ركعتيه او ركعتيه او ركعتيه او ركعتيه او ركعتيه  
 احتجوا على ذلك ان يركع على ركعتيه او ركعتيه او ركعتيه او ركعتيه  
 اشتراطه في الصلاة لا يركع على ركعتيه او ركعتيه او ركعتيه او ركعتيه  
 عن ركوعه في الصلاة على ركعتيه او ركعتيه او ركعتيه او ركعتيه  
 ولو كان في الصلاة فان كان قاسما انفرادا وان كان على ركعتيه او ركعتيه

القول بجواز ركعتيه او ركعتيه او ركعتيه او ركعتيه او ركعتيه او ركعتيه  
 بطلان ذلك فظهر عدلا او يكتفي بظاهر ركعتيه او ركعتيه او ركعتيه او ركعتيه  
 العتق فصلت مشكورة الراس او جعل تجارة لود في جوارحه لا يتم  
 العتق اهل العالم بالعبادة وجهان والتوفى بينهما ليس ما ذهبنا  
 حلق المأموم من الموقر تركه الاول في الصلاة من الموقر الصلوة بالمعاني  
 وهو موقوف ولو وقع عجزه عن اداء ما كان حاضرا استعجاب الاول  
 التاخير ليجب ارضا خلد وقال ابن ابي عمير الامان يكون الاصل حالها  
 ليس عجزه ولو كان خلوها عن عجزه وقفي الصبي عن عجزه ولو كان  
 خلد رواه ابن ابي عمير عن الصادق عليه السلام الطاهر  
 الرجل كذا في جواب المراه وقفت عزمها ووافقت الحنفية  
 المراه فالقرب وقوفها استعجابا كذا في ابيات المراه بالرجل وكل الله  
 اقيمت الحنفية بالرجل اتفق خلفه ولو اعلان الصلوة والرجل الحنفية  
 الا لم يجز سائت الامام وكان الصدوق يتفق على عجزه او لم  
 وسالت شيخنا محمد الحسن عن موقوف من ياتي بعد فقال لا ادرك  
 ولا عرق به حديثنا والطاهر ان يركع الاستعجاب اذ اقل الجوارح



وروي سعيد الاعرج عن الصادق عليه السلام في الحديث في الصلوة ثم قال  
 يقول عن ابي امامة وروى عن الصادق عليه السلام في الحديث في الصلوة  
 والصلوة هناك رجل كاشع في ركبته لجلالة العزيم عام  
 كالمطر والبود الشديد ما فوجئ والرياح الشديد المقلوب الذي على الله  
 عليه اذا التفت النحال فالصلوة في الرجال والنحال وجه الا رضى الصلوة  
 اوله ورجاس كالمطر والمطر من افعال الخبيثين وحضور الطعام مع  
 شدة الشهوة او فوات رزق او قساة طبع او حزن او منزع بكعبه  
 في حزن او بيا او منزع من عناق عليه او غلبه النقاس ولو كان رجو  
 زوال العجز وادراك حله استحب له ان يحضر في الصلوة  
 التحليل الى المسجد ليعتدي به ولو عارضه الما من بين الناحية حازر  
 التعبد بل يستحب للمريض وقت الفضيل  
 حضورهما على كل حال اهل القلا في السجدة يا موكدا في الصلوة  
 عليه السلام من صلى معهم في الصلوة الاول كان من صلى على رسول  
 الله في الصلوة الاول وعنه عليه السلام يجب على من لا يقتدى مثل  
 من يقتدي وبسوى في ذلك من صلى الفرض ومن لم يهتد قال العزيم

العم عام من صلى في مسجد ثم اتي مسجد ثم نعلي معهم فخرجت بهم  
 قال عليه السلام اذا اعلنت معهم غفر لك بعد ذلك  
 لوركي لكون فونت الركوع بالحقا فكتس بين السجود والاراء الحاق  
 بعد قيامه وبين الشئ في حال ركوعه وروي ان رجلا في مشقة ولا  
 يخطي ولو وقفت بجنبه ما جرم احض لم يستحب له الا تتكلم  
 يستحب التسبيح لمن لا يقرأ في الصلوة الا ما وكفى الوفر في القراءة قبل وبعد  
 له السكوت الا في محله اذا سمعها فالانصات افضل يستحب  
 ان ما اسعاه من خلج حجة الا ذلك كان ويناك في الشغل والتسليم ويكونه  
 لهم اسعاه ويستحب ان يدعو لهم لحاد عا النفس ويكن مخصوصه  
 نعم بالوعا لوعرضه لا ما في طيل الصلوة استناب  
 من ينهم فيعدون الى الاقيام به ولو لم يستنب قد عارض على ما لم  
 هم وكذا لومات او اعني عليه ويستحب له اذا انصرف ان  
 يلقي بيده على انفه والا فعل ان يستحب من شهد ان فانه  
 وروي عن الصادق عليه السلام في الحديث في الصلوة  
 يدري ما صلى منوب يدرك من خلج وقد يترجم منه جواز استناب به

المتروك او متني الصلوة الان  
 عينا ولا كفارة الا في ما سواها وحيث بشر ان يجمع له الشروط  
 فيجب السج الى مكان فيه اما او موث لم يكن عنده احد ولو نذر  
 في ما به وجبت ان اقتدا به احد وهل يجب عليه ان يدعو الى الاقتدا  
 الا في ذلك ولا يجب على الموعظ الجاهل بغيره يستحب ولو نذر ان يقيم  
 لم يكن الا ما به والعكس ولو نذر الصلوة في جماعة اجتمعوا باهم كان  
 يكون ان يدعو الى العمل بها النساء اذا لم يكن فيهم رجل  
 وان كان اجانب ولا يجوز له قتل او ما يمسح لانه الامام يبيع ولا يبيع  
 ولو نذر الامام فظهر خلافه بطل الا قتل  
 في الاما دجان والظاهر ان لا يجزى اجابة الاذن والاذن له اما  
 لو كان التزجج لا الكمال لا يبر والرايب وذ المتزجج فان الكرا حبه  
 تموز  
 قال في السبوط لورق في طريق المسجد  
 والامام في طريق احض ولا هوف او نوق سطر احضه ما لم يجل بينه  
 حائل ولم يزل في السبوط والجهد فظاهر الا كفا بان يحرم ما يستحب  
 ولعله بناء على جواز ثلث ما به ذراع كاهنهم في كل ما سواها في  
 ع

على الما حرمنا بعد الامام في التعقيب وهذا مروي وقيل من صلح  
 من لا يقتدي به فمما يترجمه بالسجدة سجد المستحب انما يوجزه ويشكل  
 بان حقيقة السجود لم تحصل فيجب القضاء بان ظاهره ان لو سجد  
 الما الامام سجد معه وهو ياتي في ابطال السجدة الفريضة  
 روي عن ابن بزرج ان ابا ماسع ابوب عبيد الله عليه السلام عالم يكن  
 عا قاطعا وهو ان اعلم ان الصلوة لا تطفن في العراء وروي  
 ابي عبد الله في الاما في الاقراء في الاقراء في الاقراء في الاقراء وروي  
 رواه عن احمد ما علم السجدة الانصات والتسبيح في نفسه  
 وهذا يدل على ان التسبيح لا ياتي في الانصات ويذكر على الامام  
 اذا اصطا او تزع عليه وهل يجب الظاهر نعم ولو اهل به الما مع  
 على في بطلان صلوة تردو نعم ولو لفظ به اجزاء بالنسبة اليه  
 تحزي الصلي خلق من يتبع في شهر مثل حديث  
 النفس ولو ركب قبل فرائضه في ركوعه ولو وجد ركعا فدخل  
 معز فيه فالأقرب سجد القراءة لرواها عن عارض الصادق عليه السلام



على ثبوت القدوس بقوات ركعتين أو أكثر غير ان يتقدم  
 عدد طهر المأموم وقد سمي في مزاجه بركوع ولو سها على الركوع حتى  
 يركع الإمام و يرفع رأسه لمحق في السجود ولو لم يمسك في السجود  
 سجد والتحق به قبل ركوع الثانية فان ركع في الثانية ولم يركع للمأموم  
 في الأولى جعل ركوع الثانية ركوع أولاه واجزاء الركوع  
 أو منعه من جعل ركوعه على باعه في منزله بجاء جرد ولو فعل  
 ذلك احتياجا جاز وكان تارك الافتاء ويستحب على من رآه مصليا وحدا  
 ان يقنن به اذا كان أهلا ولا يمشي على السجدة على عاتقه ولا  
 يسرع ولو خاف العتات فلا يباي بالركوع وان خاف نسي المتاعا في  
 المساجد بحسب تفاوت شرف المساجد ولو ساء في الشرف كان  
 على كثر جهده افضل ولو كان امام الأقل ارجح في اعتبار نظر الا ان  
 يكون الإمام الأعظم فاذا رجع قطعي  
 في اكتساب الموقن غا سواي الاعتقاد فلو سألوا وتقدمت رجل  
 المأموم لطلوعها جاز ولو تقدم عقب المأموم ولكن رجل الإمام طويطه  
 فتقدمت اصابعه على رجل المأموم أو ساء بها رجل والفضل تأخر المأموم

عن الامام وان كان واحد الكثرة لا يخرج عن اسم التماس ولو تقدم  
 السجود دون حوله الكعب على الامام اليها فان كانوا في سمت رجل  
 اختلادهم وان كانوا في سمت اخر فلا قرب البطلان ايضا فانما  
 لا من هجيد مرووي عارضين الصادق عليه السلام  
 في مدرك الامام في التشهد وحلق رجل لا يتقدم الامام ولا يتأخر  
 الرجل ويعقد الداخل على الامام وفيه تنبيه على ان الشبه بآخر  
 المأموم او تقدم الامام لو كان الا فتد امسك ولا يستحب للامام  
 ملازمة مجلسه بعد التسليم هنيهة ليم السجود ما فانه ولو ادركت  
 الامام في التشهد الاول ليس ويخبر في القعود عنه او في الشغل  
 حتى يقوم وهو ظاهر منها بان على عثمان عن الصادق عليه  
 مرووي عارضين الصادق عليه السلام لا يفتتح ولا يعقد مع حتى  
 يقوم مرووي ابراهيم بن عبد الحميد عن ابي الحسن عليه السلام لا  
 يعمل بالناس من في وجهه اثاره الطاهر اذا اراد ان يركع مرووي  
 هشام بن سالم عن الصادق عليه السلام لا يصل الامام بعد فرائضه  
 في مقامه حتى يفرق عنه مرووي عارضين عليه السلام ان لا يجوز

الشيخ للامام وهو كذا في  
 في الخلع الواسع  
 في الصفوف ويبدأ في ثلث اصوات العبد من اخل بشرطه او واجب ركعتين  
 او غير ركعتين بعد اطلعت سلوة وان كان جهلا لا يحل للاختلاف فيعذر  
 فيها لمجاهل وكذا الوضوء ما يجب تركه عند اوان جهل كونه واجب الترتيب  
 او جهل الا بطلان به ويعد جهلا غصيب الماء والساق او المكان او جهلا  
 الاما والطهارة فان لا عذر فيه او سوت الجبل الماخوذ من سوق المسلمين  
 او من يد سمل على ان ما في وجهه مطروضا او اخذ من الكافرا ومن سوق  
 الكفار تقليد لا ير فيها وهو بطل ترك احد الامكان كن  
 ترك القيام حتى نوي او اليه حتى كبر او الكبر حتى قرا او الركوع حتى سجده  
 او السجدة حتى ركع بعدها ولا فرق بين الاولتين والاخيرتين  
 وقبل سجدة الزايد وباقي الغايبة وقيل في الاخيرتين وهما متعيفتان ولو  
 شك في كون السجدة ركعتين من ركع او ركعتين ركعتين جاز لاحتياط  
 وكذا البطلان بزيادة احد الامكان سهوا الا القيام ولا تبطل بزيادة  
 غير ركعتين سهوا او زادا ركعتين سهوا ولم يحل عقيب الزايد بقدر التشهد  
 اعاد وان جلس فقولان والا قرب الاعاد بناء على وجوب التسليم

ولو ذكر الزيادة جلس ولم قبل الركوع جلس وان لم يركع فان  
 قلنا بالامساك لم يركع ولا بطلت ولو لم يركع بالطلان لو ذكر بين الركوع  
 والسجود ويخبر الزيادة وهو في التشهد في تمام النص اذا ذكر بعد فرائض  
 الوقت وجهلا فيه وان بقي الوقت على الاظهر ولو نقص ركع فانه لا يركع  
 انها ملحق بركعتين ولو تكلم على الاصح وفي الاستدبار والنعل الكثير نظر  
 وظاهر اكثر اصحاب الاتمام بنا على عدم منافاتها للصلاة وسوسها  
 ومرووي النبأ وان طال الزمان وهلا يبطلها فعل الميا في بعد ذكر  
 الشخص على القول بعدم بطلانها بالمنايات السابقة من نظر من الشك  
 في كونها منبهة على عني او فرضا مستقلا فعل الاول تبطل وعلى الثاني لا تبطل  
 ولو ذكر بعد شروع في صلوة اخرى واجيب بان لا قرب اكلامها ما لم يتجاوز  
 حدودها في بطلان على اشكال ولو كانت غفلا فالجواب بعيد وان سها عن  
 غير ركعتين فاقرب قلته  
 ما لا يحل له وهو من سوا الفرائض  
 او بعضها او بعضها حتى ركع أو نسي لم يركع او له الاختلاف وان  
 كان في الثانية او تسبى الركوع او طأ نسيته حتى انصب او ارفع منه  
 او الطائفة لم يركع او ذكر السجدة او الطائفة فيهما او اكلان الركعتين



الاولى او بعض الاعضاء سوى الجبهة او قال لا اخرى سهوت او لا  
 او سهاى ذكر سجدة السهو او قال لا اخرى سهوت او لا  
 او سهاى ذكر سجدة السهو او ذكر طوع الاحياء وهو واحد معاني  
 السهو في السهو او ذكر سجدة السهو في فرضه واحد او فريض  
 متواليه  
 فلو كثر عذر الواجب سهاى فان كان ركنا فلا بد  
 من الاعادة وان كان عذر فلا بد من القضاء وانما توتر الكثرة  
 في سهاط سجدة السهو وكذا سجدة التلاوة لا يفتى بان اجزاءها  
 لا وسها المأموم مع حفظ الامام وبالعكس فلو سها المأموم في ترك ما  
 سجد لأجل سجدة السهو والامام حافظ فلا يسجد على الامام على  
 قول السجدة في التلاوة مع الجماعة اما ترك المأموم تركا حقيقيا  
 دخل في احده لم يبق حفظ المأموم الامام بل رخص الصلوة ولكن لا  
 يغفل لحفظ سقوط قضاء السجدة والشهد ولو كان المأموم  
 قبل سجدة السهو حتى ركع بعد قبل الامام ناسيا او بالهسي رجع  
 وتدارك والعاسي استأن الصلوة ولو عصى الامام وجب سجدة  
 السهو وحده يجب التاب على المأموم في تركه وقيل السجدة

٧

يجب اما من لم يذكر حتى جعل السبب فالا ينافى بعد سقوطه ولو جوبنا  
 تحديدا قل انه المنفرد وكان قد وجب عليه السهو فلما تابع الامام  
 وجب على الامام السجدة فان قلنا بالتبعية وجب على المأموم اربع  
 سجديات والا فان شئت ولو ترك الامام سجدة تيسر لم تامة فليس  
 به المأموم عليه تركي الا انفراد ولو كانت واحدة استقر الفرض سجد  
 طلوع في الاول كالم الثاني ولو سلم قبل ما لم يظن سجدة احتل الاحتار  
 به ولو قلنا بسجدة الاحتار وسلم على الامام وسجد السهو ان قلنا بعدم  
 القيل ولو طعن المبوق سلم الامام فمأثرة وان فتيان عدم علامه  
 اجزاءه فلو لم يركب المأموم الامام سجد السهو تابع على القول  
 بالوجوب وان لم يعلم وجوب السبب لم يوافقوا في نسيان  
 السهو اذ الشهد رجع ما لم يركبها فلو رجع الامام بعد ركوعه انفراد  
 المأموم ولو سهاى التاخر فلا حرج  
 معان سجدة وهو قرا يكون او السورة او بعضها اما في واحد  
 الركوع والركوع باليسجد والسجدة من ركوعه يسجد التلاوة والشيخ  
 ولا يركب في وجوب الرجوع بين سجدة تين والواجب والواجب

للتسليم ناسيا او لكلام خفي ناسيا والشك بين الركوع والخمس  
 بعد السجدة بين واجبهما الصواب والافضل في مقام في موضع سجدة  
 وبالعكس واجبهما المفيد على مثل في ثلثا السجدة هل زاد سجدة  
 او نقصها او زاد ركوعا او نقصه وقد تجاوزهها لم يخل الشيخ  
 وجوبها لكل زيادة ونقصان وخرج عليها زيادة الفعل ونقصه  
 واكثر في المختار وجوبها لتعقبه الفعل ولا يجب شي بتركه  
 عند واجبهما لزيادة الفعل كالتقوية في خطاها بعد التسليم  
 مطلقا وقال ابن حبيب للنقص قبله وجوب الصلوة تغية  
 وتعدو بتعدو السجدة بتعدو السبب ما لم يكن طهرا من علة او  
 يوطئ في غير الكثير ويجب فيها اليه ويجب في سجدة الصلوة  
 وذكرها باسم الله وبالله وعلى العمل بحمل والله اعلم او يسجد الله  
 وبالله والسلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته ثم تشهد  
 خفية ويسلم ويستحب فيها تكبير لا احتياج وفي رواية اخرى في  
 التكبير لا ان يكون اما فيكون اذ اسجد واذا رفع راسه وان قرأ  
 وجوبها قبل فعلها في الصلوة من كلامه وغيره واختار من الادا

ابن ادریس اعاد الصلوة بترك السجدة في اذا قام واجوب الرجوع  
 الواحد ويشكل بان الحل ان كان باقيا ركعها والا لم يركعها ويتلافى  
 التشهد والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم بالركوع والتشهد الا حقيق  
 بالمجهر فان احدث في سجدة التسليم بين ثنايا السجدة الاول  
 وسجد السهو وحكم ابن ادریس بالطلاق في التشهد الاخير هنا بناء  
 على عدم لزوم هذا التسليم لا في سجدة يكون قد احدث في الصلوة  
 او رجع ليدرك السجدة وجب طوعا ان كان لم يجلس  
 عقيب الاولى خلافا للشيخ ولو كان قد جلس للاستراحة فلا حرج  
 في احتار به  
 ما يتردد سجدة السهو وهو بيان  
 السجدة الواحدة او التشهد او اعادها وما يذكر حتى يركع  
 سواء كان ذلك في الاولتين او في الاخويتين على الاصح  
 خلافا للفتاوى حيث جعل الصلوة بالسجدة في الاولتين  
 وقال المفيد اذا ذكر بعد الركوع سجدة فليست سجدة احتار بها  
 فضاوي يقرب من قول علي بن ابي طالب وطاهر ابن ابي عقيل انما  
 الصلوة ببيان سجدة مطلقا ويجب ايضا سجدة السهو

٨







فلا قرب أصا فركه اخري ولو كان قد على كعبين حالاً احتل قوماً ذلك  
 ولو ذكر في الاحتياط أصا استعمله على ما كان قد في المني وفي ذكر  
 العلم في التباين التميز والافان كان على فرض على الاقرب ولو احدث قبل  
 الاحتياط المسند فالاقرب الظاهر في التباين بها ولو خرج الوقت فالاقرب  
 التباين بها وتلا جيتا فضا وخرج ترتيب على التباين السابغ ولا يترتب  
 العدول السعوي في القول ينظر ولو وجب على المتصفي في القبل احتياطاً في  
 جدي تعين بها ولو ظهر انما قبل سقط ولو كانت الصلوة في حرجي  
 جدي القبل كما بين للترتيب والموس على الاحتياط الى العبد  
 في القضا ويخط عن غير المبر والمجبون والمغني على في  
 الاصح والكارط والنضا والمنازل الاصل يحل في الموند وان كان على  
 فها على الاقرب ويخط عن غير المكن من الطور فان الاقرب  
 القضا ويجب على الكل من ذكر وان كان الغوات مخرج  
 اوسيان ولو تترتب او اكل ما يزيل العقل علماً قضا ولا خلاف وان  
 لو كان عليه فلا قضا ويستحب قضا والتاقل الا تترتب فان كانت  
 لم يتركها القضا ويستحب الصدق عن كل كعبين عدم كل  
 شيء

اربع مود من كل طوع الليل ويدخله النهار والصلو افضل ويستحب  
 تعجيل فائز الليل بها وبالطس ونفسي او ثار اليه ولو نفي الوتر بعد  
 الزوال فالاصح ان تترك الاربع ونفسي المبر تترتب وتجب سواها  
 القضا: الا اذا رقي القفح التمام والمجر والاحتفات واما حجب الصلوة  
 فمعتبر به حال فعل الصلوة ونفسي الصبي ما عاذه من مضيق الاضال  
 وبالعكس يصلو المربعي وكن الخافق في حجب ترتيبها فانها ولو جعل  
 الترتيب فالاقرب فوطسوار كان في قفل ونعام اوتي احد هافيط  
 بحسب ظنه ان كان والاحتياط في وجوبه على الفور والتراتخي اقول  
 او رها تسعدت وصح الا اذا قبل سوا كانت القاية معه او تعدد  
 ليومه او لغوه ثم يستحب التباين بالقضا الى ان تنقضي وقت الاداء  
 وتبلى بل يقيم الاداء ويستحب ان يكون سابقاً في التباين حقه عله  
 ما لم يتجاوز خطه فتصح تبايناً بالسابق بعده او قد تراعى العدول  
 ويؤخره وليس في التباين تكم الصلوة ولا ترتيب عليه المبرتان من ذلك  
 كغيره والاحتفات وفي العدول قبل التباين وجهان مبنين على وجوبه  
 وانه جزء من الصلوة او لا وقد يكون من الاداء قبله القضا والعكس

كما يكون بين الاداءين والقضايين ومن الترتيب الى مظهر من النفل  
 الى مظهر من الترتيب الى النفل دون الطس خلافاً للشيخ وابن كثير ولو  
 لم يكن تباين القايته او القايته كبر حتى يطلب على الطس الوفاء  
 ولو جعل العين على التباين يتردد وذكر التباين اذا الترتيب  
 واتي بالمغرب عينا ولو تترددت الحزب بين الاداء الاداء والقضا  
 اجل ترتيب يتردد ولو ذكر بعد الترتيب التباين فلا اعاده ولو كان  
 في اناء الصلوة جزم بالواقع لا غير ويجوز ان تقرأ المتمددة بطلان  
 اقتدار العين بالتمددة نظر اقره يجوز لا بها صلوة صحيحة ظاهر وفي  
 نفس الامر ولا ترتيب في الغوات غير المبر لا حل ولا بينها وبين اليوم  
 على الاقرب وترتيب التوافل مستحب ولو تعدد الاحتياط وترتيب  
 كما صلوا في الاداء والنسب في صلوة او اكثر ولا تنقضي في العبد  
 كما سبق ولو ارتد او سكن ثم جن او حاصت قضي ايامهم دون  
 كحجته ولو استجاب ليخض بالدواء فلا قضا ولو الترتيب  
 دواء فاسقطت قنصت وللشعر من حواء النفل الى على قضا و  
 والا قرب جواز ما لم يبق بالقضا وقد خضع في الذكر

الصبي على الصلوة ليست ويتأكد السمع ويغيب لحنه فيقهر عدد  
 بلوجه بالاحتياط او الالابات او حجب عني في الذكر وسحب في  
 الحائض على الاصح ومن ترك الصلوة الواجب او شرطاً لم يجز عليه  
 مستحله وهو يتركه ان كان فطره وعتاب ان كان غيرهما  
 فان تاب ولا قتل ولو ادعى المستحل الشبهة قبل مع الحائض في  
 حقه كغريب عله مالا سلام وفوتر كها غرس عر وهو عا حمر فان  
 عاد قتل في الثالثة وقيل في الرابع والاطمروكي في اصحاب  
 الكبار وفي البسوط اذا خرج وقت الصلوة امر بقضاها فان  
 الى غير فان اخام عاذا كل حتى ترك ثلث متواليه وعمر فيها  
 ثلثة مرات قتل في الرابع ولا يقبل حتى يستتاب وتتمتع ويفعل  
 ويكفن ويصل عليه ويجب على الوكي قضا ما فات اباه مطلقاً منهم اقول  
 من خصه بما فات لعنه كما لم يرض والنسبان ويكتفى بالوجوب  
 بالاكثري في قضا غير من الاوليا وجه قوي وفي القضا عن  
 للمرأة والعبد تتردد احوط القضا ولو اومى بها الميتة  
 سقطت عن الوكي ولو عصى لها مالا قيل ان من التلث



الامحاجز ولو لم يكن لروني في يومه قبل وجب احرازها للحاج  
في ماله وعلى هذا يكون من الاصل او منى بها او لا باس برؤي  
مات قبل الوفاة في انجازها لم يجزها عليه  
ولسبب احرازها في السفر الثاني كتحقق  
والسلام في ما في المروية او لا يحكم  
ربط القصر في معلوم فلا يقصر الحاج وطالب الا بقر وشهر ولو  
تأدي في السواقي عوده وبما جوزه المأوى والزوج نابعون  
للمواظ على كل الولد والصديق وشهرا من كعب على المتأخر  
اذا وطئ نزل عليها اما المكروه على السفر فان طئ ارتفاع الاكره او  
تساوى في الاحوال فلا يقصر والا تقصر كون المقصود ساقط  
وهو من يوم يبعد ان كل يريد اربع فراسخ كل فرسخ ثلث اسيال  
كل ميل اربع الاف ذراع وروي ثلث الاف وحسابه وقبل من  
المعبر من الارض المستوي بحيث يقدر القاسرين والراجل للمعبر  
للمحسوط والذراع ست قبضات اربعة وعشرين اصبعاً ولو  
تصدقها فلا تقصر ان طال السفر بتقدير المتأخر ان  
كان

كون اربعة فراسخ ويريد الرجوع ليوم اوله ليلته قبل السفر في الذهاب  
والعودة وفي التفتيش بخمسين يوم القصر ولو بان في الظاهر  
الانعام وان بقي العرج ولو تردد في الزيادة على اربع مثالا به وفي النقص  
عنها لا تقصر وان لم يثبت للكل الانعام ولو تردد اربع ولم يرد العود  
ليوم اتم على الاقرب وقال ابن بابويه والعقد يقضي في الصلوة  
والصلوة وقيل الشيخ يقضي في الصلوة خاصة ولو شك في بلوغ الساق  
اتم ولو تعارضت البتتان فمن رجح الاثبات على النفي ولو كان  
بلد طريقان احدهما مسافراً فمسلك الاسود فقل ان يرجع ولو  
سلك الاخر الى ان يرجع بالاسود فقل في رجوعه قال ابن  
البراج لو سلك واحدة او ثلث في الاقرب فقل الا فلا وبعد الساق  
من مستطاع جارية البلد المتوسط ولو تعارضت فقل انها مستطاعت  
استقر القصر ولو تردد في قطع سفر علم  
اتم الا ان يكون بعد المسافر فيقف في الليلين يوماً ولو كان في النوح  
في كل روي كجدار وسامع الاذان اتم وان جرد بالسفر فيها  
وفي النجاشية ان توقف على اربع فراسخ فقل ودونها يوم

تردد المسافر في القصر زاد الترخيص فان عاد قصر وفي احتساب  
ما بقي من المسافر من نظراً في الاحتساب ولو تروى المقام عشر ايام في اثنا  
المسافر اتم ولا يحسب بل في بالنسبة الى السور يدر اذ اصل على  
التمام ولو علق المقام بوجود زيد فوجده اتم والا فهو باق على  
القصر ولو تروى المقام بعد المسافر من او تعلقاً وجد ان كان  
رقت عليه تقصر الى ما كان عليه تا ما وصلح وفور فضها في اثنا والصلح  
بعد تجاوز القصر اتم والا فقل ولو تروى المقام في اثنا الصلوة او  
جاء عنها وعلى القول بالبدية لا اعتبار بالنسبة وخرج بعض  
ان الشروع في الصلوة وفوت الصلوة لا يدر سقط كالصلوة  
على التمام ولو جلي تماماً في احد الاربعة ففي اعتبارها نظر اقره ذلك  
ولو تروى القصر من اتم سهاً مثلاً سكال اقوى وفتردد  
على اتم المسافر في شهر اتم ولو جلي داد اخرج بعد ما  
اعتبرت المسافر في باقي الشرايط والظاهر ان العشر يكتفي  
فلا يحسب بعض اليوم بوج كمال ولو تروى اقامه العشر لا يخرج  
من الشهر لئلا يكون وان صادف التمام وتزد ابن كعبيد لا كفاية

انما حمله يومه ورواه حسنة واولت للرجل على الايام اربعة  
او على احتسابه لا تمام وليس شيئاً ولو انقطع السفر بعد ان صافى  
فلا لغادر ان كان في الوقت والمبلغ المسافر خلا ما لا يستحضر  
ان لا يجرى عليه فليس يمكن استوطنت سنة استخرج حكم الصبيح بل الفصل  
كذلك وكفى المنفرقة الاقرب اشتراكاً تكون صلواته فيه تماماً في  
هذه المدة فلا تحسب ايام القصر يكون التمام مع زيارته فلا يحسب  
التمام بعد الصلوة على الشكال وكذا الايام التي فيها وحده فضيلة  
القبض او تكون سنة لا تقصر فيه ولا تكفي الاستيطان قبل التملك  
ولا استيطان الوخوف العاصم كالمؤمنين واولى منه للمؤمنين  
المساجد ولو خرج عن الملك عاد الى ما كان قبله والمقيم ببلد  
اخذ وطناً على الدوام وعلى بلقن تملك الملك على الظاهر في اشتراط  
اقامة سنة أشهر هناك او العشرة او لا اشتكالا ولو استوطنت  
تبعاً لخاصة كطلب علم او غيرها او استيطان محدوداً فلا حكم  
لم وان طالت المدة وظاهر ان البراج ان السفر لا يفتقر الى ما  
في القول المستعمل في البراج المقام عشرة وقال ابو العلام ان تزل



انهم يولون والافلا او يرا حيا راجحاً راجحاً ان ينجو من النار  
والاب والابن والروح مع كونهم لا ينجون من النار  
تعودت المواطن انهم فيها وتخرج كل طريق بله سائر لا يدخل  
في جنة الكثرة وان زادت على منزلين على الظاهر اذا كان  
السفر منى على الاتصال <sup>الا يكون سفره مقصداً ولا تروا</sup>  
كونوا حيا وتول من بعد شاد ولا تكون راجحاً وتول عطاء  
منزوح مقصود في المنام ولا يقبل العاصي من كالمسا والمسلم  
على الظالم وطالب الشبهة والمباغي والعدل واللاحق بصله او  
المتزهد به وفي السفر المتزهد في عند كل احتمال في رايه  
تزاره في المنزه بالصيل ولو كان الصيد لقوة وتوت حاله  
او الله وتو تروان كان للجهنم اقل اسعاً وفي تمام الصلوة ولا  
لا تمام ولا تمام اخره مع دعوى المرتضى قدس سره راجحاً على  
التوجه الشويبين القصر والظفر في محجوب عود ابي وهب  
اذا قهرت انظر تواد انظر تفرقت  
عن المعصية اعتبرت المسارح ولو عاجل المعصية خطا انظر  
لورجع

وكذا لو نوى للطبخ المعصية انقطع السفر وقال ابن بابويه  
تصل مسافر في حال في انشائه الى الصلوة الى حال بل وقصر عند عود  
الى الطريق فظاهر عدم انقطاع المسافر اذا عاد العاصي الى بلد  
تلبس بالمعصية انهم وان اقلع عنها فخرج لو كان مقصداً مسافراً  
ان انقطع في سفره لم يقطع فيه ولو سلك طريقاً اخر فاطمأن التلق فيه  
نفساً او مالا فهو عاصي الا ان يكون ما يتوقف في سفره من المال  
اعظم مما يتوقف منه او يكون الثاني مما لا يقربه وفيه كونه في  
الانتي يخرج لاصول العود والمضي فان تساويا في غير قصر  
الا ان كان يكون من بلده الى تمام في سفره كالجالي والامير  
وهما الثاني والاحد والرابع واليومي والمخاري والبوين  
وهو لا شقاق في كل امين البدر واللاحق والحال ما لا يخرج  
احده عشرة في بلد مطلقاً او غير هاتينها ولو اقام في ظلال  
ان يقصر طول النهار دون الليل ودون الصبح والمغرب صدق  
الاسير في الظاهر ان في الثالث سواء كان ذلك صنفاً او لا  
ولو اقام عشرة متفرقة لا يقصد بينها مسافراً في السفر عود الى

القصر فمسا في عودها <sup>في حرج الضيق والحرج</sup>  
فالظاهر انهم لا يترتب التعمد ما لو خرج الى من يقصد له  
غير اسم منعه كالتعمد ليدوي في كمالا قرب القصر  
ان ينهي عن جوارب بلده ويحكي عليه اذا ذكره في عود  
وقال علي بن بابويه رحمه الله قدس سره الله ولا يخرج بالسفر  
والاعلام والبيان والالتزم والمختص في غير المسافر  
والبروي يعني حاله ودوره العظم بحله وتو اعطاه الله  
بالقصر في بلده اذا نوى السفر خلا في الاجماع الا بعد اذ  
الوقت حفر فلو سافر بعد ذلك الوقت او قدم في انشائه  
ان جعل الاتوب وكذا قضاه او كذا يستحب قضاء ما خلق الطريق  
لو سافر بعد حوله الوقت ولله عبي في اول الوقت امكن  
الطهارة وحال الصلوة وفي اخره يكتفي الطهارة وكذا  
كون المرفقة مواد فلا تقص في قضاء الربا بعد الغائبة في بعض  
كما لا اتمام في فوائد السفر وان صليت في بعض  
تكم القصر لا يكون في مسجد مكة والمدينة والكوفة والحجاز  
ر

عليها كنية الصلوة والسلم والقبول والاكرام في المرتضى شاذة في اعيان  
عليهم السلام وظاهر نسخ القصر فيها وان كان ابن بابويه عزم هذه  
المواضع عن التقصي <sup>قال بعض اصحاب</sup>  
التقصي في البلدان الاربع وفي المعنى لحيان كسجد ما جلت  
الكوفة والاقرب ان القضاء كالاذا في التخيير وواقع فيها او  
في غيرهما سواء ما كانت عند اوسياناً وسوا كان في صلاحها  
غالباً ثم ليس كالحل او لا هذا اذا كانت وهو فيها ووجهها بانها  
تسبب في الصلوة يخرج وقد في ما يصحها فكانت تغدو جهنم  
من ثبات على الحاضر اول الوقت فساداً من والويل بالقصر  
هنا لان الاقام على غير غير غير ولا عبرة هنا بكونه في حال  
وحول الوقت اذا تحقق النوات فيها كان مكان بناء على  
حضور المسافر بعد الوقت ولو تفرق في التمام هنا لا كانه  
الا فضل ولو تفرق القصر احتل الزوم ليجوز من التخلل والاقرب  
ان شرطه في القصر والتمام هنا وان لا يخرج بها عن التقدير وان  
لو شكل بين الاثنين والاربع يتبع ما توافقه فيشكل بالمشكل في



المعروف قبل ويحاط في العزى وانزويشك بين المائتين  
والثلاث كركوك والباقي الاضاح وانكره اقتراوه عينا في نيت  
فاذا التزم تاكل استصحاب الامام ولا استصحاب القصر فوايم بقصر  
فانزوم طريق الوقت الا عن قهر الغرضين بقهرهما ولو بني مقدار  
ست شخص في ايتها مشا وفي الاحكام القصر عريه  
عداما استثنى ما راى بنعم اول والا فضل له هنا ان يجعل مع  
ناقله في الاخيرين رواه حماد ووجه الظهور من سطر الامام  
جائز والاقرار استصحاب جمع الماشي بين الظهور والتمسك  
والعشدين وان استحب التفرق المأخر واستحب جمع كل  
مقصود بقوله سبحانه واليه المرجع ولا اله الا هو واليه المآب  
تلتزم برعيقها وفي الروايات لو اجماعا اعلمنا عاده  
وقصر على قول بناء على وجه تسليم الاستصحاب في الوقت  
خاصة فاذن على المقار في بلوغه ان خرج الى ماحون المسار  
عازر على العود واما عشرة اخرى التي في دهاير واما يومئذ  
وان خرج على جرد العود فخرج ان خرج على اقامه دون العشرة  
فهي

فوجيان اخرىها الا انما في دهاير خاصة ولو كان من نية في ابتداء القيام  
لخرج لم يكن الا ان يكون بحيث لا يخرج من محل التوجه ولو وجب الما ولو في  
عليه ثم عاد جميع الى حكم السزو ولو قصر على ما وجوب التمسك اعاد قهر  
اذا كانت المسار معلومين ما كان الوقت باقيا او لا ولو اتم المسار  
حتى جلي كان الوقت باقيا اعاد قهر والا فزيد فالاقرب القضاء  
قانا ولو قوي المسار والقيام سبوا ثم سبوا كقضي فالاقرب لا جرح  
عمل اسم او نسبنا ولو قصر في الصبح والقر اعاد مطلقا وفي النهي  
رواية تاذ به عدم القضاء ولو ظن المسار فانه يتبين الغرض فلا  
الاعاد مطلقا ولو لم لا يظن المسار فانه يتبين المسار فلا اعاد  
مطلقا او قصر ما بعد ذلك وان كان الباقي اقل من مساه  
لحقن وهو طابق في القصد قهر العود سواها  
في جهاد او قصر على الاقرب وان لم يكن مساويا في السوط  
استمرط السوط واحتسب الجاه في الحق والمثول شاد ووجه المختار  
ضيق وروى ان النبي صلى الله عليه وآله بعد اولا شاذ  
الصلوة الى الاس فانه اخر من صلوات يوم الخميس في سبعين يوما

واذا كنت في غير الارض فليصل رسول الله صلى الله عليه وآله والقرى بلات الرافع  
وحكمه بار في الدنيا والآخر في يومئذ وشاد وشروطها  
ايرى كون العدو في وجهه القبل او فيها ما هابل مع من  
رويتهم فوجهوا فلو كان في جهة القبل ولا حائل صلوة  
عصفان ثم لو تعذر صلوة عصفان فالاقرب لكونه وقوة  
العدو بحيث يحاق فلهي عليهم في الصلوة والمكان الا فتراق  
مشاير وعدم احتياجهم الى الزيادة على شرطين ولا شتر ولا  
سواهما عود او يجاز الامام باحد فها الى حيث لا يخلف  
سهام العدو فيصل بهم ركعة ثم ينزفون بعد قيام فصل ركعة  
اخرى تحنظ وسليمن وياخذون موقف اولي الميركوا في الامام  
الثانية ثم ينزفون ويقيمون صلواتهم والامام ينظرهم حتى يسلم لهم  
وفي المقرب يتعنى في الركعة او الركعتين الاولى والاو  
افضل يحصل المأخذ في سنة تحقيق الامام الاولى وطول  
الثانية وانفراد المزم وجوبه وتوقع الامام المأمور وقيام القيام  
القيام بالقاعد ان قلنا بقاء العدو في الفرقة الثانية ووجوب

حكمه لا الميت فلا تركوه وعلى تقدير وجوب الركعة على العارث  
فالاقرب ان يزعم العشر للبيان لتسحق حقهم فلو زادت القصر من  
وقت الاشتغال اليهم فليهم الزيادة وينتقامان ويجوز عدم خروج  
الوارث ان كان الوجوب فمري فهو كقصر السوق والفقير على  
الركعة واذا قلنا بالانزاع وفي وجه الوارث ما لا يخرج من الواجب  
ففي تعيين للاخراج وجهان احدهما نعم لا فابله في الاخراج  
ثم الفرع والثاني لا يتعلق الركعة بالعنى كتحقيق اربابها خاصة  
منها ولا لغيره تنزل الملك فلا يمنع خيار البائع من اعتقاد  
الانصاب على اسلوك واولى من طريق الانساج والاقسام الى  
العنى المستأجر فلو قبض ما يرد بين ارجح سمين وجب  
عليه عند كل حول تركوه جميع ما في يده واولي منهما وجوب  
الركعة على الزوج في المهر المعنى فلو طلق قبل الاحوال بعد  
لكول وحيث تركوه عليها فان طلق بعد الاخراج اخذ نصف  
الباقي ونصف قيم المخرج ولا ينقصه حقه في الباقي على الاتوبك  
وان طلق قبل الاخراج احتفل ان يكون لها الاخراج من العنى



ويعين الزوج ولو افسا قبل الا فرج فلا فرق على القسم  
 ويضمن المصا في فلو انفسا قبل الرجوع على الزوج ثم هو يرجع  
 عليها ولو طلق قبل فكنها من الا فرج سقط تركه ما اخذ  
 الزوج لو رجع عودا بها وهو الحق بخلاف ما اذا انكح بعض  
 النصاب قبل النكاح من الا فرج ١ ارجع السدة وهو غير مانع  
 فان استقر وتوطى الا فرج لم يحكم بحكمه على السفينة البتة  
 بمن احتلها كما انما هي المرض ولا يقطع الحول وان حكم عليه  
 بما في الثلث اشترط تركه المال على غير ما صيرت به من الزوجه  
 على ما ذكره ولا سيما ان احدهما اشترط المستقر من الزوجه  
 على المقر وجوب الرجوع واستطاع الزوج عن قصد المستقر  
 للزواج وحلت على مبيع المقر من الا فرج وبشكل جود ما عجز  
 الزوج من المال او كبد الشاير فوباء سفينة فبعض فقهه وان شرط  
 على المستقر تركه في المال سدة او شيئا لم يوجب الزوجه حولا  
 لغيره انما يوجب للزواج عجزه عن الاداء وهو غير مانع من الرجوع  
 وان منع من الصان فلو حول الحول وهو غير مانع من الاداء وجب

الشك

الا فرج اذ انكحوا النكاح فلو نكح المالك قبل فلا ضمان ولو نكح بعض  
 سقط الواجب ولا سقط الزكوة بموت سوا كان من تمكن  
 الاداء له لم يرضى او شاق المصل وغيره فعدان الاول فيما يجب  
 فيه وهو سدة الزوجه انكح المالك والفرج والغنى والعلاقات  
 الا فرج لم يقطع والتعدي والفرج والرب والتقدير انما انفسا  
 والغنى واوجب الشيخ اذ كان في العلى في العلى والعلى واللام  
 بنا على انفسا وجعل بغيره في الزوجه قبل ان يلقى عنه الحكم  
 الحكم بالزوجه والفرج وعجزه عن الاداء لان حدين منه  
 في الحكم وبغيره اهل الزوجه وتربى على النقص واوجبها ايضا  
 في السدة بغيره من الزوجه واللام بنا على انفسا ونفاهها  
 الفاضلان لغاية الاسم والا فوي الاول نص اهل الملقه واوجب  
 اجبا با يوجب تركه النكاح وان لم يجد ما يدخل الملقه من  
 الحول في انفسا العشر وكذا في الزوجه والزوجه منها وكل  
 في العلى منها وها نادرا في مخرج كما قوله حرر الله الظاهر  
 انما يوجب من اخراج الزكاه من الزوجه او من الزوجه وكسبي

وليس الكسب كما قلنا لان الزكاه يجب في الحب وهذا في الزوجه  
 ويجوز الاجتهاد في تركه الرست لان المقصود من الزوجه انما السوم  
 فالظاهر وجوب الا فرج منه في كل عدم لغيره التمسك منه  
 فصول اربعة الاول في تركه الا فرج وفيه ثلث مباحث  
 المحرم الاول في تركه الا فرج وفيه ثلث مباحث  
 الحول وهو يضي احد عشر شهرا فاذا اهل الثاني عشر وجب الزكاه  
 ويعتبر من الحول الاول في تركه الا فرج وفيه ثلث مباحث  
 ولا يبين بالعلم بظن وفي البسوط والطلاق يعتبر الاغلب من  
 السوم والعلى فان تساويا قال في البسوط الا فرج الزكاه  
 وان كان عنم الوجوب قويا وقال ابن تيمية والفاضلان  
 يتقدم في الوجوب ما سبق على الاول اقوي وهو خبر ابن  
 كعب بن سعد في السوم على كل عزمنا ما تساويا ما يوجد  
 السقوط للاصل السلام عن مصادره العرب والاشهاد ان  
 يكون غير ما للنص الصحيح في الباقر الصادق عليه السلام  
 والصلام في اقل الاغلب هنا كالصلام في السوم

مخرج

اربعة الاول الحول في تركه الا فرج وفيه ثلث مباحث  
 الحول هو ما لا يقدر رد هالي اليوم ان لا يكون الوضوء من اخرها  
 مانع انفسا فلو علمها من المالك بغير اذ من مال الغير  
 ما يفتن في تركه الا فرج قال في تركه الا فرج وفيه ثلث مباحث  
 لعدم نظر المصنف اذ لا يوجب على المالك فيه ولو علمها من مال  
 له المالك بغير اذ تركه الا فرج عليه انما لو مانع من  
 المالك في تركه الا فرج بغيره من السوم ولا يكون ذلك  
 العوضي من تركه الا فرج من النصاب كما لا يخرج من الرابع والاصطبل  
 ولو امتري موعى في نوصح لغيره فان كان مما يفتنه الناس  
 كالزوجه فعلى وان كان غير معتد به فتردد نظر في الاسم  
 والمحق لا الا فرج لا يفي حوله الامهات على حوله السحال  
 عندنا وهل يتوسط في ابتداء السوم السخا لغيره الفاضلان  
 وزوايا زرار عن احمد بن محمد بن السليم عن ابن سبويه الساج  
 وعليها ابن كعبين والشيخ رحمه الله وهو الا فرج وهو الا فرج اذ كان  
 اللبن الذي يتردد عن الساج وزوايا



النصاب طول الحول وهو يولد في الناي لمكان في الجوار  
من الركوة ام لا وقال للشيخ رحمه الله مع الفرائض  
في جميع ما يجب فيه الركوة وحكي الوكيل في الركوة  
اجود ومن هذا لو كان من نصاب فخر في اجناس مختلفة  
فقال الشيخ رحمه الله في اختلاف باب الركوة اذ افعله في ارض  
اشهر الروايات قال في ذكر روي ان ما ذكره على نفسه اكثر وجها  
لوجه النصاب ونصب الا بالاشاعرة تحت كل واحد من فيه  
منه اما جرح في النصاب نعم سوا اشهر واشهر من المرحل  
في الستة الف وفي اجزاء ما جري في باقي النصاب من بنت  
المخاض فانها هنا تقضى قيمته في الفاه نظر اقره المنع  
فاذا بلغت ستون عشرين صارت كلها نصابا وقدرت بقاض  
دخلت في الثانية فاما ما مضى ويجري عنها ابن البور  
لو قدرت وتبين لو لم يكونا عند في مثلها انما هما  
والوجه في نفيها مع الاكلان فانه تعزرت فابن البور  
لغيره روابه زرار روي احداهن عليها السلام قال ابن حنبل

ابن الحنبل بحسب الخاض في حشر عشرين روابه جامعها  
السلام في معاريفها منها وحكي له على القيد فاذا بلغت ستون  
وتلقون فيها بنت لبون دخلت في الثالثة فاما ذات لبن  
فهي بنت وامر روي جدد دخلت في الرابع فاستفتت الركوة  
وطرق الفل وهو يعني قول ابن ابي عقيل وابن الحنبل انهما  
يكونون طرقا للفل في احد من حله دخلت في الخامسة  
تمت سبعين بنتا لبون ثم في احدي وسبعين حقتان  
وقال ابن ابي عمير في احدي وثمانين بنتا وهو ناد ما اذا  
بلغت مائة واحدي وعشرين بنتا الوجوب ابداعي وجوه  
حق في الحشر ومنعت اللبون في الامرين ولكن نفي  
رحم الله قول شاذ بان لا ينحصر الفرض عن احدي وسبعين  
الا بل هو ما يثبت في مروج في استسا ط الوجوب  
على الواحد نظري ان الوجوب في الاربعين مع هذا  
البسط ولا يبعد ان يكون الواحد شرط في تعيين  
الواجب وان يعلق بها كجاء الاخرين يحكيان عن

المرتب وان لم يرتب فهو ظاهر الواجبات ومن اعتبارها  
في الوجوب وقول بعضهم يجب فيها ثلث بنتا لبون  
وقطعها فانها لو تلت بعد الحول بغير فطر او تن  
اكثر منها سائر كل لا يتعلق به الوجوب من شتات  
تلق ما بين النصاب لم يسقط عليه الوجوب ويسمي على  
الواجب فريضه ولو تلقى من الفريضة شيء بغير فطر يسقط  
تلقه من بنت وعشرين حتى يسقط عنه اجزاء من  
ستة وعشرين جزاء من بنت مخاض وهكذا الثمانية  
يجري منها من فريضة البلد وان كانت ادون وقال في البسط  
يؤخذ من نوع البهائم لا من نوع اخر ملكية بخلاف العربية  
والقطيرة والشامية والعراقية ويجري الزكوة والاشياء  
عن الابل والكو والانات ويجوز اخرج الفريضة عن الواجب  
ومنها ما يجزى في ظاهر كلامه كلامه والمفهوم هنا في  
باني الانعام وهو العتق في جميع السوق حين  
الاخراج الشا من يكون له لم يصح بحد الفرض

اجزاء الماعز من ولادون من ولادون المسقن شاذين او غير  
درها ولو فيه اقل ويدفع اليه ذلك لو دفعه الا في سوا ذلك  
العهود السوية او ليقض في الاصل والادنى والشافعية  
والدراج الى المالك وجعل على بابيه كغيره من بنت اللبون  
وبين الخاض ولولا ذلك لولدوا فوق درجة القيمة السوية طرح  
الشيخ في ظاهر كلامه واول الصلاح في الفريضة في الحج واجمعوا  
على انها بنتا لبون وعلى كونه في ابنتان غير الابل  
اكثر في فريضة بنت اللبون وطهقان تخير المالك وفي الخلاف  
بين الساعي ولا يجب اخراج الاغنيط للفقر ولا التخصيص  
ولا يجري ذكر الا ما قلناه في ابن اللبون عن بنت المخاض  
لا يجري المريض عن الصحاح ويجري عن مثلها  
وحصد العبيد ولو تبعت النصاب وزرع ولو اربط الخوف  
المريض دوى الاغنيط للفقر من اخراج من عند بنت  
وتلقون من اسما حقه بغيره بغيره من الفقل لم يكن لاجل حفظ



القول ولو اخرجت من فمها اجرام ولا يخرج الحصى  
منها وعرضي درهم في الصباح ولا المرات ولا كثير من ماء سريره  
وان كانت الجذبة من مراءا الا ان يكون الفم السويقة محفوظه  
فان لا اجرام محتمل ولو كان الوجه مراء والعرض مريضه اجرام  
من ماء سريره والظاهر ان شئ من انواع المرض  
الاجرام الاعلى على الاذني وان نقص في السويقة وما انفق في  
نوقس الرباع والسداسي البازل فثبت في القيمة ولو اخرج من الفم  
من اللبون حقا او جزعا اجرام  
الابل فله اختبار الحظله واخرج حقا افضل ولو قتل الصغار  
جانبه اخرج الحظرات وبنات الحاضن مع الجبر ولو وجد بعض  
الواجب الجبر وجبره وليس له جبر بها ان كان الواجب فلو  
وجد عن حقا وعرض بنات لبون اخرج حقا كحقا عن خصاء  
وبنات اللبون عن اربع يديه بمقتضى من اخرج قيمه حقيقي  
عربي يشرها او عربي حقيقيين واخذ الجبر وبين بني حقا

ويعطي الجيران قطعا ملاطه وليس له اخرج سيق ليون ونصه الى ابا القحط  
 عن تحقير من واجبه في الام ولا اخرج عشرينات اللين في ثياب  
 من عشرينات الحاقق والعرب والوك يعطيهما  
 في بعض وفي اخرج ان تطوع بالارتب ولا غلا ترث الشيط  
 فيوزل ملكا واحد منها ثلث قيمه ما يجي في المجموع وما ان الغاضل  
 في القبي لستول الاسم العاشره فوالا لحوال على النصاب  
 وهو دون بنت الغاض في السن اخرج منه ومخ تربا تساو  
 الخ من الست والعشرين في الا حادي والستين ويجوز ان يكون  
 السن الواجب عن  
 حاله فان تطوع بالكل بافراجها ولا اخرج عنها وكانت  
 كالفقود وتعددت السن في المتي في دفعه اهما  
 شاء وقيل ربع وهو على النيب ولو طرقت الغل في كل سن  
 لا تخرج الا كولو وفي السينه  
 التجوز الجول  
 العده للكل ولا غل الفل وفي غير فوج اخرجها المنع  
 الا ان يكون ملكا محولا او مفعلا فتعدو كذا الواسات والعلو

والامات ولولا كانت لهم احوال اخذت حامل وفي وجوهه عند  
نظره وتقطع به الفاضل  
في زمانه القوي وشايفها  
سارها تركوا بالاربعه وسفاهه ثلثون فديسم اوتيسو وهو  
ما دخل في الثانيه تبعه ثر اذ اولت بعد اذ في المرحه واربعون  
وتيسم دخلت في الثالث ولا يعرف المسن الا بالقيم ثم يري  
من التيسم اما ما فون المسه غربي القيمه وما تقوى عن الضباب وقص  
وكذا ما بين الضبابين وهو شحود اما الايام ما يعرف على  
مستين فانه عشر وتغير في هواها وعشرين ياتي الشبه  
والساوي ويصالح القوي يصلحون العدد ويصالحوا في  
المر اجاعا وكما يسمى القوي يستند فاما كان عند ثلثون  
من كل عشر ويصالحها في ساوي وعشرين وتيسم السوي ياتي  
خمسه عشر ويصالح البطل ساوي في عشر اربعه تيسم ايها شاء  
ساوي في عشر عند الشحود ويجعل الاربع بكل صنف للثبع  
او قصته ورد بان غول الذئبي في النائم عشر وست وعشرين  
من الابل الى غير الحوي اغاها للوديك الا في اربع الحوي

[illegible]



تليق ومن الغالب قول ابن بابويه ان لا يجزئ الغنم الركوب حتى  
 تبلغ احدى واربعين والضان والماعز حتى وفي الاربعين ربيع  
 ماسن وان تجوز حكم لا غلب هنا وفيما سئل ولا تؤخذ المربضة  
 من المراعي ولا تؤخذ العوز الا من اشد ولا الهمة كذلك ولا  
 الرعي وفي رواية اخرى حتى يحضر عشرين يوما وتعمل الى حصى ثوبا  
 ولا الاكوك ولا تحل الطراب وفي غيره فولا ان وعده ابن ابي  
 ربيعة عن النصاب او كان بين النصابين تعقير ولا يركب  
 في الضبا اجماعا ولا يشترط الاثنية في الارباع خلا ما سلفه  
 ويصح شكه لبعض في سابع الغنم الركوب وفي غيره في الاربعين  
 صحيح لا التانيث باعتبار التاويل في الاصل في النفس والاولا به  
 وفي الغنم باعتبار الشاة التي تطلق على الركوب المذكور  
 ملك اربعين بعض لكونه في ملكه لا يملك النصاب فلا يجزئ  
 فيه ولو ملك اربعين فصاعدا ففيه اوجه اربعة اربعين  
 مطلقا والثاني ابتداءه اذا كان يملك النصاب الثاني والثالث  
 عدم ابتداءه مطلقا يجزئ بكل حرد الاول وكن الكلام في

منه

بقي الانعام  
 مع اجقتها في ملك واحد كما لا يخفى اجقتها مع تعدد ملك  
 فلا اثر لقطعة عندنا سوا كانت خلت اعيان كما لو اشتراكا  
 في ثمانين من الغنم فان يجزئ عليها ثمانون ولو اشتركا في اربعين  
 فلا شئ او خلت اعيان بملك اوصاف كما اذا اجتمعت الماشيتان  
 المكنن ماله كونه في المنزج والملاح والخل والطالب والجب فان  
 لا يجمع في زكاة الغنم اربعين وفيه حاشا  
 شروها وفي ثلثه الثلث بالزكاة فلا زكاة فيما ملك بغيرها  
 كالمطرب والعقل اما ان يكون قبل بدو صلاحه فيجب فيه  
 بلوغ النصاب وهو خمسة اوسى كل واحد من صانعا كل واحد  
 اربعه امداد كل مد رطلان وربع بالبر في كل رطل اصدري  
 وتسعون مثقالا وروي تسعون مثقالا واختاره الفاضل  
 وشهد قول البيهقي ان المد رطل وربع ولو نقص عن  
 النصاب قليل سقط والاشياء بالوزن ويجوز ان يكون  
 الكيل أو نقص عن الوزن كما في القطع الحقيقي والاشياء

وهما حاشا هنا ولو اختلفت الميادين فليج في بعضها  
 وتعددها الحقيقي فلا حرج في الوصية ولو تعدد المالك فان علم  
 النصاب وجب فلا غلا ولكن يستحب على قول  
 الميراث فليعلم من الميراث الى الميراث ومنها البقرة وحمل السلطان  
 والعالم وفي الخلاف واللسوطي كل الميراث على المالك ومنه في الخلاف  
 عليه الاجماع الامن عطا ويحب على العالم كماله في خلاف  
 موجبه الارض فان لم يتركها عليه ان كان مان الاجارة عليه  
 ابن زهرة رحمه الله بان الارضين فاسقط الارض من العالم  
 ايضا ان كان الميراث من مال الميراث والاشياء العالمين  
 تركوه على مال الميراث من الارض العالم ولا تركوه على مال  
 الارض ان خصه كالحق فلتا لئلا يملك قبل بدو صلاحه  
 فيجب عليه كفا في الصور حتى لو اجر الارض بزرع قبل بدو  
 الصلاح تركوه فان منع فكل من باجب البذر لا بالانقضاء  
 في الغلة وبدو الصلاح في الثمر فهو عبء ولو سلم فالغلة  
 حرجا حرجا لا كونه اجرة  
 يخرج المشتري من الثمن

ككون امان من الاصل فلا ولو اشتراها او تبرع الثمن ولو اشتراها  
 ثم قبل بدو الصلاح في الثمن فلا مونة قبل بدو الصلاح  
 اخرج قدس سره ثلثها ولو وهب الثمن فلا مونة ولا غلة فلا ملاق  
 وعندي في الصلح تردد  
 قال في اللبس ولو اشتراها  
 قبل الصلاح بشرط القطع فانما على التبرع كما هو وان طالب  
 احد هما القطع او اهل قبل الصلاح فلا تركوه على احد  
 وفي الخلاف اوجبها على المشتري والمؤخر ان المشتري  
 ان طلب القطع فبشرط اليام او كان قد شرط فعله على اليام  
 تركه وجب تركه على المشتري وان طلب اليام  
 القطع اوجب على المشتري او اهل من لم يشرع في  
 تردد من عدم التمكن من التبرع التام  
 الا ان على من لا يملك بالاجرة كالمصير والذمي في  
 اشتراها بعد بدو الصلاح فان كان لا فله فلا تركوه  
 وان فزعها لخلق واجلق في اللبس عليهم وجبها  
 للوان الاصل كالمصير في اللبس لخص النصاب







الشر من السماء او الارض ولو لم يكن ظلم فلا ضمان وان كان الشر  
 ما لم يخط ولو انقضت المصلحة الشخصية من القرض بعد البدء بخط  
 اليه ويقدم قول المالك في قدر الواجب في النقص المحقق  
 وفي الاجزاء من غير يمين ولكن في باقي اجزاء الزكوة وفي  
 كيفية السقي او وجب في المصلحة عليه اليه في السقي ولا تكسر  
 الزكوة في الغلة الا اذا امكن من الزرع ولا يجزئ الغيب والوطية  
 عن الزبيب والتم فلو اخذ الساعي وجب رده فان تلبس  
 صمته ولو جوف فنقص طالب وان زاد طالب ولو اوج المالك  
 القرض بعد البدء ومطل في نصيب المستحق الا ان تقدم  
 الضمان ولو جدها بغير او طبا اخرج عشرة او عشرة ما يصير  
 اليه ثم ولو جدها بها فكل كل عند الشئ وفيه بعد عدم  
 تعلق الواجب ولو اختلفت او ضاقت الغلة في الجوده  
 فالاجود التفسير ان لا يطوع بالاجود وينبغي للضامن  
 التخصيص بقدر ما جرت العادة به فلا يملك القرض كما ناكل المارة  
 والهامه ولا يمين على المالك لو اوجبه التلق بسبب حتى اوظاها  
 في القرض

ولا تهر ولو اتم قال الشيخ يخلق ولو اوجبه على المالك من قبل في  
 المحقق دون غيره ولو اوجبه على تعدد الكذب لم يقبل ولو اوجبه على  
 كثر من الزيادة لما لكل عند ابن الجبدر وكتب بذاتها ولو  
 نقص فلا شيء عليه ولو حرص المالك بنفسه ان اذا كان عارضا  
 لا يسقط الزكوة في الارض بخراجه  
 باخذ الخراج بل بختصان والخراج من المومن ويروي بانه ابن  
 مويبي عن الصادق عا وسمي ابن اليسعي عن ابي طاهر عليه السلام  
 بسقوط العشر بالخراج ومنه هو هذا الخراج في الموضوعين  
 في المفتوح عنه وفيه امر صالح امام اهلها العفا  
 على ان تكون للسلمين وعلى رعايه كجبه ثم رد الارض  
 عليهم فمرد ثم يسلمون فان بقي الخراج ولا يسقط الزكوة  
 كخلا في ما لو ضرب على ارضهم كملوا كملوا اجاوا سلوا  
 فان يسقطوا الفرق ان الاول اجره والثاني جزية  
 تجب الزكاة في غلة الارض الموقوفة لو كان الوقت حاضرا  
 لم عاماما اما المساجد والربط اذا اخرها التاخر ما لو جرحها

الناقص بغير من مال المسجد مثلا فلا يزكو لعدم تعيين  
 المالك ولا يمكن ان يكون على الضيق المقتضى وان وجب  
 الخراج لاجره ويشكل بعدم حال التصرف قال الشيخ  
 اذا اراد الغنم يعني الساعي يربي بالمال فاعطاه  
 تسع او تسع عشر والباقي كان حق المسكين  
 اما يطعم بحق المالك فهو شائع فيه وهذا ان كان المالك قد  
 اعتبر الخراج اما اذا اعتنى بعرف قديم المسكين فليس  
 المسكين فانه يفتقر على اقراره  
 كخص في الزرع واستناره بالسبل لا يمنع ظن كخص ونفا  
 الفاضلان في المعنى وبه قال ابن الجبدر قال يدع للضامن  
 من القرض والغنم ما ياكل اهل المارة وطبا وجبا قال  
 وقت كخص الزمان الذي يصح فيه البيع  
 لو تضرع الاصول بغير القرض في الاحتياط قال لا قرب  
 قطع القرض وان تضرع المسكين لانهم يتفقون بقاء  
 الاصول فيما ياتي في كخص عن ذلك او قيمة وان كان  
 في

فمن جرح متوضان لو اخذ الظالم العشر او صوابا  
 الزكوة في الاحتياط بها ريان والا قرب عوب ورج ترك  
 الباقي وان نقص عن النصاب بالخرج لا يكره الزكوة في  
 العتلات وان بقيت احوالا وحوال الحسن العربي وجوب  
 العشر في كل حوالة يخرج بالاجماع في ترك  
 القرض ويحقر بها شرا ولا تملك ان يكونا مقرويين  
 ذناير او ذراهم يسك للعامل وان نزل التعامل بها فلا يزكو  
 في السبايل وان تحول بها ولا في النسي وفي غير المهر وبه  
 الذهب والفضة ولا في الخبيثات كما لا يذهب للرجل وحده  
 الماه لهم احوالا ولو فرض ذلك في غير الغلان والاعمال لا قرب  
 السقوف ولو كان الغارر بعد الحول لم يسقط ثلوس المالك  
 نصا للمالكين حيا وفلانة فيمنع من التلقاين وقتنا بالوجوه  
 به الغلر قال الشيخ يفتقر على اقراره  
 البيع وبين اقراره خفي درهم فتمت حاسبه ونحوه وبين  
 اقراره فتمت حاسبه وليس له ان يدفع مكان الحاسبه



دراهم ونصفه لانه باو يشكل بالذبيحة عارضة اخرج القيمة  
جاء عندنا ولان الشيخ يحكم بان لو انما قتلان فعليه قيمتهما  
وقد اختلفوا في الزيادة لكانا الصنفين اذ عارضة عارضا  
او بولي ولو ضرب من النقص وجبت وتخرج بحساب فان علم  
ولا اتصل اليه بالسبيل او من ان المار ان افاذ اليقين او لا  
حتياط ولو ضرب من احد هاتين هما اشارة بلوغ حكم النقص  
نصا بان ان علم النصاب اخرج من حله المقتضية منها بحساب  
او من المقتضية منها ان علم العشر ولا توصل اليه باليؤا اشارة  
بالسبيل ان لم يحفظ ولو جعل قبل النصاب فلا يقع حلا  
بالاصل ولو انما تعلق العباد واختلفت القيمة لا رغبة لا رغبة  
والرضية في الجرحه وغيرهما ووجهها في النصاب  
وتخرجها في الاخراج الا ان يتطوع بالانحسار وقال الشيخ  
الشهرستاني على الا نقل فلو اخرج من ايها كانا جزا لقوله  
على الامانة في كل ما تبين من غير ما يفرق  
حول لحول العتبي في الامانة والا بل ان يكون عتبهما

بأنه من اوله الى اخره فلو بدلتها بغيرها من جنسها او  
غيره فلا تزكو وان فصل الفار وكذا لو فصل من النصاب  
في الكحول بلوغ النصاب وكل منهما نصا بان  
وتصفون نصاب الذهب الاول عشرون دينارا حتى لا تقس  
وقال علي بن ابي بصير اربعون دينارا وهاهنا من غير الاول  
الكثير ونصاب الثاني اربعون دينار وقال رحمه الله اربعون  
دينارا اربعة وهو في تلك الرواية المتضمنة للنصاب الاول  
ونصاب العتق الاول ما يتاخر ونصاب الثاني اربعون  
دينارا والعتق فيها ما نقص عن النصاب ولو جرح سوا  
اش النقصان في الزواج ام لا كما لو كان المتعاقدون  
مستحقون باقتناء المائتين ناقصة حب او جرحي لعدم القدر  
المعلق عليه والمعتق في الويلانية المتفكك وهو لو لم يمتثل  
في الاسلام ولا قبل وفي الدورهم ما استقر عليه في زمن  
بيته امه باشارة من العاشرين ثم الدورهم البغلي الى المطلي  
وقسمها نصفين فصار الدورهم ستة دنانير كل عشرة

سبع مثاقيل ولا عين بالحد في ذلك والواجب من العتق  
في حد من العتقين نصف دينار ومن الاربعين دينار  
ومن المائتين خمسة دراهم ومن الاربعين درهم ولو ملك  
في اثنا لحول مال احل عتقه له حوله ما نفعه او غيره ما وكل  
الوجوب هنا اقوي لعدم حكم باقتداء النصاب جرحا بخلاف  
الانعام فان لم يوجع بغيرها واحد  
الواجب وهي سائل  
روى محمد بن مسلم عن الصادق  
عنه وساله ما قبل ما يجب فيه الزكاة قال من خمسة اشواق  
ويكون ثمانية دنانير واما الزكاة وان كان كثيرها فزكاة  
من ادوا الف درهم قال الامام في كونه من درهمين شيئا  
صغار والحد فيه وروي ان النبي صلى الله عليه وسلم  
من الف درهمين ولو من حبيبي وهو ايضا قل والمزاد انما لا  
يؤخذ لان من الزكاة في حقها في الترك في الحيز الاول بذلك  
ايضا وان كان ظاهرا تركها بعض تركوه لعدم الانتفاء بها  
منعها من تركها لا يسقط الزكاة بموت المالك بعين الحول  
الا

ويجب اخراجها وان لم يجد بها من اصل المال ولو مات في اثنا لحول  
استأنف الوارث لحول  
لا يقع جنس الحيز  
ليشكل النصاب سوا كان حيوان او نقد المكن عند اربع من  
الاول وثمان من الفم او عشرون من البقر وتلك نصب من الفم او عشرون  
دنانير وما يدره  
لواجب النصاب قبل لحول سقطت الزكاة  
سوا ما عتقه او غيره تركوى او غير ولو وجد للمعتق في دينه  
فرد او وجد الباقى بالحق للمعتق ففرد المستوفى لحول  
من حين الرد فلو فرده بعد لحول فهو ان كان قد مضى الزكاة  
ويجوز للمعتق ان يعاقب الزكاة به شركة فهو عتق ولو لم يعاقب  
لم ينجح الرد قطعا ولو تبين فساد البيع فلا تزكو على المشتري  
وهو عتق على البايع الا قرب المنع الامع عليه الفساد وقد روي  
على الاسترجاع  
لوا اخرج في الزكاة منعه بدين  
العتق كسكنى الدار قال لا يولي العتق وتسلها بتعليم العتق  
ويجوز للمعتق ان يعاقب الزكاة به شركة فهو عتق ولو لم يعاقب  
لم ينجح الرد قطعا ولو تبين فساد البيع فلا تزكو على المشتري







القار فلو شري في مباحثها وفي نكاح  
 ويصير في ثلثي الزكوة وجوز لا طول حول فلو نقص بالخصاض  
 الاسعار في ان هذا ينظر ولا يملك وجوز في الاشارة او لا تنص  
 وحصل ان يجرى في حوز من المال طول حول فلو نكحت بمقتضى  
 في انما سقطت فلو عاد النصاب وتلك المال استوفى حول  
 من حسن العود والمعمرة بالقيمة لا بالعين تقوم ما اشترى ولو  
 اشتراه بغير من احدهما بغير قيمته العوض بالنقد الغالب فان كان في  
 النقصان وبلغ باحد منهما تركب وان بلغ بكل واحد منهما باحدا  
 قوم بما شاء ولا يجب التوقف بالانقضاء للمحقق ولو اشتري  
 بالنقد في منسطق قوم بالنقد كما لو اشتري بماء ف  
 درهم وعشرين دينار او كان قيمة العشرين اربع مائة فقوم  
 ثلثاه مائة بالذهب وثلثه بالنقد ولو اشتري بماء في قنطرة  
 حنطة بمائتي درهم فم حول وهي وعلى ذلك اخرج منها  
 خمسة دراهم او حنطة فم صارت تساو في كل ثلثاها  
 درهم بعد حول فليس عليه ما اخرج او حنطة بقيتها لا

الزكاة

بالزيادة ايجال على المثل ولو قلنا ينطق العين كما هو الاثر في المختار  
 وتبعه في النكاح اخرج حنطة او سبع دراهم ونقص ولو يملك  
 بعد الحول ما به درهم لعيب او نقص السوق والمكين فلو يملك  
 الباقي وان فوط من حنطة لا يغير وان زاد من الحنطة فم بعد ذلك  
 لو نكحت بنسرة ط الحول وهو يعتبر ايضا تمام  
 حول المال ولو يجرى في الانفا فلو يجرى حول انفراد من حين  
 ظهوره ولو اشتري عرضا للمعاملة ويغرض للمعاملة فلا قرب  
 النكاح لا يملك بثلث الاعيان كالعينه وهو من النكاح  
 بالعين هناك ولو اشتراه بغير قيمته ما قبل الحول من حين  
 النكاح هو لو اشتراه بنقد كان قيمة في بناء نظير ازرود  
 الما لغيره وهو تولى الميسوط والملا في حنطة بقول الصادق  
 عليه السلام كل عرض فهو مردود الى الدنيا من واحد  
 بعض العام عليه الاجماع من عدمه مسمى النكاح قبل الشراء  
 ولو اشتري سلعة بالنقد من قبل واحد هانها ما كان  
 دون الاخر من على الشئ وبعض الما من اثبت القيمة

تمام الحول الاول وفي وجوب الما بعد تمام حوله الى وجهان  
 في الاحكام هذه الزكوة وان وجبت  
 في القيمة في مشروط ببقاء العين او ثلثها بعد التمكن من  
 الاخراج في شئ يتعلق بالزكوة وكذا في القول المشهور بالاستصحاب  
 ويستحب فيما لا يرضى على المالك والعامل ان يكون نصيبه النصاب  
 لا يملك بالملكوته على الامم ولا يفي حوله على حوله المالك  
 ولا يملك بوجه الاصل نصيبا او لا يملك عند ذلك ان لها وصدا  
 حوله من حين ظهور الزكاة لاس من اقتسام الزكاة والمالك  
 الاستبداد اذ لا يخرج في استبداد العامل النصف المتكسب  
 عليه فلا يتعلق على غيره وح حنطة المالك على ضمان  
 اخرج المالك نظير من حيث انه كالمون او كاهن طاب  
 من المالك وهو كذا في اخرج العامل والثاني اقرب والاخر  
 ظاهر بموجب الشئ من المسكين فيكون من ذلك المال  
 جزءا فادامكوه خرج عن الوفاة بحسبان بعضه وهذا  
 حسن على القول بوجودها ولا يفي انما في المال في

نقد البلاء لا انما اشتري بماء فلو يملك وكذا في الاستدراك  
 سلو درهم فيها بعد الحول بزيادة ثلثي قيمته السلو بالدرهم  
 وعلى قوله في الدنيا من واحد هانها ما كان  
 بثلثي القيمة يتعلق الزكوة هنا بالقيمة ولو اشتري  
 سلو بغير سلو فله حوله فان كانت الاول نصيبا لمالكها  
 عند حوله او لا فمنها من حين بلوغ النصاب ومن كان بعد  
 ذلك اذ بلغ اربعين درهما ولو اشتري بغيرها للمعاملة  
 لم يتعلق زكوة القطر عن زمان النكاح ولا يملكها اما زكوة  
 العين فانها ما بعد كما لو ملك اربعين درهما ولو عارض  
 اربعين للمعاملة بثلثها بقي على حوله العينة عند  
 الشئ والا قرب على البناء على حوله فيستحب عند  
 حال حوله الا في يجب عند حال حوله الثاني على  
 مرد من حنطها في حوله الصانع فلا يجرى في حوله  
 الما به ولكن الواشوي معلوفه للمعاملة فلا يجرى في  
 اسامها في انما الحول فانما ينسحب اخرج الزكوة عند



الاستعداد بالادب من اذن المال على الاخراج اما لو  
اقتسما الزرع وضعت المضارب فلا استعداد  
وعدم تعلق احد هاتين ولو اقتسما وبقيت  
المضارب فلا استعداد وفي الثمان الوجهان والذين  
لا عنه من تركن التجار واخراج العينة في اقليم كاسر  
في العينة الى وان لم يكن الوفا من غير لانها وان كانت  
تعلقت القيمة فلا عيان بولده وصدق الامع من تركن  
القطر اذ كان مالاً موزوناً لست ولا من تحتها  
الاخراج نعم يمكن ان يقال لا يتاكل اخراج تركن التجار  
للديون ما ذكرنا من بعض وفي بعض بات على امير  
المؤمنين عليه السلام من كان لا مال وعليه مال  
فليقتسب ماله وما عليه فان كان له فضل ما في درهم  
فليحط حقه وهو ان يصير من الدين الزكي والسج  
في الخلاص ما فسك مع عدم منع الدين الا بالطلا والا  
حباب الموجه بالمكروه

في باقي

باعتبار الكوة وهي من احد جانبي البيت من الارض حوا  
الاربعة والمضارب ان كان مكيلاً او موزوناً ونصابه فكل الخرج منه  
كالادب وبقيت السقي فمنا ايضا  
اذا جاز عليها الموك في العتيق ديناران وفي البردون دينار  
وفي الشتر اربعة الا انفراد ومنع استعمالها عند نظر وترتها  
قريب ومضاربها انفراد فكل اثنان قريب فلا تركن  
فصل تركن الا عامر على الرواية  
فصل في تركن الزكوة  
فصل في تركن المال الخايب او اعادة بعض شي  
العقار المتخذ منها وكذا كان ولطمان والذين  
يستحب تركن في حياض الطاهر والذين يربط في الخور والنصاب  
على العموم ويحظر على تركن في اقليم الميراثي الفلوس فيعلي  
هذا القول لطلوعه على نصاب منه وجبت ولا ينعى الا اقليم  
الاول وحجواجره بالنقد لا يتحقق الاستعداد على قولنا وفي  
اجرة بالعرض وكان غير تركن في تحقق وفي التكرار لا ينطبق  
النصاب في المولود بل يخرج مخرج العشر مطلقاً لم يترك على طر

ولا تركن في الزكوة والميراث البقال ولا منه المختارة للعينة كات  
البيت وشبهه في المستحق وهو ثمانية اصناف  
الغزاة المساكين واهل بيوتهم الا صاحب في  
الزكاة حاجتها وتنفق في الزكاة لا يملك ما يجهل به ولا يخرج  
منه بل مال لا يفرق كفايته فليس للمدين واليه في التباير ولا  
هو المسكين لصحة ابي بصير على المصادق عليه السلام الفقير  
الذي لا يسأل الناس المسكين اجمع منه وقال في المصوح  
ولطمان وتنفق جماعة منهم ابي ادرس هو الفقير لا يتأخر ولا  
التي ماله عليه المسكين واستقامة من الفقر والافتاق  
واقع على اذنيهم على فيها ان يقرضها لها عن موند لست  
لها ولا عليها او عن نصابا وقيمة على المختلان القولين  
والاول اقوي وقال الشيخ والراوندية والمناظر يوجب  
كل منها في اطلاق لفظة الاخر فان اراد اية حقيقة فقيمة  
منه وقراؤها انها لو اجتمعا كما في الاية يحتاج الى فضل  
يعني ثمانية وحصل صاحب الخادم والراوية مع صاحب اليها

في

وذكر في الزكاة والصدقة اذ انفصل عن حاجته او في خلافه فان طلب  
العالم على الاثر واحسن الفقير والمساكين غناها فهو ذو الكسب  
الفاخر على خلافه وقبل باخذ النكح وهو حسن وما ورد في الحديث  
من الاخذ بالصدق يحول على غير المكسب وتقل الشيخ في الخلاف  
عن بعض من اوصى ابن جواردين في تركن الى المكسب من غير  
استحرام فصور كسبه ونقل الاجماع على خلافه يقول الفقهاء  
لا حظ في الغني ولا الذي هو مكسب وبطل صاحب الكسب  
كسبه الا ان اذ لم ينفق على حاجته فممنع صاحب الخادم  
الذي ينفق ولا ينفق على حاجته ولا ينفق ولا ينفق ولا ينفق  
فقد نفقت على من نفق على من نفق على من نفق على من نفق  
في الزكاة والراوندية والراوندية والراوندية والراوندية  
في الزكاة والراوندية والراوندية والراوندية والراوندية  
في الزكاة والراوندية والراوندية والراوندية والراوندية  
في الزكاة والراوندية والراوندية والراوندية والراوندية







الكان في الامانة في الحق من المسلمين ولو اعطى مخالف تركه  
 ثم استعمله في الامانة ولو كانت العين باقية ولا تترك جوارحه لغيرها  
 ولو نقل المؤمن من غير رياء يعقوبه ابن مستعيب يجوز  
 وضعها في ثوب لا يفسد ونحوها في الخمر تركها القطر  
 لا يوجب الفصل عن الصداقة عليه السلام الوجه المانع منها  
 وحكم الطفل حكم البزير ولا يعزضه ولو تولد بغيره المثل  
 والخاص فليس ولو تولد من الحق والمتبرع فلا قرب  
 جوارحه عطاء وحضه ما اذا كان الحق الاب اما الصدقة  
 المذمومة فلا يشرط في ثوبها الا ان كان غلاما لا بن ابي  
 عقيب **العقد** شرط في المومن عند المرتبة قد في  
 سره ما فلا يلاجماع ولا حصار الشبه وهو منصوص  
 في خارج من شرط وجوب العاقلان اعطاء المالك واقتصر  
 بعضهم على ثمانية الكبار **لا يجوز** صرف الزكوة الى  
 واجبه المفقود ولو صرفها في نكاحه فلا قرب جوارحه  
 ويجوز صرف الزكوة الى زوجها وان كان ينفق عليها  
 الخ

منها ومنه ابن يابوت من اعطاء طلقا وابن الحسين عطية  
 ولا ينفق منه عليها ولا يخل ولو هانت ويحسب ان ينفق  
 اليهم من غيرهم الغنى اذا انقضوا بينه وبين السبيل  
 يعطى الزايل من نفقة المفقود لو كان في عياله من تركها  
 جاز صرفها الى غيره وانفقها عليه باذن ويجوز صرفها الى  
 الارقاب غير العودين وان كانا في عياله او كانا  
 والذين بل هو افضل **لا يجوز** صرفها الى  
 الهاشمي من غير قبيل الامم قصور النفس عن حاجته فيقتصر على  
 الفقر قربة ويجوز للمذموم ولو اقيم وكبره ابن الحسين  
 ولطه السنجي لقول الصادق عليه السلام لو اقيمهم فلا يخل  
 الصدقة من من الزكوة لموا اليهم وبرها حلت على الباقي على  
 الرقبة ووجع اللان بنواي طالب والعتيس ولشكره وايض  
 لغيره وفيه من بني المطالب احسن ما في قول الفقهاء والشيخ  
 بنات على استحقاقهم الخمس وما في **لو وجد**  
 الهاشمي تركه قبل وقت التحريم في المأخذ وفيه لا يخل

منها عند نظر ولعل لا قرب عند في لان الزكوة او ساج  
 في الملبس وفيه حق الزكاة من الاجابة لقائ من المفسر في  
 استعادتها نظرا في الملبس وزياد المقتضى **لا يجوز**  
 دفعها الى الامم على الكذب وكذا ادعوى الغير **لا يجوز**  
 الا باذن جلاله ودعوى طلب العلم المانع من الكسب ولو كان  
 ذاملا فادعوى تلوه كعين النبي صلى الله عليه واله وسلم  
 عنها وعن اليقين ولو ظهر عنه استعبدت فان ظهر  
 اجازت مع اجتهاد الدافع واعاد لا يجوز ولو ادعوى  
 ارجل السبل تلوه بال قبل قوله يعقوبه جلاله لا يشترط  
 ولا يجب اعلام المستحق بكونها تركه ولو كان ممن يكره  
 عنها اهيب اليه **يجوز** ان ينفق الفتي مع  
 انما والذات بقول النبي صلى الله عليه واله وسلم ما بقيت  
 عني وقول الباقر عليه السلام اذ اعطيت فاعن وتعود  
 الزكوة فيك سواك من الزايل وان تنفق ذلك من  
 الزكوة فلا الاخذ **لا يجوز** اعطاء الزكوة للغير  
 فان

وان كان مالكه من اهله لم ينعط طلقها ولو قيل انك فهو  
 في عيني مضي لكل السبل ولو ظهر ان الموقوف اليه بعد كملوه  
 انفق الا ان يكون عبد فانه لا يجري له بعد كملوه عن  
 ملك ولا فرق بين كون الدافع اليه من يلقه عود اهليته  
 انما هو لمعلم او وكلاء او ملكا **لا يجوز** الا في  
 العلم في اصلاح ذات البين وان كان غنيا وكذا يجوز  
 صرفها في اصلاح ذات البين لولا ولا يخل في ذلك المالك  
 ابن الحسين من قضاء اهل البيت المستغنى عنهم من الزكوة  
 وفي حكاية القاضي على الصادق عليه السلام في الزكوة  
 ينفق الفقراء ما حاله من النساء وفيما رواه علي بن  
 ابراهيم في تقييد الانفاق في نفق الاسراق وجوز الفاضل  
 والوجه بانها لا من كسبه **لو نعد** السبيل  
 جاز ان يتناول كسبه فان كان في الانساب الفقير فلا  
 حص في الاعطاء اذا كان ذوقا لا ينفق كسبه حاج  
 ويستحب بسطه على الصفاق وجعل حاجته من كل



منه  
من التقدين كالتصديق بشارا وحده وراما وعلما من  
الجيل وسلاما واجب في النصاب الثاني ولا لا يستحق الاول  
ولم يقدرا انهما المرتبة في قدس من مقامات الحق وان ذلك على  
مسبيل الذوق ولو افاقه وجامعه وتعلم حاصل فالمرسل  
افضل ولا فرق بين صاحب الترتيب من درجات ديني  
كشبه الخلفاء والفقهاء والوعظ والزهد وقال الشيخ يجب  
تفضل الفقهاء في الزكوة على قدر سائرهم في الفقه والعبادة  
والطهارة والبرائة ومن الباطن ما اعظم على الخبز والبر  
والنكر والعقل  
لا يملك احد السهم الا بالقبض  
طومات قبل قبضه لم يكن لو ارشده وان كان يشق في دين  
ان الزكوة  
نكره لكل ما خرج من الزكوة  
اختار ويخرج مع الغنم اليه ولا يكره فيه في البراءة  
وشبه القضاء دينه ومن اراد ان يستحب عطاء اهل  
القبل لرفع النعم واعطاء المتطوعين باخذها من غير

ثم ما بعد الثاني من ان تضع صورة النطق وتلفظ بالمتكلمين  
 وصورة الوجه والفتور والعلامات الى الوجهي لان التكلمين  
 يتصور من النطق فضع الوجه اليهم اجل ان يكون عند النطق ولكن  
 للشيء الماشي لقبولها  
 في وكل في اخبرها  
 مستحقا فان كان لم يجد وان اطلق في مواضعه  
 فوجها اقربها الطوارق وكل في الرفع الى قبل  
 وهو منقذ فالنسخ ياخذ مثل غيره كالتنبيه والرواية تلك  
 عليه لا ما ولا يستقل الزكي بلوت ويحب على سوا ذلك  
 الوفاء وفي عنده الوفاء  
 من الزكي ولا ابرار له كارتباب الوالدين ونزول عبيد  
 رواه عن الصادق عليه السلام فيمن اعتق جملو كان  
 الزكي نعم وجود مستحق ولا يعلم فيه الفاعل الا  
 اجبالا الحق من الزكاة المالم من ان يلقى العوم فان العبد  
 احسن حاله فلا يكون الفاعل الا ما عليه فان  
 لست الرواية في قوي فتدعي المصاحف

الزكوة وغيره من الأموال في الأمانه يحوز المال كله دفع الزكوة  
بنفسه أو انقله عنها إلى الأمانه وخصوصا في الأموال الغائبة  
قالوا تغيب ما هو الصلاح يجب حملها إلى الأمانه واثبتوا  
الغيبا في الغيبة المأمون ومردوا الصلاح إلى المظن في الغيبة  
والأصح والأخيار حملها على المظن ونقل الصلاح على حوار  
مفروق مخرج المال بنفسه أو طلبها كما ما من المال كله  
وجسد دفعها إليه فلو غرقها المالك قالوا يحوز عليه إلا أن  
لهه ما يبقا على الوجه المأمون منها ولا يجوز دفعه إلى الغير  
الأصح المظنون فلو ضاقت وكان قد غرقها لم يصح بالوجه البتة  
والأصح لا يقر الضمان وإذا احتضن السارق الزكوة لا يجرم فيها إلا  
إذا كان مأمونا وليس عليه بها إلا الاحتراز من كسبه لا جرم  
لغناه ومع الإلزام لا يجوز له التاجر ويقتضي حقه أن يكون الباطل  
فيها والمخافه فيها ولا يجوز النقل إلى بلد آخر مع إمكانه  
الوجه في بلد المال نفسه ولو لم يكن الوجه لعنه المسقط  
ومنهه فلا ضمان لو تلفت في الطريق أو بعد بيعه في غير بلد

صاحبه و ملائكه محمد بن احمد  
ابن عمران في بارگاهه

ويظهر من المسوق ما بين العقل وسبح وحيد المستقر بشرط  
الضمان وصرح ابن حزم بكراهة العقل والضمان وهو متفق  
لما حصل في العقل كروايد جليل فمن وردت بشرط أو  
الضمان في نقلها اذن العقيدة واجرا كليل والوفرن على المالك  
وفي موضع من المسوق في علم العلويين ويدعو الى ما  
او الساعى والعقيدة عند الاحتمال متعديا على الاقوي  
ويجوز تبسيط القول القول الثاني على انه عليه السلام على  
على الايات اذنا وقول ابرك ان فيها اعطيت وجهه  
ظهور ما مر من الدنيا اقيمت والصله عندنا ما مر على  
كل حين معن بلحق القول مع هو الذي يعطي عليه  
ولا يكاد وكل علم صلوات من ربه وبرحمه والقول  
بكرهه على غير العلم على العلم اذ بان تركه الحكم على  
مخصص ويستحب وسع الاكل والفرق في الخادها واعلم على  
اذا فيها كثره الشرع في الخادها ولكن ميسرها الطول في  
سبهم البش وهو النطق من ميسر الاكل والفاينة فيه



تتميزها عند الاستنباط وسفرها كالمالك بها لولا شرفها  
 ولست في المسئلة او صدق ووادع المالك الا ان  
 عن المالك او يلق المالك قبل يمين يمين ولو شرفه عليه  
 شاهد ان المالك او يلق المالك او يلق المالك او يلق المالك  
 نحو ما سمعت الشهاد وهو كان مال في غير يمين فترى ان  
 المالك او يلق المالك او يلق المالك او يلق المالك او يلق المالك  
 لما يلق المالك او يلق المالك او يلق المالك او يلق المالك او يلق المالك  
 دفع الزكوة العظم في يمين المالك او يلق المالك او يلق المالك  
 في مال حرام او غائب في موضع حرام او يلق المالك او يلق المالك  
 فلا ضمان كالا يمين في ترك المالك او يلق المالك او يلق المالك  
 ويجب فيه الزكوة وهي الفصل الى الزكوة الواجب والناقل ماله  
 او يلق المالك او يلق المالك او يلق المالك او يلق المالك او يلق المالك  
 بعد او احسن المالك او يلق المالك او يلق المالك او يلق المالك  
 عند حسن المالك او يلق المالك او يلق المالك او يلق المالك  
 دنت برت دنت منها وتعالى عليه عاهه وكن الواضح في

تعارف

فلو لم يلق بعد ذلك من احد النصابين او يمينه بغير شرط فالظاهر  
 التوزيع ويجوز ان يرضى ان لا يماشا وهو شرفي المالك ولو  
 دفعه الى الامام او يمينه بغير شرط او يمينه بغير شرط او يمينه  
 عند الصريح ولو يمينه بغير شرط او يمينه بغير شرط او يمينه  
 ولو كان المالك او يلق المالك او يلق المالك او يلق المالك او يلق المالك  
 لا يمينه بغير شرط او يمينه بغير شرط او يمينه بغير شرط او يمينه  
 لا العكس وفي المختار كذا هو من يمينه بغير شرط او يمينه بغير شرط  
 يجب فيه الزكوة ان كان ماله باقيا فهو له كونه وان كان  
 بالفاضا له وهو لو قال هذه ماله او نال المالك او يلق المالك او يلق المالك  
 في مال غائب او حرام لم يمينه بغير شرط او يمينه بغير شرط او يمينه  
 كذا في كل قسم يمينه وفي الميسر يمينه بغير شرط او يمينه بغير شرط  
 ولو قال ان كان الغائب باقيا فعنه وان كان بالفاضا فعنه  
 لظاهر اجراء المالك او يلق المالك او يلق المالك او يلق المالك او يلق المالك  
 عن المالك او يلق المالك او يلق المالك او يلق المالك او يلق المالك  
 الغائب لظن بقاؤه فظهر ان جاز جعلها على ما اخرج

بقاؤه الغيب في المقتضى ولو لم يلق المالك او يلق المالك او يلق المالك  
 لو يمينه بغير شرط او يمينه بغير شرط او يمينه بغير شرط او يمينه  
 على ولو يمينه بغير شرط او يمينه بغير شرط او يمينه بغير شرط او يمينه  
 وفي المختار لم يمينه بغير شرط او يمينه بغير شرط او يمينه بغير شرط او يمينه  
 تركاه على غائب فظهر ان المالك او يلق المالك او يلق المالك او يلق المالك  
 لا التوكيد يحصل البعوض اما الدائم الى الامانة والنعمة فهو انقل  
 عندنا اذ لا يلق المالك او يلق المالك او يلق المالك او يلق المالك او يلق المالك  
 ومعه من يمينه بغير شرط او يمينه بغير شرط او يمينه بغير شرط او يمينه  
 عنه ما يمينه بغير شرط او يمينه بغير شرط او يمينه بغير شرط او يمينه  
 بقاؤه الغيب في المقتضى ولو لم يلق المالك او يلق المالك او يلق المالك  
 على العون فلا يمينه بغير شرط او يمينه بغير شرط او يمينه بغير شرط او يمينه  
 المالك او يلق المالك او يلق المالك او يلق المالك او يلق المالك او يلق المالك  
 الشيطان نا حذر منه او يمينه بغير شرط او يمينه بغير شرط او يمينه بغير شرط او يمينه  
 عن الصادق عليه السلام في خبره ما في شهر رمضان الى الحرم وتبطل  
 من في شهر رمضان وان كان المالك او يلق المالك او يلق المالك او يلق المالك

فكان عنه جوار الناحية والتجمل شهرين وروي ابو بصير  
 حاتم في حقه اذ اصغت حقه شهر وحلت على انظار المالك او يلق المالك  
 والعرض نعم لا تزهر الا افضل والا جوج والعقد المالك او يلق المالك  
 من المالك او يلق المالك او يلق المالك او يلق المالك او يلق المالك  
 جوار في حقه بكونه وقدره ان يمينه بغير شرط او يمينه بغير شرط او يمينه  
 فصار بعد اكثر الامساك على جعل ذلك قرينة واعتقاد بكون  
 الزكوة بشرط بقاؤه المالك او يلق المالك او يلق المالك او يلق المالك او يلق المالك  
 فلو استغنى بغيره اجمع وشكاه اذ المالك او يلق المالك او يلق المالك او يلق المالك  
 عن العتي كما لو تصاعفت الفرض على القيمة يوم القبول بكونه  
 ابرجاء منه وان بقي على الاستغناء او قد يمينه بغير شرط او يمينه بغير شرط  
 غير البرود في غير اليقين ولا فرق بين موزه وجبانه ولو  
 عمل من اربعين شاه حجه على القول بالتجمل في اربعين شاه  
 المالك او يلق المالك او يلق المالك او يلق المالك او يلق المالك او يلق المالك  
 المالك او يلق المالك او يلق المالك او يلق المالك او يلق المالك او يلق المالك  
 دقها بغيرها ولو يمينه بغير شرط او يمينه بغير شرط او يمينه بغير شرط او يمينه



الذات ماد است عليها فخر عليه اما فخره تزايد به فكله  
 سقط الوصف كانت المالك ولو نقصت احد هاتين المالكين والاشرف مع  
 قوله بانها لو تعلقت لزمه فخرها بوج القرض كما تفرض وكل هذا  
 مبني على ان القرض انما يملك بالتصرف ويرى ما عمل وجوب الوفاء  
 مع بقا القرض بان هذه مخرضا ثبتت ارفا قانا المساكين فلا  
 ينشأ من غير الحق فيها على التجهيل لو قال المالك  
 هذه بركوني المجهل وان سقط الوجوب ارجعها فله  
 الرجوع مطلقا قال هذه بركوني المجهل او على المستحق  
 ذلك بغيره ولم يذكر الرجوع فلا يصح انما الاول  
 ان لا يتصرف بالتجهيل ولا يبيع المستحق بغير جواز ربحها عما  
 احتمال ولا فرق بين كون الواضع المالك او الامام وقطع  
 في المبسوط بعد جواز الارشاج ولو ادعى على المستحق  
 بالتجهيل فلا حلا فزويك قول المالك في قصه  
 التجهيل بمقتضى لا عرف اما لو ادعى التلقظ بالتجهيل انتم الى  
 البند لا مكان اقامتها عليه ان الاصل بقوله مقبول العصمة

وفي السلي وجها ان لا كالتابع عن الفقهاء ان  
 يقول هذه مملوكة الواجب وفيه وجهان اقربهما حله على  
 المخر فلا يرجع به على الوجوب حقيقة في التاخير  
 لو كانت العين باقية وتغيرت الشرايط استردا المالك وفي  
 جها يمنع القابض من العين التي يملكها مثلا او يملك وجها  
 مبنيان على ان التصرف هل يكتفي عن عدم المالك كالحال في الشرايط  
 كما سبق عن المالك او ان التصرف يجعل العين كالقرض فعلى الاول  
 يتعين العين وعلى الثاني يبني على ان القرض يملك بالتبضع  
 او التصرف فعلى الثاني يتعين العين وهو قول الشيخ رحمه  
 الله وعلى الاول لا يتعين لو تعلقت العين  
 فهي مضمونة فان قلنا بالاول فالقيمة يوم التعلق وان قلنا  
 بالثاني فالقيمة يوم القبض وعلى توقف المالك على التصرف يوم  
 التصرف ولو عابت بغير ارشاه منزله ارض المبيع تعبيه  
 قبل قبض المشتري فان اثبتناه هنا فبيني الثبوت هنا  
 وهو لا قوي فيها بتزليل العين منزله الصل

كان القابض قد باع العين او غيرها او فخرها وقلنا بضرورة  
 فرضا فلا يسيل الى بطلان ويكون كالشئ وان قلنا بالصدق  
 يبيع بطلان التصرفات لا تأييدا بوج الشرايط عدم المقتضى  
 نعم لو اجاز المالك نقل الوكيل من تصاب بعينه فلفظ  
 قلنا احتسابا عن رضاب اخر من حيث اوس غير حتمية  
 قال في المبسوط لو سلف الساعي الزكوة بغير مسيلة اربابها ولا  
 دفعوا اصل المولى على الشرايط وقعت موقعا وان تغيرت  
 جانب اشباعها وان تعلق في يد الساعي فلهما سائر فله ام لا  
 وان كان مولا اربابها فالهذان عليهم وان كان مولا الزاعم  
 فهي من تمار فلهما سالا فالضمان عليهم دون الساعي  
 في تركها الفطر ومضونها لئلا فمن يجب عليه وهو  
 البايع العاقل المالك الصالح لو لم يسلط له السيد لو لم يسلط فلا يجب على  
 الصبي والمجنون والمغفل عليه ولا على العبد بل يجب على من  
 يعولهم اذا كان من اهله ولو كان من غير اهله عتسان  
 ماله على تركه على احد وقال الشيخ في التلويق نفقة ونظر

على الابن تركه ولو لم يسلط له السيد في القرض وعلم والمساكين  
 للطلقات اذا اخرج من بعض وجبت عليه مساهمة وفي جنة الرق  
 وانما تبطل المستوط خلاف واستيقا من البراج اذ انما يملك المولى  
 ولو عا له وجبت عليه وفي المظان لا يجب على المولى في مواء في المبسوط  
 وتوفي بغيره على جوارحه على السيد في المظان لا يملك في  
 موضع اخر من المظان والمبسوط اشتم الى ما قلناه ولا يجب  
 على من يملك المظان السيد المستقيم وقيل من قبل لا يكون  
 المالك وحسن اقا قبل سبيل الغرض فان الغرض فحل له ترك المالك  
 مع وجوب العتقان عليه اذا ملك المولى واكتفى ابن الجنيب بان  
 يملك من مومته وموزعها مبالغ وهو لا يملك الاضمار الصحيح  
 المتضمنة لثبوتها على الفقير فحمل على الفقير لا ينفق في  
 الاضمار واعتبر حاكم ملك الضمان او قيمته في الوجوب  
 ولو نقل المولى لغيره او عدي ابن او بريس لا جزم عليه لم يثبت  
 ولو كان له كسب يقوم به فهو عفي نقض عليه ان فحل مولا  
 بغيره ولا يمنع الفقر بغيره بل هو انما يفسد من المالك مولا يملك



البراءة والرجوع ولو اسلم بها او نكر العبد واستغنى الفقير او ولد  
 له ولد او تزوج او ملك من ثمنها استغنى عن العمل والعسل ولا يجب  
 قضاء ما اسلم كره من ثمنه ولا مال له وان اكلت الشرايط  
 اخرجها عن نفسه وهذا من قول وان قول من روجه وراى  
 وان عملا وشيق وعلاجه وتبديل فانه كفاه كانه او مسلم  
 ولو علم غير ذلك كان اهلا مستطاع عنه والادوية ونظيره  
 بنو حمر العبد على المولى ومنه في الزوجه النكاح فلو كانت  
 صغيرا او ثامنا على نظره وقال ابن ادم في الزوجه  
 في الزوجين الزوجه تحجب على الزوج وان لم يعلم او  
 كان من موجد النكاح او ثامنا او زوجة من الزوجه النكاح  
 فلا ينظر عند الشئ والفاصل او وجهها ابرأ من  
 وما خلف القولين النكاح في النكاح والى استصحاب  
 ويجوز على الزوج نظره حاكم المراه الواضحة اخذها  
 سواء كان مسلطا او مستاجرا وبسببها ابرأ من الشئ  
 في المصوب والمكره من الزوجين وقال الفاضلان في

غير النكاح ما سافر من قبله على نفسه او شرط له النكاح لا  
 لان النكاح يبرأ ويكفي التخيير لو انفق عليه سنا من حيث النكاح  
 وحاد من القربى بالانكاح زوجة ولو غصب العبد وعاله  
 الهاصب وجبت عليه فطرته وسقطت عن المولى ولو لم يعلم  
 او كان قبل اهل الزوجين وجبت على المالك عند ابن ادم  
 على ما لا يخفى في المصوب وله طهارة على ان النكاح من الغرض  
 فيه شرط كما قال في الغائب ولم يوجبها على الغائب ايضا  
 مات المورث قبل الملاك وكان له من اهل الزوجين وله من مبيع  
 في الذبح نفق وجوب اخراج فطرته على الوارث وجهان بيان  
 على ان النكاح التركة الى الوارث لو كانت على حكم مال الميت وقطع  
 الشئ والمحقق جرح وجوبها وقطعها على الزوجين  
 وتومات المومي بعد قبل الملاك فقبل المومي له بعد نفق  
 الزوجين على الوارث او على المولى وجهان مبيها على ان التخييل  
 هل هو نكاح او كاشف فعله الاول الزوجه على الوارث وعلى  
 الثاني على المومي له وقال الشيخ لا ترك على احد لان ملك

الوارث فنهه الوصية وبذلك الموصي لم ينفذ التخييل تاخير القول  
 فكان على كل حال الميت ولو غصب لم يبرأ من ثمنه القول فقبض  
 الوارث قبل الملاك نفق وجوب نظره على الوارث وجهان بيان  
 على مطلق العبد يجوز قبل القبض او بعده وهو ينفق على اهل  
 العقب هل ينفق في اعتقاده او لا يختار الشيخ في احد  
 قول الزوجين وكذا لو قبض الوارث بعد الملاك او ثامنا  
 قبض المصوب من الملاك ولو اشتري عبيدا على شرايط  
 في زمن حياته الا على نفق وجوب الفطر على البائع او المشتري  
 وجهان مبيها على ان المبيع يملك باذنه واختاره في الملاك  
 الزوجين على البائع لا يملكه ولهذا القول كان من ماله  
 خلاه وكل لو كان لغيره البائع اولها ولو زاد جازا المشتري  
 على الثلث ففطرته على المشتري عند ولا ينفق في وجوب  
 الفطر والنكاح على الولي الزمان وكل الوالدين ولو هما المالك  
 مقصود اي متعذر اعتق ولا نفق له ولا فطره على المولى  
 ولو اسلم عبد الكافر لم يكن اخراج فطرته ولو اخرجت الزوجه

عن نفسها باذن الزوج صح ولا فلا على الاصح ولو كان العبد  
 بين شركيين مضاعفا لخاصة في الفطر وقال الصدوق  
 لم ينفق عليهم ولو اشتروا العبد بين اثنين فكل واحد على الاصح  
 ولو اختلفت اوقات المولى جازا احتلا منهم في الاخراج ولو انفق  
 استغنى وقال في الملاك يخرى الملاك مطلقا وهو حر ولو كان  
 المولى بائنا فانفق الوقت في ماله او جازا المصنف بالنظر وعند  
 لو كان بالاجزى مولا له ولو مات التركة عن فطره المرفق والذين  
 تضمنت المصنف ولو كان زوج لغيره او لاهله او مولا  
 فله فطره على احد عند الشيخ في الملاك والمصوب وقال  
 ابن ادم ليس يجب على الزوج والمولى في المصنف ان يبلغ  
 الا عشرة ابي هو تسقط عنه نفق الزوج بان لا ينفق معه  
 في البه وجبت عليها وان انفق عليها مع احسان فلا  
 فطره لانها ناهية لانفاق ويضعف بان النفق لا تسقط فطره  
 المعنى ان الا اذا نفق المصنف لم يرجع اليه المصنف على وجوبه  
 على الزوج بالاحسان او عليها بالاحسان ولا نفق الزوج فعلى



الاول لا يقطع على احد وعلى الثاني يجس على الزوج والمولى  
وظاهر لا يوجبها أصلا على الزوج وتجب قطرية  
الرجوع لا البائنة لا يوجب مطلقا الغنم للرجوع والمطل  
وبناءها العادل على الزوجين فاستقلها ان قلنا بانها للمطل  
اولا يقطع ان قلنا الاتفاق في الحقيقة على المامل وان كان  
لاجل المثل والضياع للزوج للمطل مختلف في مظهرها فالرجوع  
والشيخ قدس سرها مطلقا في شهر رمضان واكتفى المقيّد بالضياع  
الاجنبي منه واعتزوا به ابن ادمي بالمقيدين في الحرم والمامل  
بالحرم ليلته وموتهم على من يربط مطلقا فيكون الاكفأ يسمى  
الضيا في جرم من الشهر بحيث يدخل وهو عند كماله  
في المهر وانما ان مخالفه قلما الا صاحب مشكل وكل من  
وجب قطع على من سقطت عنه وظاهر ابن ادمي  
وجوبها على الضيق والمضيق ولو كان المضيق معسر ابي  
واجب على الضيق نافي ببيع العسر باخره على الضيق  
سببا ليجري في المختلف احتلال الاجنبي هذه تركوا

المضيق وقد تولى الشيخ اليها ولما كان الزوج البديع في هذا هو المامل في  
استصحاب اخرها للفقير عن عيال الواسعة والمفهوم من عيال  
العسر القليل منها لكن الغنم تامة عن الزوجين في المصلحة لا في  
فلا تساوي وفي كمالها ولو اؤتمرا الغنم صاعا بنية الاخراج على حاله  
ان تعذر في الاخيرين منهم على اجنبي تادى كمال ضابط فلو تعذر  
به الاجنبي الفاضل المتصدق قطع اخرجها كرم فلكه كما قلناه  
في ترك المامل وهل يكون اكمل من غيره للاخيرين ولا في السابق  
للمطل فوهن نفسه او في حال الحرج والا قرب الثاني لعدم تعادله  
ما اخرج من الصدقة في ماله وان اخرجها الى الاجنبي شعر  
بذلك ولو اخرجها الى غير المامل الاول منهم صدق وتجب القطر  
على الباقي كالمحضر وقول عطاء وعمل بل عبد العزيز ووجه  
يستحقها منهم مردود ولا يجب القطر على العبد وقيل  
داوود ووجهها عطاء ولو وجوبه اطلاقا لمكتسبة ضعيف  
ولو لم يكن العبد عبد فالقطر على المولى عنه وان قلنا بملك  
العبد ويحتل على هذا استحقاق القطر عنهم انما هي العبد

فما تم العبودية واما عن المولى فليس عليه المالك  
في وقتها يجب بهلا لا يشترط على الاظهر وتقتض  
الميراث ان الضيق يوم العبد ولولا الميراث والشرع وان لم يزل  
ويطلبون يجب طوعا من يوم الفطر وكثير من الاصحاب  
ناظر في وجوبها بل هو العبد ولا يربط ان الاصل اخرجها  
قبل الفطر ويظهر من ابي داود ان تحديد الشرط ما يربط  
طوعا من الزوال من نصيبه كما لو سلم المالك فزاد بعد الفطر  
وجوزها اخرجها في شهر رمضان وجعلها من يوم حصة  
افضل وقتها والشيخ ايضا جواز اخرجها في الشهر الاكبر  
على تقديرها فبذلك في تنسب وفي الصحيح من الاجناس  
على الباقي والعرض لهما العلم وهو في مستحق من عطاء من  
اول يوم من رمضان في شهر رمضان الى عيدها في الفطر  
وهو محمول على القرنين بوقتها منه وليس ان قبلها بالبر  
ولا يجوز التأخير عن الزوال الى العز من فناء يومه ويجب  
تضاهاها على ما لا يوافق ابن ادمي والمقتضى تسقط

خارجا من العبد وقال ابن ادمي يجب بنيه الا اذا كان لا يوجد  
سببه الوجوب فيها او يشترط عدم التقدير في الميراث بل في  
الفطر وتحديد الشرط ما يفي على الوقت ويستحب ما بين الوقت  
الى الزوال ولو هذه المستحقين وضيق تقدم في ترك المالك  
وجوبت بنية الفطر واستعمل العبد ولو اؤتمرا كماله  
واجب عزله والا يباع بها ولا تسقط بئوته بل يخرج من  
ملك المالك ويحيا من الدين ولا يكون تاجر حاسم وجود  
المستحق فوهن وبها وكذا نقلها وكيفية ابن ادمي الا فضل  
الميراث في بلد وان كان مال في جرم ولا يبيع الفقير اطلاقا  
صالح وجوبا في ظاهر كلام معظم الاصحاب وخرج كثير  
منهم بالبيع من النقص عن صالح الكافي في بيعه والميراث وقال  
الشيخ الشيخ يستحب ويسقط في المحتل الى السواد  
ولو ما اقتضاهم وزعت ويجوز ان يعطى بئوته فصح  
ويجوز ان لا يملك ماله بنفسه ودفعه الى الامانة  
التي قد فضل ولوتلف في يد احدها بغير تغيب فلا







بها كالغنى والفقير والمحرر والمعتق فيها بلوغ عتقهم وبيننا راي  
 قبيحها سجد المور ذوا الظاهر الكنفاء بما بقي درج ايضا كما هو ظاهر  
 الاصحاب وان كان صحيح البين في بعض اوضاعها بل ينفذها في الكفا  
 صاحب ظاهره الموجب في سماء منهن صرح به الشيخ في الخلاف  
 وايضا في جريدته وقال ابو الصلاح نصاب دينار وهو مروي عن ابي  
 قيس عمار لا فرق بين كون الاحقر المعدن فضاه او لا عار فيهما  
 لو استخرجوا على اوزان المعدن فلما خرج المعدن من ذوقه  
 الاخير انما اختلف في حاقه قال لا يخلو في ذلك عن الزمى  
 العلوي المعدن لنفسه فان خالقه قال في الخلاف يملك ويحس  
 لو وجد معدن في راسه من غير ان يكون له فوصا حبه ولا ينفذ  
 في الحجج ولا ينفذ هذه بعد ان ينفذ المالك او اخرج عن  
 قرب المعدن في اجزاء معدني نظري في اخلا في الجواهر وواحد  
 منه دراهم او بنانه نيرا وحليا فالظاهر ان حقه السائل لا يش  
 لا يشرط في المعدن الا اخرج دونه بل ينفذ  
 لبعضه ونحوه الفاضل لا يخلو بين المرات اذ في كل واحد

معناها تعرج لمخيه وفيها اشتراط العتق والمحدد في النوع نظرا فان قلنا  
بما في الذهب الخالص من المعزة واللاته وهو قوله رحمانه  
لو اشتد كجاسق في المتعرج استمرط بالوجه نصيب  
كل واحد من الصاب وبما هو المراد في قوله نعم من هذا ما لا يشترط هو في  
بالشركة لا اجتماع على الشفع والخامس فلما اشتد في قوم فصل من  
بعض الجنس وعن آخرين الغل ومن قوم السبك احتمال كونه  
للعاب وعليه اجراء الناقل والسالك ويحتمل كونه بينهم اثنا عشر  
ويخرج كل واحد من على الآخرين ثلث اجزاء وعمله بناء على  
ان ثلثه ينفق في ملكه من غيره الكفر وسمي الكفر  
الزكاه وهو المال المدفون في الارض مشتق من الزهر وهو  
صوت اللطفي ولشيطان الاول والبالغ عشرين دينارا يمكن  
اذا مضى انقض مضامها الشط الثاني ان يكون في دماء الحرب  
سواء كان عليها من الاسلام او لا وفي دماء الاسلام اذا خلا  
منها الدم ونقض بالاثبات الاسلام اسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا  
الاسلام ولو وجد في كنفه اسلام الاسلام اشركه والاشركه

لفظ ولو كان ملحقا بالغير عرف فان عرف فله ولا فلو اوجد  
وتحذف ولو وجد فيما ابتاع عرف كل من عرف عليه به ولو  
جاء في مودود وجب تصديق كل وارث فان خفي عرف كل  
من سبق من الملاك  
لا ترقى بين كون واجبه فلا وجب  
كلها اوضح من ذلك او كما فرائدنا ولا الاجاز الى الميراث لا  
عرف بين انواع الكفر مما جحد ملا ويقان بعض الميراث الى  
بعض نظر ولا يعجب في ذلك الظاهر بل في بعض كذا الواجب  
اختاره النصارى من اليهود والظاهر ان يعجب  
في التاثير من النصارى غير اختصار بل يعجب في الزكوة والواجب من  
الروايات اعتبارا ولا يغتر اخراجه فخر  
عليه حقه من الاستحسان وان استأجر على غير من ينزل فلو اوجد  
ان كانت الامور من خارج  
او مستعجلا او غيرها في ملكه الكثر على غيره الحال مع الدين  
اما المالك كظهوره في النكاح على زمان الاجاز واما المستاجر  
فكل ظهور التاجر ومع عدم الغرض فليس في تركه من الميراث  
عليه

يقان لما انظر الى سورة مائة و ٥٠٠ آية وهو اختيار الحق في التفسير وفي  
الظاهر ان السورة تتجوز عن حقيقة ويرا الماشية منها ولا يستلزمها وانما  
ارجعنا اكثر وفي اختيارنا الا داخل في المطلق وهو قريب من ان السورة  
في الغرض من سب الى الجحيم ولو لم يكن من الغرض ما سب  
المال الذي قيل ان الغرض وهو كل ما يخرج من الجحيم  
الاولاد والرجال والذهب والفضة الخ ليس عليه كمال لان  
تلك ما عليها حكم الاسلام في اختيارها على نظر مرقوم  
السورة في مستلزم كونها غير حق كانهما يكون في الغيبة  
لكن السورة الخارجة من المخرج في غير موضع وبما هو في قوله  
في الاخرة والافعال كحاشا في قوله في المخرج وانما عرض  
او ما بين الزمان اعتبارا لما في الغرض بعد  
الموت ولو اخذ من حيث هو غير غرض فالظاهر ان حكمه  
ولو كان في الغاء الماعلى السائل اما الغرض فالتعريض  
الحق وان في الغرض ولكن هل هو من المعاد  
او في الغرض فصل بعض المصاحف يقال ان كان اخرها من



البحر فهو من الغيوم وان جرت في وجه الماء من الساحل فهو  
 معبر عن هذا فثبت في الماراجي عن أبي الجوزي قال الشيخ  
 الاول وقال اهل الطب وجع الحام يخرج من عين في  
 البحر ابوها وزنه الغشاق  
 المصنوع من الماء الجري من باب المراج وجع العين لا يخرج  
 والظاهر ان ما روينا في كونه من الغيوم كان بعض من عامه  
 يحصل من قبل الفوص  
 فاما قريب اشتغال بالوجع نصيب كل واحد منهم فاما وجع العين  
 الخرج بعضها الى بعض في الغيوم ولا يصيب المارج من  
 ارض الذي المتخذ اليه  
 من الماء او غيره وان كانت روايه ابي عيسى عن ابي اترق  
 بلفظ الشرا ولم يذكر هاهنا ابي عيسى وابن الجوزي والمفضل  
 وسائر راويي الصلاح  
 يان ما يحسن الارض كالمتوجع عنه وروينا في هذا في خروج  
 جوارحه المتوجع عنه تبعاً كالنار المنفرد

اشتهت على اشباعه وبنا حكنس الحاجب في الارض لا فيها وفي  
 العتب انظاره ان الماد من الارض لا للسلكي فظاهر انشاء  
 النفس في ارض السلكي ويجوز ان اخذ من القبة ومن الارتفاع ولا  
 يتوسط فيها النصاب ولا المحل ولا التبع  
 لو باعنا الذي  
 على ذهابه لا يسقط الخلف المكني قل اخذ ولو باعنا على سلم  
 فلا غيب اذ كل كل كاهل النفس امضيق في العين  
 فوسط الذي في البيع سقوط النفس عندئذ عند الشراء ولا في  
 فساد البيع ولو قال لا يجعل اليه اعتل خطا الحزن  
 الا قاله صحت عتوانه  
 الحلال الحفظ بالجرم ولا  
 يعرف قدره ولا ما حده لاروي عن ابن العباس عن علي عليه  
 السلام يركب ابن الجدي والخيول وابن ابي عقيل وربي احمج  
 المانع بربا لا يبعد الله سبحانه عن ابي عبد الله عليه السلام  
 المانع في القامخا منه فلما كل ذلك غنمه  
 لو عرف  
 صاحب الحمار وقدره دفع البؤر ووردون قلن حاله  
 عليه وامن بعد ذلك ولو عرف قدره خاصة وبسبب

صاحب تصديق بعلي صار من الزكوة ولو علم بزيادة علي في الشيء  
وسكن في قلة الزيادة فالظاهر ان تصديقنا باعلين قلنا في ذلك  
ما خارج عن الشيء انما يطلب على الظن من الزيادة وقال الشيخ  
في السبوا اذا غلط الظن بالخير وغلب الظن احتاط في  
الاعتناء بالخيار ومن العلم في الحديث وعلى اليقين  
يقين ان يكون الاحتياط من كسب الزيادة في ذلك فهو احتياط  
في ذلك نصيب لو كان غلط الظن في زيادة علي في كمالها  
والعوض والزيادة بان يكون من واحد لا من اثنين بل من الحرام  
بل يجب الاحتياط هنا فيطلب على الظن من حسن الظن في  
حسن الباقي بعد الكون للخلل الظنون ولو تساوى احتمالان  
في القدر الاحتمال في الحسب واحد الا لا ياتي على شيء  
لو اخرج من الشيء الزيادة علينا اما معلوم للقول او جوهري  
احتياط في الزيادة من دوو واحتمال استتلاك الصدقة في الشيء  
بلا استتراج فان لم يكن احدا واحد في الزيادة وليس في المال  
بعد الزيادة قالوا قرب العنان ويحتمل عدم استتلاك الزيادة

الأمر . فظاهر الإحصاء أن تصرف هذا المال على الخلق في الزواني  
تحتل ما يكفي فإن الأمر حتى من الأموال بالخلق ، وهذا ، وقد انبثق  
صالح الصدقات لا كالأموال الواجبة بحمد علي بن ابي طالب  
جميع أنواع الكتب من أخباره وزيارته وصناعاته وغير ذلك  
ويعتبر فيها أحوال من يستلزم لها ومنها قضاء دينه  
وتجده وعرضه ما يتوهم من ظواهر من أهل الاقتصاد من غير  
إسراف ولا اختصار فيجب حمل الزيادة عن ذلك ، وظاهر من الخبر  
وأنه لا يتقبل الفقهاء من هذا النوع وإنما لا يتحمل في ذلك  
علي وجوب ، وهو الصواب لا نفعاً للإجماع في الأمر الثاني بعد  
لزامها واستظهار الرواية فيه .  
أوجب أموال الصالح  
في الميراث والهدية والحق المحض ونفاه ابن ابي اسرئيل  
الفاضل ثلاثيات الوجوب مع السكنى في سبيل زوجة في ذلك منافع  
أكتسب خلق بالارباح .  
لوقته في الخلق فلا يتبع في الفاضل  
بسبب الإقتناء والإسراف وجب في الغايث بسبب الإسراف  
في بعض الخلق في الوجوب مع نفعه أو وجوب







من ذلك يعتبر ان ذلك تصرف متصرف انتم وبنى ومع غيبته  
 فالظاهر ان احد ذلك الصبي لشبهته وهى يتوسط في المباح له  
 النفس ذكره الا صحاب في بيان فاقول العارضة انما هي فلا يخرج  
 ابن اديس من اخفا من المولى من الجبال ويطلق الا انه  
 على الاطلاق بل قيل ذلك بما يكون في مواضع الارض المملوكة للامام  
 وهذا القول ينفي الى التداخل وعدم الغايله في ذكره انما هو  
 بجوزين النصبين واما المعاهد من الظاهر والباطن كما تنوط  
 من الاغفال بعض ذلك صحاب والوجه انما المسلمين  
 وهو لو لم يمسح المطلق وشركا اما الاساس  
 عن المفضل مع التبع فيكون تخصص المعنى اللغوي في  
 شوطا او يؤول الى التبع على الاساس عند توكيد كون لغا  
 عن المعنى اللغوي والنية جزاء وهو من افضل العبادات  
 فعن النبي صلى الله عليه وسلم في ذكره ربه جل جلاله قال عمل كل ابن  
 ادم مضاعف للثمن بعشره انما هي التي سبع ما يضاعف الى  
 الصوم فانه في وانا اجري به بوجه شهور وطعام من اجلي

وراء كل الصوم جنب من الناس وكان من الصوم من الصبر وفيه  
 ان الصبر من الايمان وهذا يقتضي ان يكون الصوم برفع الايمان قال  
 الله وكل من كان يكثر بالرجاء للصائمين واما امر الله ملائكة  
 المصطفى لم يحد انما استحب لهم فيه وقاد من الصيام في عباده وان  
 كان نافع على فانه لم يقض سدا ولا جلا الصادق عليه السلام في  
 الصيام عباده وسمته تسبيح وعمل تقبل ورحمة ومستجاب  
 واعظم الثواب اجر صوم شهر رمضان وقال الباقر عا خطب  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في شهر رمضان من الله وانني عليه قم  
 قال يا ايها الناس ان من قبل ان ياتيكم شهر ربيع ليل من شهرين وهو  
 شهر رمضان الى قوله وهو شهر وله راحة ووسط مغفر واخره  
 احب اليه والعنق من الناس وعن النبي صلى الله عليه وسلم انما هو احب اليه  
 غفر له ما تقدم من ذنبه ومن تأخر ليله القدر يغفر له ما تقدم من  
 ذنبه وروي في اماليه باسناد الى جابر عن ابي عبد الله  
 قال قال رسول الله اعطيت انبي من شهر رمضان حقا  
 لم يعطها احد مني قبلي اذا كان اول يوم من شهر رمضان

الى شيء لم يعز به هوها وجعلوا افدا لهم صبي يسون الطيب  
 من نوح المسكين يستقر لهم المالك في كل يوم وليلة فاذا كان اخر  
 ليله من شهر رمضان لم يزلوا جميعا وعسى ان يكونوا في ذلك قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في شهر رمضان فرجة عند فتور و فرجة جهم القدر  
 في الصيام عند على امره بان  
 به يتعذر بالصوم وهو ليس بالامساح وشرايط منها فصور  
 للذ في التبع وتبر طلبان في صفتها كيف  
 في شهر رمضان فيه القرب مع الوجوب ولا يشترط فيه الصيام  
 وكذا ان كان في القرب في الذب اذا نعين كما ياح اليه وفيما عدا  
 شتر في فيه الصيام وفي شهر ربيع من الصوم كالقفا والذير  
 والكفا من القيل والذير المطاير كالذير القلي لصوم طلق  
 واجري المضي في من الذير المحيى جري رمضان وجرم  
 بل في العمل الجيد واليحيى المعيد وانكر الشبه وهو لا  
 وكان لا اصل واجبا مطلقا فذم بعينه في استحقاق  
 للمع في نظر من الاتفاقات الى ما كان عليه وما صار له

تبع من الغضا بتفريقه عن كل رمضان فلهذا نعين طاري به وجوب  
 فيه من الوجوه وانما قربه بقوله على اشتراط التعيين واولي  
 بالاشتراط ما هو طاق الموت في الناس المطلق لان الظن في كل  
 التوجه للشهر رمضان كما يجوز الذي لا يعلم الا الله هل يترك  
 فيه التعيين بحيث لا يكون لان زمان لا ينعين فيه الصوم ويحتمل العدم لان  
 بالنسبة اليه شهر رمضان وفيه في الاول انه هو من الغضا والنفا  
 يشترط فيه التعيين ويحتمل اشتراط التعيين اذ قلنا لا كان يشترط  
 التعيين بل يجوز ان الصوم في اي وقت شاء وان قلنا يجب تعيين  
 اما ان يغلب محرم الظن بدخول الشهر لم يجب التعيين  
 لولا ان في التعيين الى القرية والوجوب في شهر رمضان فقد راد  
 خبره في انما في استحقاقه اما التعرض لرمضان هذه السنة فلا يجب  
 ولا يجوز ولو تعرض لرمضان سنة تسعين في غيرها فان كان غلطا  
 لكان اول شهره فالوجوب البطلان لوجوب في رمضان وما  
 غيره فان كان غلطا لم ينعقد ذلك المعين وفي اعتقاد رمضان  
 فلو كان اقر بها غلطا ابن بابويه وابن اديس بعينه لا غلطا



الانبياء وان كان غرضنا الا ان نقرر ما نحن وقال المصنف والتج  
 لكن سرها يقع من رمضان لمعول المعنى في النية والتي هي الزيادة  
 تكون في الخواص فتكون رمضان في كل سنة فلو لم يكن في رمضان  
 رمضان هذا للعالم اما لو كان في اخر شعبان فتكون رمضان  
 فان يقع من رمضان ان الكسوف يكون من سوا كان المنوي واجبا  
 او ندبا ولو لم يكن مكلفا با دايه كالمسافر فتكون الصوم في رمضان  
 واجبا او ندبا وليس في احتمال ما يعتقدوه وانكره بعض الامم  
 لعدم قبول الرمان له لو تركت النية في موضع  
 وجوبه لم ينعقد صومه وان كان ناسيا او نسي في اخر  
 شعبان لم يفسد صومه لم يفسد رمضان وجب هنا فيه  
 وجوب رمضان ليقرب منه ويحل عنه ما استحبها لما  
 كان في اصل صوم رمضان ومع عدم احتساب النية  
 يجب في النية الجزئية فلو انقضى ما كان الجزئية ولو  
 مردد لما جعل به هول النية على تقاوير الوجوب  
 وعنده فيه فلو كان اول اقرب الاجز ولو نوي الصوم

3

غدا واجبا او ندبا من غير تردد بل قال اقرب السطوان ولو وجد  
 المتوحي ذلك بين الا داء والنقص او بين الوجوب والنسب  
 اختلف اجزاء ذلك ايضا لا في نفسه المتوحي وان لم يخط بالبال  
 اما يتوحي الوجوب في رمضان مع العلم بوجوده  
 ولو نوي الوجوب مع الكسر فعل من تأويل اقرب عدم  
 اجزاء المصنف عنه وقال ابن ابي عمير وابن الجوزي والشيخ  
 في الخلا في جزئي المطابق الواقع ولو استند ذلك الى اما في  
 لم يغيرها الشيخ فيكون العود الواحد او جازي الفضا في فقيه  
 وجهان من بيان واوحي بالاجز القوة العقل  
 في الصوم بمقتضى ترتيب بطل وان كان بشبهة امتنع فان كان  
 التعليق الواجب للتردد بطل على الا قرب وان كان للترك  
 او للتحليل بالخير او بالصح او بالتزويق صح  
 لو نوي ليل الا القليل من رمضان ان كان السهر فاجب  
 ولا يفسد ان ظهر الليل وكذا في عيد الفطر وان لم يشترط  
 او نوي كحاجته ذلك او العزم على السهر العجب للعقل

قالوا

قال اقرب بطلان النية لعدم الجزئية ولا يلزم من كونه هو الواقع  
 ا مطلقا ما يات وجعل متعلق الفصل  
 من تعيين عليه الصوم الا فطرا في العدم في حدود النية ما كان  
 كان بعد الزوال لم يجز وجب الفضا ولا ثواب له على هذا  
 الاصل لا يغيره خروج وجب ان يناسب على المساكات الثاني  
 الموقوف بالنية المقيدة وان كان قبل الزوال فخصه بها انما  
 عدم الاجز ولو ترك النية هذا طول النهار بطل ثوابه وجب  
 الفضا وفي وجوب الكفارة قول لا في الصلاة وبه كان يفتي  
 بعض مشايخنا المعاصرين لان فوات الشوط او الركن  
 استلزم فوات المساكات او منعه للفطرات بقا  
 هو نوي الصوم في اجزاء ينظر فيه على الاجزاء ا كانت  
 النية مسببة عن النية وخصوصا اذا كان عازما على تفصيل الصوم  
 بقي حصل التكليف حتى ولو كان من غير النية الشاؤن فتكون  
 الصوم ليصح بين الاحتفاء والاجزاء جزا ان كان ندبا وان كان  
 واجبا غير متعين قال اقرب عدم الاجز لعدم الاخلاص وان كان

واجبا غير متعين قال اقرب عدم الاجز لعدم الاخلاص ان كان  
 واجبا متعينا قال اقرب قوي لوجوب المساكات هنا وهذا  
 قريب من ضمنية التتبع في الطهارة في وقتها  
 وهو الليل فان قارب بها طلوع الفجر فالوجه الاجز او فطرها  
 للقيود وجهان فيمنع في فاعلمها ليل وقال المرتضى تنكس سر وقتها من  
 قبل طلوع الفجر قبل الزوال وقال ابن حنبل رحمه الله عن الامام بها  
 و عدمه بعض الامم لوجوب الطهارة وان كان لا الصوم واجبا وهو  
 شاذ ولو فاقته نسيانها حرام بتجديد ها الى الزوال في جميع  
 الصوم ولو تركها غفرا في النية فخر الوجوه وان كان  
 غير متعين فما لا يوجب الاجزاء كالفضا والكدر والندب للطلق  
 واجبا في من المندوب وهو غير بعض الاحكام التجديد في الندوب  
 ما لم يفرغ النفس وهو تفريق ابن حنبل ولا المرتضى والشيخ  
 تنكس سره وفي رواية يابى بصير على الصادق عا يجوز تجديدها  
 الى العصر ولا ينسب به وحيث يترك ثواب الصوم على اعتقاده  
 فلا يخصه الثواب برمان النية ولا استبعاد في تائيد



التي فيها بقي بوضع الشجر وما عهد الشهر رمضان يعتبر لكل يوم  
 فيه وفي شهر رمضان خلاف ذلك في الاكثر الى الاكثر فيه واحد  
 من اوله ونقل فيه الرضى والشجر فكل من رها الا جماع والاقرب  
 وجوب تعدد هذا الفصل كل يوم عن الاخر بجلد وزر  
 عن حكم الصيام ولو شئ اول الشهر فيه الصوم يوما او اياما كالأقرب  
 القضاء سواء كان عارضا على ذلك في اخر ربه شعبان ام لا وكان  
 الشجر ونقل عن صاحب يحيى العزم السابق وفيه بعد يقول  
 الذي لا يصام في يوم السبت الصيام من الليل ولو ذكر عند ذلك  
 الشهر من العزم السابق فولا واحد او ذكر في الثاني الشهر  
 وجب ايضا التقدير وعلى القول بالاكثر ان كان الواجب على  
 كفى لما في يومه او لا يجمع ووجهه محصوره من حيث ذلك لان ذلك  
 احق من الجميع والوجه المنع كانا يجعل رمضان عبادا واحدا  
 او ثلثين عبادا فلا يجوز ان يجعل تسعة احر ولا يكره صوم  
 يوم الشكر بنية شعبان وان كانت المعاني من الزمان منتفبه  
 وقال المذنب بكرة الصوم الا ان كان صائما قبله ولو توجع

الشكر فصار صائما ثم انظر بعد الزوال بعد ان يبين رمضان كالأقرب  
 عدم الكفار اما عن رمضان فليعلم عليه واما عن القضاء فليعلم  
 واولي سيقول الكفار لو كان صائما عن واجب غير معين  
 فالأقرب فيه نعم لو كان منقولا معينا فالأقرب وجوب الكفار  
 بنا على جواز نذر رمضان وان قلنا بغيره كقول الشجر فلا كفاية  
 ايضا لا فائدا لعدم انعقاد نذره ويجب الاكتمال على حكم النذر  
 فلو نذر الا فطما نذر في ارضه فيه الصوم فالأقرب بطلانه  
 سواء حدد اليه قبل الزوال ام لا وقطع الشجر بالحق  
 مطلقا وبعضهم قيدها بما ينقل في فيه الصوم قبل الزوال  
 ولا تنع النذر من المأخر والمأخوذ ولا من الصبي الغير  
 المميز وبعضهم من المميز والمميز يكون موعده شرعا على  
 الاصح ولو انزل المسألة في الاثنان في عدم حكم الشجر بنية  
 صومه وهو سبب الثاني ههنا من يان الايمان بها  
 فالنذر لا يبيط في النذر الصوم ولا التناول ولا يعدها  
 في الجاه وبما يوجب الفصل فردد من انه موثر في صومه

المذكور في قابل الصوم يسر على حكم النذر في حصوله في الصوم  
 ونحوه ولا مانع من الفصل قال الشجر في المسووط  
 النذر وان كان ارادة لا يتعلق الا بالحدوث بان يكون الشجر فاما  
 فتعلق بالصوم في الصوم باحداث توطيئ الشجر فغير متعلق  
 الاستماع بتوطيئ الشجر من عذاب الله عز وجل او بفعل كراهية  
 لحدوث عدة الاشياء تكون متعلق على هذه الوجه على تباين  
 الاحوال وقال ابو العلا النيرة في العزم كل هذه الامور المذكورة  
 تكون الصوم لطفا من الواجب العقلي ان كان واجبا ولطفا  
 في النذر العقلي ان كان نذرا وكانها انظر الى ان النذر غير  
 مفقود من الاستفراجه والمكاتب مفقود من وجوب مرد ذلك الى  
 امره جوذي ان توطيئ النفس او احداث الكراهية ومن  
 هذا نبي ان الصوم مفقود على معناه المأخوذ ولا يلزم العاني  
 معرفه ذلك لغيره بل هو من فطر العاني في التماسك  
 ونذر مطالب فيما يسلك عنه وهو اقاصم لا يتل  
 ويجب تمت ما عهد المص رحمه الله ولعن ان طالبه ومن كان المستقيم  
 في ذلك كتاب البيان والمجد لله رب العالمين كان الغرض من يوم النذر  
 انما هو في سنة حسنة يستأجر بها من الله تعالى على يد العبد  
 المذنب المذنب الضيق المذنب اليه وهو ان احد اهل بيت  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الدنيا من جنته المحض  
 كونه طيبا وعلى الاعمال سبل المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم  
 والنفوس الطاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم ويرتفع

المجدد كثير كما هو في الصلاة والسلام على رسول محمد وال وبعد  
 هذه جملة كافي بيان صحيح العقود والايقاعات اذا كان لا بد من  
 معرفتها لمن احتاج اليه منها من المالكين لتوثيق حصول  
 الامور المطلوبة منها شرعا في الاتيان بها على الوجه المعتبر الذي  
 ثبت كونه مشروعا لهادون غير من الوجوه فان نقل المالك  
 من عينه ومنه في واجبه الفرج وقطع سلطنة المالك والزائم الزمه  
 الغير بشي من الحقوق وسقاط ما في الزمه فاما كون بالطريق  
 المعين لئلا يشعروا من عدم الفصل والارتاضي من اللتعا الميسر  
 والمناحين الا ترى ان المراه لو نصبت بالوطي لم يخل ذلك وان  
 كانت حليقة من المعاني ومالك المالك لو قصد نقله الى غير لم  
 يكون ذلك ولم ينقل المالك عن ملك المالك وكذا الواقي كانهما بغير  
 اللفظ المعتبر فذلك شرعا تلك حدود الله تعالى تعذرها واعلم ان  
 العقل ضيعة شرعية لا بد لها من مخاطبين ولو بالقوة يترتب  
 عليها نقل ملكه وسقوط حق او حمل فرج او تسلط على تصرفه  
 والعقود عقد البيع والقرض والرهن والصلح والضمان والحوال

نيل العارفين







وهذه كذا يبين كذا ان تطمين فلان كذا او شرطت سقوط خيار  
 المجلس من الجانبين مثلاً او سقوط خيار الغيب من خيار اليوم  
 كذا كذا او شرطت لنفسه الخيار مده سنة او كذا او كذا او كذا  
 بشرط استيفاء زبد الى سنة مثلاً او بشرط انك متى ردت الثمن  
 او مثلاً في سنة استرجعت المبيع وكذا كذا او بشرط البراءة من  
 عيب كذا كذا او بالبراءة من جميع العيوب على وجه القولين  
 او بعكس ثمة البستان الغلابي الموجوده بكذا او منصف الحب  
 ثمة مستعين مثلاً او منصفه الى الشيء الغلابي او بعكس ثمة فلا يتجأ  
 بشرطها فانه يصح في هذه وان لم يكن قد ظهرت كذا لوباع حامله ثمة  
 اليها الحبل ولو خسر العربة يتفاد مثلاً كذا بعكس ثمة هذه القالة  
 يتفاد ثمة موصوفه بصفات كذا او ذكر صفات السلم  
 ان كان الثمن مضموناً والامثال المضمون **فصل في البيع بالثمن**  
 بيع عينة او مضمون في الوجهان ثمن موجب وصيقت بعكس  
 على المتاع بعشرة دراهم واجلتك في الثمن لا شهر وكذا سبق  
 من الشروط والامثال والوكالات **ان** هنا لا يربى انه  
 بشرط في الاجل هنا وفي كل موضع بذكر كونه محضاً ساعراً

استأجر

احتمال الزيادة والنقصان لكونه غير معين في حدوداته  
 فلا يصح التعجيل بذكر الغلات وتقوم الماسمين وتوقع  
 ذلك **فصل في البيع موصوفه** موصوفه في الوعد الى  
 اجل ثمن حال معين او مضمون وهو متقابل بالنسبة  
 ويشترط ذكر الصفات التي لها دخل في تفاوت القيمة  
 بسبب تفاوت الصفات وقد ذكر الفقهاء كذا النوع  
 من النوع التي يكثر دورها ويجوز فيها السلم بصفات  
 مخصوصة كذا في التوريب للمكافئ بغير متماثلها  
 يجب ذكره في العقد من صفات كذا لا يتصور ان العربة يجب  
 ايضا ان يذكر موضع التسليم ان كان موضع المتعاقدين  
 بغيره فمفارق موضع العقد فيلزم الاول كذا لو كانا  
 غيبين متقابلين وكذا احداهما والاصل ذكره مطلقاً  
 ويعتبر في اجل التسليم ما سبق من كونه محضاً ساعراً  
 الزيادة والنقصان وتسليم الثمن قبل التسليم والواجب

استأجر

للمبيع باسماكك واسلمت اليك من المشتري بعكس  
 وملكك وما جازمك من البايع فلو كان المسلم في غيبه قال  
 انك اسلمت اليك كذا في تفاد غيبه يوسف عراقيه  
 حركه للرب جدي محمد صبيح الخميني سلم في  
 موضع كذا فيقول البايع قبلت ولو ابتدا البايع بالاجاب  
 فقال بعكس تفاد غيبه يوسف عراقيه كذا اموجه الى  
 كذا مسلمي موضع كذا فيقال المشتري قبلت مع والراجح  
 في ذكر الاموال الى العرف فكل من يختلف في الاعراض  
 بسببه وتزيد القيمة تنقص باعتبار زيادته بعينه  
 يجب التعريف باليد وغيره ويجب ذكره وجميع ما سبق  
 من الشرط والامثال ان هنا والظاهر انه لا يربى السلم فيه  
 اشتراط البراءة من العيوب لانه لا يربى من اشتراط ذكر  
 الاوصاف التي لها دخل في تفاوت القيمة والسلافة  
 من العيوب في السلم فيه او كونه معيناً ما تفاوتت به القيمة

استأجر

**فصل في البيع بالمال** بالمال هو بيع الدين بالدين  
 يكون مضموناً او غير مضمون وقد ثبت في السنن المطهرة البيع  
 عنه وكونه محضاً وصيقت ان يقول بعكس ديني الغلابي  
 بدينك الغلابي او بعكس ديني الغلابي بعشرة دراهم  
 موجب الى سنة فيقول قبلت ومنه ان يسلو ديناً عليه في شيء مما يجوز  
 السلم في بيع الدين كذا لواء السلو العبد الذي في ذمته  
 في تفاد غيبه موصوفه بصفات موصوفه لا كذا اسلم في موضع  
 كذا او ذمته الحاجة الى مثل ذلك اسلم في غيبه مضمون  
 عين مضمونه يكون مضموناً بعد تمام العقد وثبوت العشرة  
 في ذمته المشتري بقا مضموناً لوباع الدين يضمن حاله  
 جازاً ولا بعد ديناً والظاهر ان يصح ذلك وان كان الدين  
 موجباً لم يحل **فصل في البيع برأس المال** مع  
 زيادة فلا بد من الاظهار برأس المال ان لم يكن  
 المشتري عالماً به وتحقق انه ان جل على ما وقع به الشرط



البائع خصه فله ان يقول بعد الاخبار بالثمن بعينه كذا  
 ما اشترى به وخرج عشرة او بعينه كذا ابا بذا من الثمن  
 فيه الى اخره صحيح البيع السالف وفيه ينشترى وممكنه للمراحم  
 صيغتان اخريان احدهما ان يقول بعينه ما قام بخارج كذا  
 او بما هو عليه كذا **الثانية** بجعلك براس المال وخرج كذا  
 والفرق بين هذه الصيغ الثلاث ان الاولى لا تناول الا  
 الثمن خاص فلو بزل ما لا يفي على خيرا وعمل نفسه خيرا ما يبدل  
 في مقابل ما لا يطهره موزون ولا يتجرها ولا يشتريها  
 ذكره اللفظ وان اظهر قبل الصيغة كذا **الثالثة**  
 على اظهر القولين **واما الثانية** فان يقول خرج فيها جميع ما  
 لحق من المون التي يعصده بالتراس الاستخراج مثل اجرة  
 الدلال والكيال والمال والحارس والقصار والخيال وغيره  
 الصيغة خارجة عن ثبوت الملوكة وتطمين الدارس وغو ذلك  
 اذا بزل اجرة ذلك كله ولا بد ان يكون تطمين الدارس  
 لا يكونها فخر جود فخره عنده ما يقتضي تطمينه وكذا الاجل

ان

القول بزيادة او كان العارض مقلدا لم يتصور وعنده ومن  
 ذكر اجرة البيت الذي يحفظ فيه المتاع فانه من المون اللازمة  
 الاستخراج بخلاف المون التي يضافها المالك كنفقة العبد التي  
 بها يتناولها عادة ومن جعلها اجرة ممكنة الذي لا بد منه  
 وكذا انكسوتهم الصخر حريمه وشمل على الدار واجرة الاصطبل  
 وجعل الدار وغود ذلك والفرق بين اجرة البيت الذي يحفظ  
 فيه المتاع واجرة سكن العبد واصطبل الدار لا يكاد يتحقق  
 خصوصاً اذا كان استبقا العبد والدار ليس للتجارة  
 ولو زاد في العاقبة على المعتاد للسكن فهو ما يدخل وكذا  
 اجرة الطبيب اذا زال المرض ولم يكن حاداً كما في يده ولو  
 عمل مثله من هذه الاعمال فهو بنفسه وتبرع له بها متبرع فلا بد  
 ادخالها في البيع فالاستثنية بكذا او عتلت فبر ما سوس كذا  
 لم يبيع به ذلك وخرج كذا **واما الثالثة** بين الصيغ الثلاث  
 السابقة فخر اخره وان الاولي لا تصح الا حيث

حيث يكون المتاع قد انتقل الى بايعة بالشر فلو انتقل اليه  
 بالبيع او بالهبة المشروطة بالعوض وغو ذلك لم يصح البيع  
 مطبق بالصيغة الاولى بخلاف الثانية وينبغي على ذلك  
 ان المبدول عوض العمل اخرج مع ان يندرج في قوله يقوم  
 بخارج لا يبعد في الثاني الجواز لو انتقل بالبيع في القدر  
 والعهد المشروط بالعوض لظن ولا يخفى انه لا يصح مراس  
 المال والتمن وما يقوم به المتاع الا قبل ان يبرأه استغنى لا في  
 اصحاب المتاع بالنقطة اذا جرى البيع عايدة استغنى لا  
 بعدوا حله انتهى والمعاطاة كالعقد في ذلك **كلمة**  
**السلامة** براس المال من غير زيادة ولا نقصان فلا بد  
 الاخبار براس المال الا مع العلم بالصيغة بعينه كما اشترت  
 او وليتكم فلا العقد جائز قال في الدروس ولو قال وليتكم  
 السعاح قبل الجواز والقول ان يقول قبلت او قولت  
 ويلزمه مثل الثمن الاول جرت له او قد لا ورصفاً ويشترط في

التولية كون الثمن مثلياً لياخذه المولى مثل ما بزل فلو  
 اشترى او بالهبة المشروطة بالعوض او بالتولية واستثنى من ذلك بعض  
 ما اذا انتقل العوض من البائع الى انسان فلو لا الشئ  
 العقد وعكاه في التوكيد عن بعض المعاصير حكما ايضا  
 ما لو اشترى بغيره وقال تمام العوض بكذا وقد وليتكم العقد  
 بما قاما او اراده المله عقد التولية سداً لها بلغة القيام  
 او اراد ان يرسل التولية على ما اخذ من عوض الخلع ثم قال ان  
 في ذلك وجهين للشافعية وعندهما لا يجوز التولية في  
 مثل هذه الاشياء ويجوز البيع لبعض المبيع تولية لفظ  
 بعثت ووليت بشرط تعيين البعض ويلزمه فسطح  
**التمن فصل في العاطفة في الما طماخوذة من الفخ**  
 والمراد هنا ان البيع براس المال وصيغته معلومة وفي  
 كالمراحم في الاحكام والصيغة الا ان يضيغ ويضيع كذا  
 فيقول بعينه كذا اما اشترى به ورضيتم كذا او كذا في







بعضه من فلان على ان على احدهما مثلاً ما علم ذلك فيصبح  
 بغيره فلا يفتقر المبيع بخلاف ما لو كان لغيره عندك وعلى ان اولى  
 زوجهتك وعلى ان اذا التفتى او طلق لزوم العوض فان ذلك  
 لما كان حالاً ولم يكن معارضاً كان الميزان من الجاهل ولو  
 حاله في الصورة الا وفي ما قاله على طريقتي القاه فباء البيع العبد  
 ليزيد بشرط ان يضمن حرم العبد الموقوف من غير بيعه في البيع الشرطي  
 وكان بيعاً بشرط **مسألة** انصح وليست في حق  
 المتبايعين وغيرهما فلا يثبت بها خيار المجلس وله فسخه  
 لو كان المبيع شققاً مستقوماً ويصح في المبيع والبعض  
 مع بقاؤه ولو تلفها فوجب المثل والقيمة ولا يصح رباها  
 في الثمن ولا الثمن ولا نقص في احداهما ومنعها ان  
 يقول يفلان في بيع كذا او تقاسمنا او اقله فثقل  
 الا في ولو القس احداهما او قال فقال الاضربك في الاكف  
 بالاستعانة عن قبول المقتضى تردد ولا يرسل ان القبول اولى

القبض صدقاً من الطرفين الطرفين فترى تلك العين معروض  
 الغرض في المثل المثل وفي القيمة القيمة ولا بد من  
 ايجاب وقبول فاما الايجاب فلا بد ان يكون بالقول  
 فلا يكفي الدفع على وجه القرض من غير عقد في حصول  
 المالك لم يكون ذلك في القبض كالعاطاة في البيع فغير اياه  
 القبض فاذ انشأ العين وجب العوض والذي ينافي  
 اليه النظر ان المعاطاة في البيع تنزلها كالمستزلة لا كالمستزلة  
 احدي العينين او بعضها فافتقد هذا ان التمسك بالاصل  
 من المبيع قبل تسليم شيء من العينين يجب ان يكون  
 المستحق تحلف في الدفع للمقتضى فان لم يتم الا فسخه  
 الاذن في التصرف باجابه الا ان في يجب ان يكون في  
 العين للمقتضى بقاها على المالك الا اذا ما عارضها  
 ولا عليك بخلاف الاول وتبينت الايجاب اقرتكم

اقرتكم كذا او ملككم كذا او عليكم رد عوض ولا بد من  
 من هذا العقد في الثاني دون الاول لا بد العوض جزء  
 مفهوم القرض بخلاف في التملك كقولك ملكك كذا او اخذه  
 واقرتكم رد عوض او تعزف في رد عوض او التمتع وورد  
 عوضه ونحو ذلك ولا بد من قبول اما قبل او كقبول او  
 اقرتكم ونحوها او فعلاً كالاخذ على وجه الرضى ولو  
 يركب ويصح في عقد القرض اشتراط ما لا ينافي مقتضاه  
 كما لو شرط هنا او تخمين ربا او مال اخر على الاصح في الثاني  
 بخلاف ما لو شرط زيادة في العين او الصفه وزيادة الصفه  
 مثلاً لو شرط المالك المصحح عوض المكسورة ونحوها  
 فشرط المكسورة عوض الصحيح لها الشرط ووجب القرض  
 اما الاول فلان الزيادة في القرض والتقصير على حد  
**واما الثاني** فلان اقرتكم الرضى بالمرسوق في الرضى

بالصحيح بطريق اولى ويصح اشتراط قبول شرط عقد  
 القرض للمقتضى او للمقتضى من ولا بعد ذلك شرأه  
 لا يخص الزيادة في زيادة العين والصرف ويصح اشتراط  
 ايجاب القرض في بلد اخر باذا طالب المقتضى القرض  
 في غير الشرط او في غير بلد القرض مع عدم الشرط وجب  
 المقتضى الوفاء ومع عدم القرض ويتحقق الضرر بان  
 يكون فيما ينشأ في موضع المطالبة ازيد من حيث الشرط  
 مناسب من تيقن الاضرار طاعة الركن **عقد الزم**  
**قوله** **مسألة** خاصة فابده التوثيق للدين يستوفي  
 منه والايجاب فيه رهنك هذا على الدين الغل في وجه  
 بل جزء منه وشطرت كذا انما يتجدد من غايه يكون رهنك  
 وان يوضع على يد العدل الغل في او ان يكون بيدك  
 وان تكون وكيلاً في بيع بعد شهيد ونحو ذلك والقول  
 قلت وارتزقه وما جري مجراه ويجري في الايجاب



هذا أو شق عندك أو هذا رهن عندك وكل ما ادري هذا  
 المعنى ويشترط وقوعه في اللفظ العربي الصحيح العزيم  
 مع العدة والنظام بين الإيجاب والقبول وعدم تأخير  
 القبول بما يعتد به في العادة وكونها بلفظ المامني الذي  
 هو صحيح في الدلالة ولا يفتح في ذكره حتى بهذا أو شق  
 عندك لأن اسم الإشارة ما بعد مقوله لهذا المعنى وقد  
 أطلق على الكفار به هنا وإن كان شرط الرهن في عقد  
 البيع على القول لو أوجب الرهن الرهن عقيدة بغير  
 فصل ولو شرط فيه الإيجاب إلا إذا كان مثلاً أو لا يصح كذا  
 فغير شرط في البطلان فهو ولو شرط له الرهن في بيع  
 فلهن لزم منه فرض هذا الفسخ ومثل ما هو امرات  
 منه الزوج يظن صحة الطلاق فتبين الفساد وروى  
 من وأمر بظن صحة النكاح الذي في كذا وكذا الرهن  
 وعقد الرهن قابل للشرط إذا لم تكن منافية لمقصود العقد

ولم يثبت في الكتاب أو الشرايع انقطاع منعها فلا يشترط أن لا يباع  
 أصله لم يصب لنا فانه مقصود الرهن وكذا لو شرط بيع الجاهل  
 المسلم من كذا ولو بشرط دخول التاجر في الرهن مع  
 ولا يدخل بغيره على الإيجاب كما لا يدخل الموجود ولو رهنه إلى  
 مدة معينة على أن لا يقضى إلا بعد كان مساعداً من  
 الرهن والبيع فاسد وليس مقصوداً في الموه لا رهن  
 فاسد فيها كحال ما بعدها فأن جئت مبيع فاسد من  
 الأصول المقررة أن كل عقد يوجب على مبيع نحو ضمان العائن  
 المقبوض به أو القايض على معنى أنها لو تألفت كان تلفها  
 على يقين فاسده ولا يفتقر لا يقين معيجه لا يقين  
 بماسد ومثلها إذا رهن على الدين أن يرهن على كل  
 حصة من حصة من نطقي احتمال أشكال إذا شئ منته  
 ويشترط لصحة الرهن قبض المرفه الغيب المرفوض  
 على أصح القولين **العقد المسمى بالرهن** من الطرفين شري  
 لقطع تنازع المختلفين وهو من أنواع صلح بين المسلمين وأهل  
 الحرب على ترك الحرب إلى الموت فبقيته المصلح ومثل بين أهل  
 العدول والبيع وأهل البغي وصلاح بين الرجلين أو أكثر المتفقين

بينهم بآلة المحكمات من أهلها وصلاح بين المختلفين في المال  
 وعقد بين اثنين المتكاملين لنقل من أو من غير  
 أن يفي خصومه والصيغة في البيع متعارفة والإيجاب  
 صالحتك على ما استحققت في ذمتك من جميع الحقوق  
 الشرعية بكذا أو لو قال الآخر صلحتك على ما استحققت في ذمتي  
 من جميع الحقوق الشرعية بكذا مع ولو أقر بقطع المنازعة  
 ظاهراً خاصة قال صلحتك على قطع المنازعة بيني وبينك  
 من جهة كذا وكذا ويجوز الصلح على الأقرار والاشهاد والصلح  
 أصله نفسه وليس فرعاً على شيء من العقود على الإيجاب إلا  
 أن يقيد بأية عقود جنس الأول البيع وذلك فيما إذا كان  
 بين اثنين عين فادعاهما آخر أو ادعى ديناً في ذمتي فاقتر  
 فصالح على العين أو الدين ما يتفقان عليه فإن الصلح هنا  
 بمنزلة البيع في نقل الملك ومثله ما إذا صلح على عين  
 أو دين ابتداء من غير سبق خصوصية متفقان عليه  
**النكاح** الإجماع وذلك فيما إذا كان المصالح  
 عليه منفع كما لو كان لأخيهما عند الآخر دين أو عين  
 أو منفعه خصاً لم يعل منفعه فإن الصلح هنا يقيد بأية

الإجماع **المال** الأبرار والخيطه وكذا فيما إذا كان في ذمتين  
 فيقيد بصلح على استقاط بعضه واعطاء بعض وهو هنا يقيد  
 بأية الأبرار **البيع** وذلك فيما إذا ادعى عليه عين  
 أو دين مثلاً فاقتر له ما وصلى منها على أحدهما فانه هنا يقيد  
 بأية **البيع** العارية وذلك فيما إذا ادعى عليه داراً  
 مثلاً فاقتر له بها فصالحتك على كتابها من هذا المصالح هنا يقيد  
 بأية العارية وأصح القولين لزوم ذلك فليس لصاحب الدار  
 الرجوع حله فالشئ ويجب في الصلح التخلص من الربا  
 كما يجب التخلص منه في المبيع على الأصح فلو اتفق ثوباً  
 قيمته دينار على ما لك على ديني لم يصح أن كان النقل الغالب  
 جنس ما صلح به بخلاف ما إذا تعدد الجنس واستويا فإن  
 كان داراً ودنانير ويصح الصلح على مثل حق الشفعة لا  
 سقاط ويصح حق التخيير وأولوهم سكنى المهرسة ونحوها  
 وعلى استقاط المهرس والجنار وعلى أجزاء الماهن على سطوح  
 الغير منه معلوم ويجوز أن يشترط في عقد الصلح كما



بما يجوز فيه البيع الثمن عند ثبوت نقل المال من ذمه المضمون  
عند الي ذمه المضمون وصحة ثبوت ذلك ما استحق في ذمه  
زبد او تحلت لك او تكلفت او التزمت او اناضمت او ضامن  
او جعيت وما دى هذه المعنى او القبول قبلت او ضمننت او  
كفلت وعقد ذلك ولو قال او دى او اضمر لم يكن صامنا ولا  
يكفي الكتاب ولا الاشارة مع القدر على النطق ولا التلطف  
بالصبر وغيره العريه مع القدر وعليها الى اخره سابق بيانها  
باعتبار العقود اللازمة ويجوز الضمان حاله موجوده فان  
شرط اجل او وجب كونه مضبوطا لا كونه اذراكا الغلات  
وقدوم الحاج ولو شرط ما لا يشاء في مقتضى العقود انما هي  
شروطها مع وتزيمها شرطها الخيارات مع تعيين المدة ولا شرط الاداء  
من ماله بعينه مضبوطا ولو توافي بغيره يفي في وجه وصيغة الضمان  
للموجب والمضبوط فيه الجواب سابق مع اضافتها جيل الشرط  
لها كقول ضمننت لك كذا او شرطت لنفسى لكذا بشرط  
مثلا او كذا او شرطت الاداء من المال الغلاتي ونحو ذلك وما

وضمان العهده قد يكون بالبيع عن المشتري بان يضمن  
التمن الواجب البيع قبل تسليمه واما ان يكون له عهده  
الى ايرس او استحق ونقص السخيه فغيره قد يكون للمشتري  
عن البايع بان يضمن الثمن بعد قبضه منى طرح البيع  
مستحقا وكذا ايرس مضطرب البيع ونقص المستوفى من الماله  
عقد ثمره بخلاف الماله من ذمه الى اخره وصيغة العقد كاللفظ  
يدل على النقل والتحويل مثلا ملكك على فلان كذا فيقول قبلت  
او اذات ومثله قبلت وكذا التزيم والتعنت الى اخره الصيغ  
وبشرط ان يكون شرط في العقود اللازمة من الاجاب  
والقبول يكونها بالبيع وغيره ذلك ما يشرط في باقي العقود  
الكفالت على غير ذلك التجهيز بنفسه من غير حق وان كان ذلك  
الحق المحصور الى غير الحكم بصيغة غير من صيغة الضمان  
فان يضمن المالك والكفاله بالنفس فيقول ضمننت لك احضاره  
انما يطلقوا الى شتم او في الوقت القل في او تكلفت او

باجضاره او انكفاله حاله موجوده لكن مع ضبط الاجل واطبق الا  
موجب على انه اذا قال انكفيل على اني انما احضره كان على كذا  
لزمه الاحضار خاصة وتلك انكفيل على ان على كذا الى ذلك  
ان لم احضره كان على كذا الزم المالك خاصة ولا يلزم ان لا يد  
من القبول والشرط الراعي في هذا العقد اذا كانت جابيه  
كغيره من العقود اللازمة الجواب عن العقود الجابيه  
من الطرفين ثمره الاستتار في الحفظ ويكفي في الاجاب كل  
لفظ دل على الاستتار في ذلك ولا يتعين له لفظ او عبارة  
مخصوصه ويكفي في القبول ما دل على الرضى من قول وضعلي  
ولا يشرط فورته متى شرط الحفظ على وجه مخصوص فقبل  
لم يكن له الحفظ الا على ذلك الوجه السابق عقد جابيه  
الطرفين ثمره تسعير الانفعال بالعين مع بقاها اما مطلقا  
او مدهم جعيت ولا يتعين له لفظ بل كل ما دل على هذا المعنى  
كان في ذلك ويكفي القبول الفعلي وكما يشرط بين الطرفين

الشرط الجابيه ثامنه فمضما اشتراط الضمان على المستعير  
الجواب عن عقد جابيه من الطرفين ثمره استحقاق المالك  
المحمول او القدر على كذا في مقابل على قصود محله ولا  
بدون صيغة ويكفي في اجابها ما دل على العمل المخصوص بمش  
مثل من رد عدي او دخل دار او بني جداري او من رد  
عدي من بلد او في يوم كذا فذلك هو العمل والقبول  
يكفي فيه الفعل ولكن شرطه قبل الشروع في العمل وكذا بعده  
الا نسب الى ما مضى من العمل فان مضى العمل الجاهل لا يفسد  
استحقاقه من العمل الاجاره عقد ثمره ثقل  
القيم خاصه بعوض معلوم مقبول والاجاب اجرتك  
او كذا الدار القلايد شتم بكذا او ملكك كذا في هذه الدار  
شتم بكذا ولا يشرط باللفظ العاريه ولا البيع بل يكون  
اجاره فاسده ولا بد من القبول وهو اللفظ الدال على  
الرضى قبلت واستأجرت ونحوه وما كان هذا من



من الحقوق المقررة للائمة من الطائفتين المختبر فيه ما  
 اشتراك في الحقوق اللازمة مثل نورية القول وكونهما  
 الحجة ووضوح اشتراط ما لا يناقض مقتضى العدم من  
 الشروط لا سيما في العلوية وحفا الخيارات ولبعض الشروط المتأخر  
 معاملة على الارض بحسب من تازر معار الايجاب زارعتك او  
 عاملك على هذه الارض او سلمتها اليك للزراعة وما اشبه ذلك  
 من مقتضى منطلي ان لكل من انصحن عاملا مثلان والقبول  
 قبلت وتحمم هو مقتضى لازم من الطرفين تسهل بالتقابل  
 ويصير نزيلا يعتبر في الحقوق اللازمة ويصير اشتراط السابغ  
 الثاني الزنا في مقتضى العدم ولا يقتضي جهالة وشرط مع الحصة  
 شيان ذهب او غنم حال على كذا في **الكتاب** معاملة على  
 اصولا شها رثانة محض من شها ورا جري جري التفرع في  
 عقد لازم من الطرفين تسهل بالتقابل ولا يجازي استكر  
 او عاملك او سلمت اليك هذا البستان لتعمل فيه سدي

٣٠٨  
 قبل هذا التامه وكذا العمل المعهود لا تتعلل الزمدها واصاله اليه من  
 الترتيب بينهما والدم لوصف بقدر جزاء العادة على جبر انهما كانا ظانين  
 مات بالامور به على رضىه فيبقى في عهده التكليف انما السبب لو كان السبب  
 الزيادة وتفضل الكلام ونسيان السبب بواجبها السيروا مطلقا انما كانت  
 على الكلام بواجبها انما على جبر الزمان فانه من مقتضى جبر انهما كانا ظانين  
 من انهما كانا لمتهم جبر من اكلوه ومن اكله البراء من الترتيب ولو جاز  
 فويفر قضي حرموا صراطا بواجبها مع احتمال وقوع الجبر مطلقا وان  
 وجب صراطا ان به اباها ولسان وجبها الرابع لو يقين ترك ركن من اركان  
 الصلوات الخمس عداوة او حبه واستثنى اعادة كل العباد بغيره مطلقا  
 او في ركنها والاقتضاء وان ذكر في ركن واحد بغيرها حرمها كذا في  
 بني الاداء والغنا بان اختلاف اعادة اركانها اياها لا اكلها الا في  
 بالاشياء فان وقع الاشياء في ثلثه صله مثل ثمانية محضه عتبا في عودا  
 او ثلثه محضه بغيرها او ثمانية بغيرها او ثلثه بغيرها كذا في اعادة  
 سلاتين اذ ليس بعينه وانما اطلاقها على كونها ركنها بغيره محضه في ثلثين  
 فانه يوجب الجميع بالثبوت ولو اختلفت بالاشياء والجميع في ثلثها اذ عتبا بالاشياء  
 وانما اطلاقها على كونها ركنها تحت البر بغيرها ولا غيره بالاشياء لانه الخامس

لوثيق وجوب احدى الطائفتين ليقضها فالاختلافات المكنة هنا  
 خمسة الاولى عود الصغار لا دخل اعتبارا في ثبوتها وما زاد على ذلك  
 واذا تعارضت على ما بيننا واطرح الشكل الثاني وجوب اكلها في ذمتها  
 مشغول بامدادها يقينها والعلوه هو قوفه على الطهارة التي لا يشك بانها  
 فعلم لا يمان بما جعل يقين البر لا انما يتوقف على الواجب فيكون  
 الثالث التغيير في كل واحد من الحديثين محتمل فاذا فعل موجب ادمع انتفا  
 لا وهو الشكل الرابع الخوض ادمع لا يخرج عن الامر الخالفها لهما في  
 البتة والكيفية والاجرام والتبر في ظن يارض شكل الخامس وجوبها  
 مخافة ان يكون الحديثين محتمل تنقيح دافع ادمع ان رجع لا من ترجيح  
 من ترجيح وجوبها بل ولما بينه الطريق لا اعتبارا بالخصوص ليقين البراء  
 مع عدم التحقيق اذ الكبر كانت كمال في نظر الشرع وموت وامكانه  
 غير ما لا محالة كانت المذكورة واقربها بغير السابغ ونوع الشاغر  
 القصر فعلى ارجح سواء انزل لا قامة قبل التسليم وذكر الزيادة احتمال  
 فعلى الصغرى في غير احدى وجوب لا خيل في حيث بعد الفراق  
 في الزيادة فلا يعتبر بها وجوب التسليم ولا يملك فواجبها اكلها  
 من ثلثها ولو عكسها القصر من جهة وشهدوا به لان فيه اشغيب

البرية على راي طرد العلم في حار اقسام على اليها وجوبها على تقدير ان  
 اقسامه فيمن نظر وحل التقربين على يجب الى انفسها وانفس اليوسية  
 في نظر الصورة الثالثة اذا شك في الكون وجوبها وان ركن لا في  
 محل ثمة ذكر في حال ركوعه ان قيامه من سجدة في حال السجدة  
 الى السجدة ولا يرفع راسه فانه بطلت وبطلت السجدة الزيادة بطلت  
 مطلقا لان الركوع عبارة عن الاخذ بنيه الركوع فقط وربع الركوع ابراز  
 علم الصورة الرابعة لو لم يل الاطراف يتقينا الطهارة ثالثا في تقضيها  
 وصلى اغتبا بطهارة فاقه عن حوضه في الشرع في ثبوت اذ صلى لا يركع  
 وهو عودت صحت الثانية فانما بالاول اذ اركعها الوصل بها وذكر انه  
 صلى الاول خساو لم يكن مجلس بعد الرابع بقدر التمشيد الصورة  
 الخامسة لو قيم المتأخر من العلاء على الاول فانما انه صلاحها فانما ذكر  
 ولو قبل التسليم عودا بينها مطلقا فانما في حصر بعده وكما في التحقيق  
 بالاول اعادة جبرها وان كان في القصر بها وقصص موقعها ولا  
 ولا عودا مطلقا وقضى الركوع فانما بينهما في اثنائه في المكان عند  
 بنى من الوصل بقدر جبرها وجبها بالاول وهو ما فرغ على الاول  
 اذ اركعها بالاول على جبرها وجبها بالاول وهو ما فرغ على الاول  
 شك في ذلك القول بالاعادة على جبرها عليها الغض لان بغيره وجبها



وقت الاختصاص وتقدر الحس والكس باخف ما يكون او حال حال  
 هذا المصلحة في نظر من لم يلق النامي بالكل حال في وجهه وان لم يلقه  
 الثانية في القدر والوقت في الشئ من حيث ولو عكس القدر فعلى  
 الاول من المختص بالثانية منها حالها ونفي لا وان لم يلق  
 الفراع من الاول بطلت وقضاها والبعثه العتاسين كذا في الا  
 ان المحدث في وقت كذا في الرابع لا قبل فرج لولان انما في الوقت  
 الحس فانما الاول في نظر من لا يلقه في الفراع من حيث الحس فانما  
 كان قوا وقدر في الوقت المختص بالثانية وقضى بالثانية اما لو لم  
 انه لم يلق من العتاسين لا في الفراع فاشتمل بالعصر قبل السبعين  
 لا السبع في الرابع من الفراع في الظاهر ان في العصر لا في وقتها  
 وان بين السبعين الرابع من الفراع من العصر من حيث في النظر قضا  
 وان اشبع خمس في الفراع فاشتمل في العتاسين واجبت وقضا  
 نقل فعلى الثانية وادكارها الى المحدث اليها في وقتها  
 ولا يجوز ان يفعل شيئا قبل المحدث قبل مصادرة القسمة  
 في الشكل وحده سلب الاستعداد من غير اثرات فعل شي او تركه وانما  
 في قضا وسبب الحكم وبما في القول الاقل في المميزات

وهو مثله الاول الشكل في العدد انما يتحقق في اربعيات بعد اكمال ٢٥٢  
 نحو في الثانية منها فلو شئ في عدد الثانية او الثالثة او الاولى  
 من الرابعة مطلقا او يدرك في بطلت لا المصلحة في الوجه يبين  
 ولا يبين انما الشكل اما الاجزاء من هذه المواضع فان غير مبطل خلافا للشيخين  
 تبين في نظر ان نفس الشكل في جود الثانية او الثالثة بطلت الحال  
 بل لو شك في جود احداهما ذكر او حذف على فائدة فعل المبطل انه على  
 حكم اعتبار جودان في وقت في طوي ما شك في عدم بطل الزمان ويخرج  
 في ذلك العرف الشاين في قاعده عليه حسب العمل بما في كل شكل يرد عليه  
 في هذه البات وحيث تقول كل شكل في فعل من افعال العتاسين كذا في اخر  
 فانه ان كان في موضع القسمة او ما لا يملكه عدم الايمان وان انقل عنه مضي بنا  
 على اصاله يوم الاختلاف بعد جود اذ الفاعل من حال الملك يوم الاصل  
 من فعل لا بعد استيفائه لافي الفاعل كذا في الشئ من غيره او غيره وقضى  
 في الفراع ونور في اذنه وقضى في الفراع في وقتها وقضى في اما  
 مثل الركوع فالواجب يعود اليها لان اقام في تلك الركوع ليس برك ولا يقال  
 انه فعل في غير وقتها وانما في وقتها في الركوع اما السجدة الواحدة او التسعة  
 فانما لا يتوقف قيامه على اذنه لا اذنه في الفراع من غير  
 وكذا في الفراع بعد استيفاء الفراع على تردد ولو شك في الفراع بعد شروعه

في القنوت تاركها او ابعاده ما في تارك السجدة الواحدة بعد شروعه في  
 الاستعداد الحال فروع الاول لو شك في اتمام الثانية وان كان في المجل احاده  
 يترك على اصاله عدم وان انقل عنه مضي بنا على القضا صحة فعل المحدث  
 بعد الانصراف عنها اما لو يتبين انه نوب بعد شكل هل يترك ظهر  
 او عصر او غيرهما ونفلا اذ او قضا فان كان في محلها حذره  
 ايضا وان انقل قضا السبع استأنف الصلاة وهو حق ان لم يعلم  
 فلم لا يعمل لعدم الاولوية باحو وحسب ما شك فيه لا يجمع وار  
 علم انه تمام لاحد ما يني عليه ارجاء الشاين لو هو الى الجود  
 ولم يسجد في شك في دفع ركعتين الاول في وقتها لا يفتت  
 لا تنقل الى حال اخر والوجه السجدة اليه لانه في محل خلاف  
 الطائفة في زمانه ذكر بعد العود اليه ان كان تدرج من حيث  
 وسجدة الثالثة تدرج اليه في سجدة او في التسعة بعد  
 دخوله في القنوت لم يفتت فانه على حينه فجمع عامدا بطلت  
 مبداه بنفسه الحس لانه في الفراع من غير النهي في العبارة  
 يقتضي قضاء وان كان ساعدا لم تبطل وحلحان بانما  
 شك في تحقيق كونه في محل نظر اقرب المانع وسجدة اما لو جلس ساعدا  
 وله بعد حاليه الشكل في ذلك احتلها انما في الفراع

دون كل امر بعدم العود وهو فريضة ناذما مادامها تغير ذلك الفراع  
 في سجدة وفي الوجه الثاني يشبهه بالشكل في السجدة قبل قيامه في سجدة  
 شك في محل المجل او جاهدته في جود الفراع فاما في تقصيره ترك النعل  
 فان يتبين للطل بعد جلوسه ساعدا فان كان قبل الركوع ان وان كان بعده  
 استمر على حاله الرابع لو شك في اذنه في قيامه هذا عن ركوع ركوعه في سجدة  
 او سجدة هاتين على انه بعد ركوعه في سجدة لا في التيقن وما زاد عليه شكركتبه  
 في سجدة ونم فان فكر قبل ان يسجد ان قيامه عن سجدة فله في سجدة  
 وان ذكر بعد السجدة بطلت لزيادة تركه في سجدة وان كان قبل السجدة  
 في سجدة وسجدة السجدة اما ارفع له هذا الشكل من ركعتين كما لو  
 قال لا اذني في قيامه هذا من ركوع الثالثة او سجدة الرابع او بالعكس فله  
 يبقى على الثالثة في سجدة على الركوع في قيامه وياتي عليه ولا اعتبار  
 هذا ويحتمل انما الشكل من الثالث والاربع فيكون حكمه حكمه فان كان  
 الثانية موصل في هذا الشكل احاد في الفراع الاول دون العكس  
 الخامس لو شك بعد قيامه من التسعة هل كان تشهد بعد  
 الاول والثانية فانه رجع احدا الطرفين فله على عقضاء فان



٢  
سواء باطله سواء شرح في القواعد ولا لا شكل في الاوتن املو  
مصوله هذا الشكل بعد جرس في الواجب فانه يكون كالشكل بين  
الثالث والاربع فتحتاج بما يحتاجه ويقضي الترتيب السادس  
ويقتضى المابع ومكان في اربع في كرم في الاشارة او بعد الفراغ  
مصول الثالث اعادة على الاصح لانه دخل فيها مع الشكل المربع  
السابع لورج عليه المرفقات وشكل كل من اقسامه انما هو  
ان يكون كماله العدم ولو شك في كل واحد او بادهه اقتضي  
المبايعين او البايعي الشك في قوله عليه السلام لا سحرانية سقوا  
الثامن لو شك في عدم الشك في اعداد في ركعات ينبغي على  
الاولى لا مائة عدم الزايد في ربي حجه يرجع عالم يقيم السلام في كل  
مالم يبق الا التاسع الشك في القصر الى سورة كالشك في اطلاق  
نلقوا سورة وشك في قصد اهل البيت ما بايعي القواعد الصلبة  
التي قد مناهها العاشر لو شك في سورة فورا جعلها ثم شرو في  
طرد فانه ينبغي ان يرد في ان ما جازي ان يبق في  
حيث وقع في سورة وسجدة الزايدة وما جازي اعدادها من اولها

[illegible]

اسم ركعتيه وتختاطب ركعة او ركعتين الواحدة بعنة لا  
 يقين والثالث والرابع جالسا بعد السجود يثنى على الاكثر  
 ويتم وتختاطب ركعتي قايما ومثلها جالسا غير  
 يحوي التقديم وتجدد ثنائيه قيام بينهما لا الاحتياط يقع  
 عوض العائت من الصلوة وطعن قيام فلو انهن فائدت  
 البناء المشار اليه هناك في ترجيح الاكثر في نفسه فان  
 فعل شي من صلوة قبل البناء على الاثر بطلت الخامسة  
 بين الاربع والخمس قبل الركوع فيني على الاكثر ويعد ركن  
 ويتم ويسجد لا غير لاحتمال الزيادة امالي كان واكوا واحدا  
 او بينهما بطلت للزاديين محذوران ان مع الامى بالانعام  
 لحصل الزيادة المبطله وعدمه تحكي النقصان المتصل على  
 السادس السك بين الثالث والخمس سبط لا يجره حاله  
 الا قايما على الركوع وسجل ويتم وتختاطب بين ركعتي من قيام

٢٥٨  
السابع بين الملك والاربع والخمسين والاربعون في اربع  
الاربع ثم يهدم ويستم وتختار بركاتي جالساً ومثلها قائماً  
او ثلثان قيام وسجوده وما تحتها بعد السجود وان احدهما  
الطبعة والاربع والخمسين والاربعون البطلان اخذ بالاجتناب والاربعون  
في بطلانها في كل يومين وما التفتل بين الاثنين والخمسين  
الاثنين والثلث والخمسين او بين الثلث والاربع والخمسين مطلقاً  
ضابط طاعة لا تختار المصالح بين الاشياء بين الامور والافعال  
كما في في المثال بين الاثنين والثلث فبعض جالساً لا يجوز منه  
والاجتناب حتى يفسد عاقبة احد بغير اويته على الاثنى عشر في لا يفسد عاقبة  
احدهما فقله اما وجهه انه في الدلالة ولم يغلب عند احد  
الوجهين فلم يظلمها وانما الصلوة ثم يقين انما في بعض ما في  
الاحكام التي في بطلان ما في بعض بعض في استمره الثاني  
لوشك بين الاثنين والثلث جالساً وغلب على طه الاكثر  
فقام الى الواحدة فهاهنا شك الاول وفي لا اورد كان جالوساً وذكر  
الثاني اولئك وتساوي طه فانه بين ثلثه وبينه الرابعة



وختاروا من كان سلكه الاول وهو غير جائز فطلعت لان هذه  
 الشك من ركن الشك الاول وكان من غير وجه من وجهه قبل الاولين  
 اما بعد سلكه الاول لكنه بعد قيامه الى الرابعه فغلب  
 على طئه على طئه الاول وكان راجحا عنه فان يقول باختر  
 وطريانه على الاول فيجعل قيامه ذلك الثالث وان  
 كان سلكه الاول وهو قاييم فغلب على طئه الثالث فسيكون  
 ثم غلب على الطئه راجحا فان يقول بالراجح فيكون  
 الثالث ويتم ولو كان الثاني غير راجح ساقط الى  
 بل في وصحت ان كان جائزا والا فليس الثالث  
 له شك بين الثلاث والاربع فغلب على طئه الثالث  
 واتي بالاربعه فلما سلم فيقضي او غلب على طئه طئه  
 سلكه الاول وان كان سلكه على اربع فان كان جليسا  
 سلكه بعد الشاهد والا فلا للزيادة المهملة ولا  
 للحكم لو حصل ذلك قبل التسليم **الاربع**

لوشك بين الاثنين والثلاث في موضع تضع فيه متاعا على  
 الاكثر فقام ليأتي بهاها فشد بين الثلاث والاربع بني على  
 الاكثر وتم واتي بالا احتياطي لم يحصل موجب  
 فحصل قويا احتياط واحد او به فحصل الاحكام فان  
 شك بعد قيامه على الرابع بين تمام والاربع بني على الأقل  
 اكمل واتي باحتياط الاصل عدم التداخل وسجد لا  
 حيز وفي بوعنه حد ذاته فغير لخاصة المعصية اما ان الخي  
 اذا شك بين الاربع جالس لم يجب عليه الاحتياط مطلقا  
 اما على شكل بين الاثنين والثلاث وقد اختار الاكثر فانه  
 ليقياط كغيره وان اختار الأقل بطلت وفيه طئان شك في  
 الاشارة على نوي الا تمام او لان جاز ومحل التقدير  
 اتماربعاً تقريبا الجانب الثاني به جواز وقومه

عن فحصل منه فلا يمارضه الشك المحال بعد وفاء بها ولو  
 حتى جئت لجان ابتداء فحينئذ الاستدانة المتعادسة لها  
 شدة المسا في الاشارة على ان نوي الإقامة ام لا فانه  
 التقدير لا ماله فوجب استصحاب حكمه السابع  
 المشاك بين الاربع والمسا قايما اذا لم تكن الركعة  
 وكونها جليسة قبل التسليم ان نسي سجدة من الركعة  
 الواقعة قبل المهدوم وجعلها تلا فيلها اجزا واحدا  
 له يدرى اي الركعات هي وما من شكا في وجوب توارها  
 وحالها وحالها **الثاني** في العمل الشك في موضع  
 تجب الاحتياط لم يتوكله ابطال الصلوة لانها افضل الاعمال  
 وابطالها ممتنع بالايه فان فعله او ما يترك من الا  
 حيا كل الناس **الثالث** في نسيان ما لم يشع  
 معتقدا وجوبه او نسيته محل صلوة فعلا كانت  
 او ذكرها ان دخل في صلوة باليس منها

فيكون مردودا وان لم يقموا احدهما فكذا  
 وفيه وجه اخر بالتقيد قوي الفصل الثالث في احكامه وفيه  
 بحثا الاول في كيفية الاحتياط فيه مسيل الاول ان ما  
 الاحتياط بعد الاكمال لانه معوض للزيادة الثانية تجب في  
 الاحتياط فيه والتكبير والادي في الوقت والعضا  
 بعد قرأت الفاتحة خاصة على الاقوي ونسيته اصلي ركعه  
 قايما مثلاً احتياطاً في صلوة هذه او صلوة الظهر مثلاً  
 او اوجوبه قربة الى الله وان كان احتياطاً ثانية  
 نوي احتياطها ولا يتبعه التقضا **الثالث** في  
 احدث قبل الاحتياط بطلت الصلوة وسقط  
 الاحتياط لقيامها مقام ركعة من الصلوة والاحتياط  
 الفح لا لا صلوة مفقودة ولا يلزم من كونها  
 بدلا للصلوة مساواتها لها في كل الاحكام  
 الواقعة تجب ايقاعها في الوقت فان اعمل حتى



خروج وقتها بني على القولين في خلل الحديث والوجه الفصح  
 وان اتم وان كان سحوا ففناه ولا اتم فامية  
 غلب على ظنه وهو قاييم ليرد كنه ثمر غلب على ظنه ان  
 كان قد ركب ما نرجح احدي الظنين على الاخر بانه  
 نسخ وقوي عنده عمل عليه لانه غلبه الظن عليه كالظن  
 هنا وان تساويان غير محتمل فافترق العمل بالاصل  
 خروج لو ذكر قبل الاحتياط النقض فان احدث او اطاق  
 الفعل عرقا اعاد ولا اتي بالنقصان واكمل صلوة  
 وسجد له وان ذكره بعده لم ينفذ مطلقا لا مثالا  
 ما امر به على وجهه فيخرج به عن عمده التكليف وان  
 كان في اثنا به اعاد لانه ذكر النقضان بعد فعل  
 كثير قبل خروجه من الفضة اما لو ذكر القيام فان  
 كان قبله سقط متكثرا نافله في اثنا به تحريم  
 سبق ابطاله وقامه نافله او لم يكن مشغولا

تصادف محل قابل لا ينعاه القسم الثالث فيما يقضي مع السجود وهو  
 صورتان من سعي عن سجدة وذكرها بعد الركوع الثاني من نسي السجدة او جزئيه  
 وذكرها بعد ركوع اما ذكرها قبل السجدة او في اثنا به اتي به ويعد يقضي  
 ويجوز المطلب الثالث في احكامه وفيه ما ماث الاول في  
 من جهتها وحما يوجيان في سبوع المكان من نسي سجدة او السجدة على ما ذكر  
 ومن سلم في غير موضع ومن تكلم في صلاته ومن قام في حال قعود وان تلاها  
 وبالعكس وفي كل زيادة ونقصان غير مبطلين ومن شكل بين الاربع والخمس في  
 حالين والظاهر انها يجان في كل موضع من الصلوة بحيث لو اعمل بعد  
 بطلت فوايد ثلث لا يلو فعل ولجب ومنه في غير محله  
 عامرا كما لو شهد في الثالثة او ثلثه في الثانية قبل القراءة بطلت لا يذكرو  
 غير شروع فيكون كما لو تكلم عامرا ولو كان ناسيا صحته وسجد للمساهمة  
 لو كبر للركوع حال سجدة اليد او قل سمع الله لمن حمده عنود فمعه او  
 كبر للسجدة لا يركع عنوا الحناير اليها او كبر للركوع منها قبل استوار جالس  
 فان يقف وان هذا محمل لما بان بالنسي على وجهه وان اعتقده بطلت  
 واذا بطل جزاء العبادة بطلت اجمع لان بطلان الجزء موجب لبطلان الكل

٨٢  
 ٧

الثاني بيطل البند والى ما يبطل المكنونه ولا احتياط  
 فيها ولا سجود وسجدة المكتوبة بزيادة مكثرة مندوب  
 مطلقا لا ينقصه الثالث لورثه من الحد وذكر نسيان الدين او نسيه وجب  
 ان يتوب من ماله يوم الدين او من اياه يستعين الى اذله ليجعل به  
 القربان لا يكونه قبل النعم والنعم محرم وان كان ثلثا فان اتفقت عليها الى  
 ما بعد ما ينفذ وان كان في موضعها كراهة فيقرأها دون ما قبلها  
 لكن ان يقع حمزه الدين يوم الجمعة الثانية في غيبته وجب فيها  
 الكبر والظهار والسر والاسبق والاسجد على لا عطاء والطائفة بقدر  
 الذكر والجلوس بينهما مطبعا والشهور والليل وبعض السبب ان اقتضاه  
 ولا قرب وجوب الذكر وبعض واحد هذين في اصح القولين وحما سمع  
 الله بالله المصلي على محمد وآله محمد والا من جسم الله وبالله الاسلام حكم  
 ايهما النبي ورجم الله وكرهه وان اتم احدهما فيها جاز وان فرقهما جاز  
 جاز وحينئذ يتوجه حال الساقا ليرغب فيهما نواحيه الاستحباب فيفعل  
 بهما الا قارنها بالسجود او بالسجود فاذن ان لا ينفذ سجود  
 السجود فلو تعد في الصلوة تعود جزاءه وان تجانس لا استقلال لكل  
 واحد بالسبيبة الثانية يجان عقبة الطلوع في وقتها فان اهل هذا

او سحره لم تبطل صلوة وان كان شاعرا بقبحه بل يسجد بها بعد نسيته  
 القضاء وان طالت المدة لما كان يا اتم بالا ولا خاصة الى المكنون  
 يقرأ حمزة وفيه صور الاولى اذا نقص من عدد صلواته ركعة  
 مثلا ثم ذكر بعد البطل مطلقا اعاد اجماعا وان كان بعد المطلب  
 حمدا لم يبعد على الا نوي بل يتم ما نقص ويسجد له ما لم يبطل  
 الفصل فيخرج عن كونه مصليا ويتوب في هذه الحكم الثانية  
 وغیرها ويتوب على هذه سبيل الا في لو ذكر النقضان بعد  
 قام من موضعه اكمل صلواته مفرقة الذكر ان كان صلي له فان  
 عاد اليه او الى غيره بطلت وان كان صلي كان الخروج منه من ما بعد  
 فصلا طويلا بطلت ان كان الوقت واسا ولو بر كره وان طاق الوقت  
 عنها اتمها خارجا مولا يكون جامع بين الحقين الثانية لو ذكر في اثنا اخر ارضا  
 او غلظا فان تعاد الفصل صحت الثانية واعاد لا يلو بعد ما ادا في الوقت  
 ولا قضاء وان لم يبطل اتم الاولى وبطلت الثانية وعين ان يبطل الثانية  
 على الاولى فينبوي بما اتي منها اتمام لا يلو والوجه المنع لانيان في الثانية  
 برئين مغيرين لجهة الصلوة لا يصح ان يكون تمام الثانية لو سعى عن سجدة  
 الرابع ولم يذكر كبر وتكلم فان طال عزما بطلت ولا فاقوى لعمدة السجود  
 واعاد الشهور والتبليغ وسجود السهو وليس كذلك السجدة الواحدة



للعرق بين الركن وحزبه في الحكم الصورة الثانية له اذا اراد على العدد الواحد  
ركعه سهوا كما لو صلى الظهر خمسا فان جلس عقب الرابع او جلس دون زمان  
الشهر بطلت اجماعا وان جلس بقدره قبل الرابع والعرضي بعد ان زاده  
ركن من ركعه مبطل فزاده الركعة المشتملة على ركعتي مبطل بطريق اول  
والوجه الصحيح لان نسيان الشهادة غير مبطل فاذا جلس بقدره يكون قد فعلت  
بين الغرض والزيادة ولما رواه زرارة بن ابي عبيد عن ابي ابي بصير عن ابي  
في رجل صلى الظهر خمسا في ان كان يجلس في الرابع بقدر الشهادة غير مبطل  
ومثله في رواية جميل بن دراج عن الصادق ع وما رواه محمد بن مسلم عن الصادق ع  
في سألته عن رجل صلى الظهر خمسا فان كان يجلس في الرابع فليجعل منها اربع  
وكان منها الظهر ويضيف الى الخامسة ركعة ليكونا ثمانية ومثله في  
رواية عن الباقر ع في رجل صلى الظهر والجمعة ركعة واحدة ولو ذكرها  
بعد السجود قبل النسيان او ذكرها قبل الركوع مطلقا لم يبق بركن غير صحيحة  
الصلاة فيجلس ويترك ما ذكره بين الركوع والسجود فاشكال فيشأن جواز  
سجود كل اركعة فبعد بعضها اول ومن حيث تلبس من الخامسة بمعظم  
اركانها ولم يرد النقص ما بعد اكمالها فيبقى على ما عده على اصل الموضع  
تضرر يسع ما تولى عنها اصحابنا تعديه هذه الحكم الى غير هذه الصلوة  
من الرباعية لا شراكها في الحكم العلم المنصور عليها وكل الى بقية

الشيخ لو اعاد صلاة من سجده على الاحتياط لم يصح لان غير المأمور به  
فقد خرج من المصحة الثالثة اذ يتيقن بعد الصلاة انه نسي سجدة  
لكنه شك هل هي من ركعة او ركعتين اعاد لان احتمال كونها من ركعة  
ما زاد اليقين من ركعة ولا يرجح فلو سجد الى الرابع الا ان اعاده الركعة  
لو وجب في الظهر ولو الاحتياط ولو بقي عن الغرض مقدار ركعة يبرأ  
بالجمعة ومما يرام بان الاحتياط قضاء ولو بقي مقدار ركعتين بربا الاحتياط  
في خلاف اعم في الصحيح تردد الخامس اشكال بين الاثنين والثلث  
والاربعة اذ انما بالركعتين من جلوس ثم ذكر ان صلاة ثلث صححت لانه انما  
الحق ما هو تمامها وسقط عنه الباقي وان ذكر كل ركعة ثلثا بطلت لانه  
ذكر النقصان قبل العمل بالركعة ولو يركي بالركعتين من صلاة وذكرها  
الثلثان صححت لما قلناه وان ذكرها ثلثا بطلت لانه بطلت لغير الزيادة  
المبطله ولو احتياطين لكان يركي بالركعتين من قيام وذكرها  
الثلثان صححت وكان الاخر نافعا ان ذكرها ثلثا بطلت للزيادة  
ويعكس الحكم مع انعكاس الغرض ولو جاز بالركعتين من قيام ثم انى بركعتين  
الثلثين من جلوس ثم صلى ركعة من الغرض وذكر قبل القيام الى الثانية

ان صلاة ثلث بطلت لما قلناه اما لو ركب بالركعتين من قيام فصل  
شهر ركعة ثم ذكر وهو خالص فيها ان صلاة كانت ثلثا اصل الصلاة  
لانه قد اتى بما هو غايها فيقتضيه وسيل المعتمد للطلان لان  
الشهر جزء من الجواز ولم يأت به الا سؤا لو شك بعد التيمم  
في عدد الركعات لان النكاح فيها انما يثبت في الاثناء بالجمعة ثلثان  
على الوجه وفيه مسائل الاولى لا سهو على من كثر سهوه فله البناء  
على وقوع ما شك فيه تحفيضا عنه ولما في نوارك من الحج المنيق ولحق  
الباقر عليه السلام اذا كثر سهوه فامض في صلاة ركعة لو شك ان يدرك  
قائما وله ان يغلب الطرق الاخر ويصلي عليه ويتم صلاة ما لم يحصل  
هتال مرجع من علم او ما يقوم مقامه واختلف في الكثرة فقول ان  
يسهوا في غير ذلك وقيل انه يسهوا في كل ركعة متواترا والحق  
الرجوع الى العرف سواء شك في العدد او الاجزاء في محالها او  
وسوى كانت ثلثا بطلت او غيرها انما يوجد لغير النكاح في الاثناء  
سقط هذه الحكم وعمل على علم الثانية الحكم للسهو في السهو وهو  
ان يشك في جوان المشكوك فيه او في اجزائه وقيل ان بكل نية بوجبه السهو

لا بأس به الثاني حكم كل المأمور اذا حلف على تركه على صلاة الامام  
سواء كان شدة العدد او في الاجزاء او في القول الرضا عليه السلام الامام  
يفض عن اتمام من خلفه وكذا الامام اذا حلف على تركه عليه وتجب العمل  
بشارة المأمور لانه كاشارة المصدق كلفه الطن والوسعيان معا  
في تركه فليعمل على زيادة سجدة لوجود السبب خلفه ما  
كفاني قضاء وجب شدة اذا سألها عن احدهما وذكر في  
محله اني به وان كان تجاوزا وان كان الساعي الامام من اكبر  
حاشي دخل في ابي بطلت ان ذكره وان استمر سفي فلاح في عليه وفي  
قول شارة المأمور الواحد بالنعقصة نفس رطل المأمور  
صليحة ان له يتابعه وينفي عنه جبره وجوبه بالانقطاع وابطله جعل  
الاخذ في تعينه وان كان الساعي المأمور عن ركن بطلت كما لو سألني  
عن الركوع وذكره في سجدة مع الامام وان كان عن غير ركن  
او عنه لكان تداركه قبل الاخر اختصاص السجود وان كان الساعي الامام  
فبعضه المأمور عليه بالسجود او اشار وتجب عليه الرجوع لان حلف  
المأمور عليه كلفه الطن له فانه لا يثبت له او ينهيه له يوجب



وحيث يقع المأموم الفعل والركعة وسجد الامام دون دون المأموم لا يشغله  
سببه عنه ولا يجب عليه فارقته امامه وظاهر هذه الاصلحة  
صلوات الامام **الدائرية** لو اشترك المأمومين في الامام والمأموم  
يجاز ان يقفوا به فيها وان ينفذ عنه اموالواي امامه قد سجد  
وله يوفى السبب وجب ان يسجد سجدة على انه قد سجد وان لم  
يعلم سجد وفي وجوب وفي وجوب موالة عن السبب وجهان  
اخرهما الوجوب **فيما** لو اشترك الامام وخلفه اثنتان احدهما صان  
الفعل والاخر **فيما** فاشركا فيهما بمقتضى فانه فان  
اشارت احدهما الفتن عمل به والا حقل العمل على كلهما ويؤوي  
التعويل على الاحكام الشرعية السادسة لو حلف على العمل  
عدا مفردا فان افاده الظن عمل بقوله والاعمال بالاحكام السابعة  
لو قام الامام الى الخلاء سجد فمضى به المأموم فلم يركع وجب  
ان ينوي المأموم الا ان يركع وتحقق جواز اشتغاله جالسا مسجدا قيا على  
الاحتكام به الي ان يجلس الي التشهد فيشهد معه لا صلوة الامام لا تبطل  
بعده الزيادة بالنسبة اليه اصلا وصلوة المأموم صحيحة بالنسبة اليه

لعدم اقتدائه به فيها ويجب عليه اعلامه بها ثم استمررا الاشتباه  
جزاء وان يتقهما ولو جلس حقيب الرابعة بقدر التشهد بطلت ولا  
صححت وصلوة المأموم سابعة على التقديرين ويتفرع على هذا  
لو دخل مسجدا في تانية الامام فقام اليها الاولي فقام الامام اليها  
سجدا فاقدي به فيها صحت له وابعده تعويلا على الظن السليم من  
معارضاته اخرج عدلان بان ياداه ان يركع عنه فقضي من الخلل المقتضي  
الي البطلان لو بقي **الثام** لو اشترك المأمومين في الركعة  
الغامل بتدريج الامام منه او بعده لم يكن مدركا للركعة كالمالت  
عدم الادراك وتحقق الادراك لا صلوة فقاما كان والاول اولى لان  
السكر في الشرط يستلزم الشك في المشروط التامسة لو اشترك  
في سبب التشهد او سجدة وذكر قبل **الركعة** وجب اليه فان ذكر  
المأموم خاصة رجع فان ركع مع الامام قبله بطلت صلوة لا يتابع  
اجزاء البني عنه من المأموم به اذا لا يركع يستلزم النهي عن  
فنده فان رجعا بعد الركوع متعددين اعاد مطلقا وان كانا  
ساخين لم يركعوا ثم ذكر ونهضا متين وجبرها وان

واقيا بالنسبة فكذا في اجزاء اي من التقضاين فان رجع الامام  
وحمل من ساجدا وذكر المأموم لم يتابع الامام عليه واحتضن الامام  
بالجوان وونه ولا يجب عليه مفارقة حينئذ لانه رجع غير مبطل  
بالظن اليه ولو ركع المأموم قبل الامام ضائعا انه لم يركع وذكر الامام  
لخلل قبله وجب عليه تداركة وتجوز للمأموم المتابعة فيجوز الزيادة  
ويأتي بالغايت ولا يبعد الزيادة في الحقيقة لان فعل المأموم  
تابع لفعل الامام وهو واحد فكذا متابعه وله ان يستمر على حاله  
عنه اذا سجد ركوعه على ركوع الامام او ظهر الامام قد ركع  
لصوت سجدته وان تعد السبق استمر على ركوعه حتى يلحقه الامام فيه  
ويقضي ذلك **الركعة** ويسجد له فان اعاد المتابعة بطلت للنسبة  
عليه ويفتقر ذلك للناسي والظان للنسبة عليه فان رفع منه قبله  
فان كان بنيت الابواب صحيح والافلا لان السبق والتاخر يعطين  
متغاييرين خروج عن المتابعة التي هي شرط في الصحة وفي الخلق  
الذات سرح الظان تورعها من قبله بالعامد احتياطية  
يشترط في الاجزاء الخمسة النية والطهارة والاستقبال والذكر وعدم العلو

بالمعتمد والفتا بطله انه يجب فيها ما يجب في الصلوة حتى الرد و  
يبطلها ما يبطلها ويجب الاودي في الوقت فان تركها متعمدا  
خرج الوقت قبل بطلت لان شرط الصلوة شرط في اجزائها وفيه  
وخطره وان كان سهوا لم تبطل وقضاها ما الى احد ثقله فاشترك  
يشاء من انه جزء منها حقيقة والصلوة تبطل بتخليل الحدث  
بين اجزائها ومن الصلوة قد تمت بالتسليم فلا يؤثر الحدث  
فيها بعد خروجه منها والنسبة اسجد سجدة المنسية او  
تشهد التشهد المنسي او صلى على النبي وآله المنسيين  
في صلواتهم مثلا او صلوة الطلوع مثلا اذا وجبها و  
لوجوبه قربة الى الله ولا تشهد فيها ولا تسليم تتمة  
لو سجد من السجدة المنسية حتى خرج الوقت اتي بها قضاها و  
شترط في قضائها ان يكون عليه قضاء يومه ولا تشهد  
ولا سجدة سابقة لوجوب الترتيب وكذا القول في التشهد  
ولو فاته سجدة من الثانية وسجد تشهدا قد تمت السجدة  
وبالعكس لو تقدم فواته عليها اما الاحتياط فيترتب لو فقد بالنيابة



في الله وحده

بر سر

هذا الكتاب  
 انظر الى  
 ابن خلدون  
 على الامم  
 في تاريخه  
 من سنة  
 في القرن  
 في القرن  
 في القرن